إقـــــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

واقع الشراكة الأكاديمية–الصناعية وإفاق تعزيزها المستقبلية في فلسطين

(دراسة ميدانية على مؤسسات التعليم العالي الحكومية في قطاع غزة)

The Reality of Academia- Industry Partnership and the prospects for future Enhancement in Palestine

(Field study on Governmental Higher Education organizations at Gaza strip)

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification

Student's name:

Student's name: Mohammed F. Agha

اسم الطالب/ة: محمد فريد صالح الأغا

Signature:

التوقيع:

Date: 28/12/2015

التاريخ: 28 / 12 / 2015

الجامعة الإسلامية – غـــزة
عمـــــادة الدراســـات العليا
كليـــــــــة التجـــــــــارة
ماجســـــتير إدارة الأعـــمال

واقع الشراكة الأكاديمية- الصناعية وآفاق تعزيزها المستقبلية في فلسطين

(دراسة ميدانية على مؤسسات التعليم العالي الحكومية في قطاع غزة)

The Reality of Academia-Industry Partnership and the prospects for future Enhancement in Palestine

(Field study on Governmental Higher Education organizations at Gaza strip)

إعداد الباحث:
محمد فريد صالح الاغا

إشراف:
الدكتور/ وسيم اسماعيل الهابيل

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال

1436هـ - 2015 م

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية – غزة
The Islamic University - Gaza

مكتب نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا هاتف داخلي 1150

الرقم Ref ..... ج س غ/35/

التاريخ Date 2015/08/18

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **محمد فريد صالح الأغا** لنيل درجة الماجستير في **كلية *التجارة*/ قسم إدارة الأعمال** وموضوعها:

واقع الشراكة الأكاديمية – الصناعية وآفاق تعزيزها المستقبلية في فلسطين

دراسة ميدانية على مؤسسات التعليم العالي الحكومية في قطاع غزة

the Reality of Academia – Industry Partnership and the prospects for future Enhancement in Palestine
Field study on Governmental Higher Education Organizations at Gaza Strip

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم الثلاثاء 03 ذو القعدة 1436 هـ، الموافق2015/08/18م الساعة الواحدة ظهراً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

د. وسيم إسماعيل الهابيل	مشرفاً و رئيساً	.....
د. خالد عبد دهليز	مناقشاً داخلياً	.....
د. سيف الدين يوسف عودة	مناقشاً خارجياً	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في كلية *التجارة*/ قسم إدارة الأعمال.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق ،،،

نائب الرئيس لشئون البحث العلمي والدراسات العليا

أ.د. عبدالرؤوف على المناعمة

P.O. Box 108, Rimal, Gaza, Palestine fax: +970 (8) 286 0800 فاكس Tel: +970 (8) 286 0700 ص.ب. 108 الرمال، غزة، فلسطين هاتف
public@iugaza.edu.ps www.iugaza.edu.ps

بسم الله الرحمن الرحيم

قُلْ إِنَّ صَلاَتِي وَنُسُكِي
وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلّهِ
رَبِّ الْعَالَمِينَ

(الانعام:273)

إهداء

إلى رمز الحنان والعطاء أمي الحنونة...

إلى نبع الفهم والعطاء والدي العزيز...

إلى زوجتي الغالية...

إلى ابنتاي الغاليتين... حلا ورهف

الى اخواني الاعزاء...

الى رمز الوفاء والتحدي الدكتور نعيم الاسطل وزوجته...

الى ارواح شهداء فلسطين...

أهدي هذا العمل المتواضع...

سائلاً المولى عز وجل أن يتقبله وينتفع به...

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على اشرف خلق الله محمد بن عبدالله اشرف الانبياء والمرسلين.

الشكر لله اولاً واخيراً فهو الذي اعانني ووفقني لإكمال هذا العمل المتواضع سائلاً الله سبحانه وتعالى ان ينفع به، وتطبيقاً لقول الرسول صلى الله عليه وسلم " من لا يشكر الناس لا يشكر الله". يسرني ان اتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان الى كل من له فضل عليّ بعد الله في إنجاز هذا البحث وأخص:

- أُستاذي الفاضل الدكتور/ وسيم اسماعيل عبدالله الهابيل الذي تفضل بالإشراف على رسالتي، حيث بفضل الله تعالى ثم بفضل جُهده المتواصل وتوجيهاته السديدة ورحابة صدره أثناء فترة البحث، والتي كان لها عظيم الأثر في إخراج الرسالة بشكل لائق ومميز، فله مني كل الشكر والامتنان وخالص الوفاء.
- كما اتوجه لكل من الدكتور/ خالد عبد دهليز و الدكتور/ سيف الدين يوسف عودة لقبولهما مناقشة رسالتي واللذان ساهما بملاحظاتهما القيمة في اثراء الرسالة.
- كما وأتقدم بالشكر لجامعة الاقصى، والكلية الجامعية للعلوم التكنولوجيا، وكلية فلسطين التقنية – دير البلح والذين تعاونوا معي وساندوني لإنجاز الدراسة.
- إضافة لذلك أتقدم بالشكر والاعتراف الى الصرح العلمي الشامخ في أطهر بقاع الارض في فلسطين الى الجامعة الاسلامية، والتي احتضنتني في دراسة البكالوريوس والماجستير.
- كما أود أن أوجه شكري وتقديري الكبير إلى كل من ساندني في هذا العمل دون استثناء فللجميع التقدير والعرفان.

وختاماً فان ما كان فيها من صواب فهو بتوفيق الله والحمد لله، وما كان فيها من نقصان فمن نفسي والشيطان، واستغفر الله من ذلك والحمد لله رب العالمين اولاً واخيراً على كرمه ونعمه والصلاة والسلام على خير المعلمين محمد بن عبدالله عليه افضل الصلاة واتم التسليم.

والله ولي التوفيق...

ملخص الدراسة

واقع الشراكة الأكاديمية– الصناعية وآفاق تعزيزها المستقبلية في فلسطين
(دراسة ميدانية على مؤسسات التعليم العالي الحكومية في قطاع غزة)

هدفت الدراسة الى التعرف على واقع الشراكة الأكاديمية – الصناعية وآفاق تعزيزها المستقبلية في فلسطين من وجهة نظر الاكاديميين العاملين في مؤسسات التعليم العالي الحكومية في قطاع غزة، والتعرف على العناصر المؤثرة في تعزيز الشراكة الأكاديمية – الصناعية الحالية والمستقبلية.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق اهداف الدراسة حيث استخدمت الاستبانة كأداة رئيسية في جمع البيانات لمعالجة الجوانب التحليلية، وقام الباحث باستخدام اسلوب المسح الشامل في توزيع الاستبانة على مجتمع الدراسة الذي تكون من (128) اكاديمي من العاملين في هذه المؤسسات الحكومية في تخصصات العلوم الادارية والمالية، العلوم الهندسية، وعلوم الحاسوب وتم استرداد ما نسبته (92.3%)، وتم استخدام برنامج الرزم الاحصائية (SPSS) في تحليل ومعالجة البيانات احصائياً.

خلصت الدارسة الى جملة من النتائج اهمها: وجود دور مهم للعناصر المتمثلة في التعليم التعاوني، التعليم المستمر مدى الحياة، التدريب العملي، البحث العلمي ومنصات المعرفة المفتوحة في تعزيز أفاق الشراكة الأكاديمية–الصناعية المستقبلية في فلسطين، كما اظهرت الدارسة وجود أسباب تعترض تفعيل الشراكة بين المؤسسات الأكاديمية والمؤسسات الصناعية أهمها الافتقار للأموال اللازمة لبدء الشراكة وأقلها أهمية ضعف الثقة في قدرة الكوادر البشرية العاملين في المؤسسات الأكاديمية لتطوير المؤسسات الصناعية. وقد خرجت الدراسة بعدة توصيات اهمها تطبيق عناصر الدراسة كنموذج متكامل لتعزيز آفاق الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي الأكاديمية الحكومية والمؤسسات الصناعية مع ضرورة التركيز على تطبيق التعليم التعاوني (Cooperation Education)، ومنصات المعرفة المفتوحة (Open Knowledge platforms) كأساس لبناء شراكة فاعلة بين المؤسسات الأكاديمية والصناعية حيث تعتبر هذه العناصر الأكثر أهمية في إنجاح أي شراكة اكاديمية – صناعية مستقبلية، كما اوصت الدراسة بضرورة ان تقوم المؤسسات الأكاديمية الحكومية بالتواصل مع المؤسسات الدولية للحصول على مشاريع.

ABSTRACT

The Reality of Academia-Industry Partnership and the prospects for future Enhancement in Palestine

(Field study on Governmental Higher Education organizations at Gaza strip)

The aim of the study is to identify the reality of Academia-Industry Partnership and prospects for future Enhancement in Palestine form Academics perspective at Governmental Higher Education organizations at Gaza strip. The researcher used descriptive analytical design and self-report structure questionnaire to achieve the objectives of the study. The study population consisted of all the members includes 128 participants form Academics staff at Governmental Higher Education organizations in financial & Management science, engineering science and computer science. The questionnaires was distributed to cover them were accounted for (92.3%), the study used statistical packages (SPSS) program to analyze and process the data statistically.

The study concluded a range of results, there are significant role for the factors which include Cooperative Education, Life Long Learning, Scientific Research, Practical Training and Open knowledge platforms on achievement of Partnership in the future in Palestine, as the result of the study showed that the existence of the reasons prevent activating the partnership between academia-industry partnership, the most important reason is lack of money which needed to activate the partnership and the least important reason is lack of confidence of the ability of human resources in Higher Academic institutions for the development of industrial organizations.

The study recommended that implementing of the factors as integrated model to strengthen the partnership between Governmental Higher Education organizations and industrial organizations by focusing on the cooperative education and open knowledge platforms as a basis to build activation partnership between higher education institutions and industrial organizations. This two parameters considered the most important to success any academia-industry partnership. In addition, the study recommended that the governmental Higher Education organizations must coordinate with international donors to fund new projects that enhance Academia-Industry partnership.

فهرس الموضوعات

العنوان	رقم الصفحة
اية من القران الكريم	أ
الاهداء	ب
شكر وتقدير	ج
ملخص الدراسة باللغة العربية	د
ملخص الدراسة باللغة الانجليزية	هـ
فهرس الموضوعات	و
فهرس الجداول	ط
فهرس الملاحق	ك
الفصل الأول / الإطار العام للدراسة	
مقدمة	2
مشكلة الدراسة وأسئلتها	4
أهداف الدراسة	5
أهميه الدراسة	6
فرضيات الدراسة	7
الفصل الثاني / الإطـــار النظـري	
المبحث الاول: الشراكة الأكاديمية – الصناعية	10
نبذة عامة	11
التوجهات المعاصرة في التعاون بين المؤسسات الأكاديمية والمؤسسات الصناعية	14
دوافع ومعوقات الشراكة الأكاديمية الصناعية	14
المبحث الثاني: نموذج لتعزيز آفاق الشراكة الأكاديمية – الصناعية الحالية والمستقبلية في فلسطين.	17
مقدمة	18
وصف النموذج ومكوناته(مدخلات المؤسسات الأكاديمية واهداف المؤسسات الصناعية).	21
التعليم التعاوني بين المؤسسات الأكاديمية والصناعية (Cooperation	25

العنوان	رقم الصفحة
Education)	
التعليم المستمر (Life Long Learn)	26
البحث العلمي (Scientific Research)	27
التدريب العملي (Practical Training)	28
منصات المعرفة المفتوحة (open knowledge platforms)	29
الفصل الثالث / الدراسات السابقة	
الدراسات الفلسطينية	35
الدارسات العربية	40
الدراسات الاجنبية	45
التعقيب على الدارسات السابقة	53
الفصل الرابع الطريقة والاجراءات	
المقدمة	56
منهج الدراسة	56
مجتمع وعينة الدراسة	56
أداة الدراسة	58
صدق الاستبانة	59
ثبات الاستبانة	70
الأساليب الإحصائية المستخدمة.	72
الفصل الخامس تحليل البيانات واختبار الفرضيات	
المقدمة	75
الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق المعلومات الشخصية.	75
اختبار فرضيات الدراسة.	79
الفصل السادس النتائج والتوصيات	
مقدمة	114
النتائج	114
التوصيات	116

العنوان	رقم الصفحة
المراجع	118
الملاحق	126

قائمة الجداول

رقم الجدول	الجدول	رقم الصفحة
1	درجات المقياس المستخدم في الاستبانة	59
2	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " دور التعليم التعاوني (Cooperative Education) في تعزيز وإنجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية "	61
3	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " مدى قدرة التعليم المستمر طويل الأمد (Long Life Learning) في تعزيز وإنجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية "	62
4	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " دور البحث العلمي (Scientific Research) في تعزيز وإنجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية "	63
5	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " دور التدريب العملي (Practical Training) في تعزيز وإنجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية "	65
6	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " مدى مساهمة منصات المعرفة المفتوحة (Open Knowledge Platforms) في تعزيز وإنجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية "	66
7	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " الأسباب التي تعترض تفعيل علاقة الشراكة بين المؤسسات الصناعية والأكاديمية"	68
8	معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة	69
9	معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة	70
10	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي	72
11	توزيع عينة الدراسة حسب الجنس	75
12	توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	76

رقم الجدول	الجدول	رقم الصفحة
13	توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي	76
14	توزيع عينة الدراسة حسب التخصص	77
15	توزيع عينة الدراسة حسب بلد التخرج	77
16	توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة	78
17	نوع روابط التعاون بين مؤسسة المستجيب الأكاديمية والمؤسسات الصناعية	79
18	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال " دور التعليم التعاوني (Cooperative Education) في تعزيز وإنجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية "	81
19	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال " مدى قدرة التعليم المستمر طويل الأمد (Long Life Learning) في تعزيز وإنجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية "	85
20	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال " دور البحث العلمي (Scientific Research) في تعزيز وإنجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية "	88
21	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال " دور التدريب العملي (Practical Training) في تعزيز وإنجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية "	94
22	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال " مدى مساهمة منصات المعرفة المفتوحة (Open Knowledge Platforms) في تعزيز وإنجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية "	99
23	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال " الأسباب التي تعترض تفعيل علاقة الشراكة بين المؤسسات الصناعية والأكاديمية "	104
24	نتائج اختبار" T – لعينتين مستقلتين " – الجنس	107
25	نتائج اختبار" T – لعينتين مستقلتين " – المؤهل العلمي	108
26	نتائج اختبار" T – لعينتين مستقلتين " – المسمى الوظيفي	109
27	نتائج اختبار" التباين الاحادي " – التخصص	110
28	نتائج اختبار" T – لعينتين مستقلتين " – جهة الحصول على أعلى درجة أكاديمية	111
29	نتائج اختبار" التباين الاحادي " – سنوات الخبرة	112

قائمة الأشكال

رقم الشكل	الشكل	رقم الصفحة
شكل رقم (1)	نموذج الشراكة الأكاديمية الصناعية	20

قائمة الملاحق

رقم الملحق	الملحق	رقم الصفحة
ملحق رقم (1)	الاستبيان النهائي	126
ملحق رقم (2)	أسماء محكمين الاستبانة	134

الفصل الاول
الإطار العام للدراسة

مقدمة.

1.1 مشكلة الدراسة واسئلتها.

1.2 أهداف الدراسة.

1.3 أهميه الدراسة.

1.4 فرضيات الدراسة.

الفصل الاول
الإطار العام للدراسة

مقدمة:

تسعى دول العالم اليوم؛ سواء الدول المتقدمة أم الدول النامية إلى تنمية وتطوير مجتمعاتها، خاصة ونحن نعيش في القرن الحادي والعشرون، عصر تفجر المعرفة وتسارعها، عصر ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، عصر العولمة والقرية الكونية، والهيمنة العالمية، ذلك العصر الذي يحتاج فيه كل من الفرد والمجتمع إلى السلام، والحرية والعدل والمساواة، والديمقراطية، وتحقيق حقوق الإنسان على أرض الواقع؛ خاصة وأن الكثير من الدول تعاني من المشكلات التي تعيق هذه التنمية والتطوير المنشود. وفي ضوء ذلك يتضح صورة بعض المشكلات التي يعاني منها شعوب العالم، والشعب الفلسطيني بصفة خاصة، وأهمية العمل على حل هذه المشكلات، وأهمية التعاون والشراكة والتكامل والتنسيق بين المؤسسات الأكاديمية، والمؤسسات الصناعية، في حل هذه المشكلات، واعداد الخطط الاستراتيجية التنموية وتنفيذها ومتابعتها، وإجراء الأبحاث والدراسات التي تسعى إلى تنمية المجتمع تنمية شاملة مستدامة (ابو شمالة، 2014).

يتفق الكثير من الباحثين والتربويين على ان الجامعات يمكنها ان تسهم في تكوين وتشكيل عملية التنمية وذلك لما تمتلكه من اجهزة متطورة ومناهج ومقررات علمية معاصرة، وكفاءات قيادية ادارية واكاديمية متنورة يفترض انها تمثل الصفوة، فالجامعات اليوم لا تقاس بالأرقام القياسية المتمثلة بأعداد الطلبة والمدرسين والمباني الفخمة وانما تقاس بأعداد الابحاث العلمية والاطروحات التي تساهم في تنمية المجتمع، فهي تعتبر مراكز بحثية وعلمية وانتاجية تساهم في اعداد الاجيال المتعاقبة وتأهيلها وتدريبها وفق منهجية علمية سليمة، وهي بذلك تصبح ذات رسالة علمية وانسانية وحضارية وثقافية (بركات وحسن، 2009).

العلاقة بين التعليم الجامعي والمجتمع تفرض عليه ان يكون وثيق الصلة بحياة الناس، ومشكلاتهم وامالهم بحيث يكون هدفه الاول تطوير المجتمع والنهوض به الى افضل المستويات التقنية والاقتصادية والصحية والاجتماعية (عواد، 2010).

في الماضي كانت الأبحاث الجامعية تهتم بفتح آفاق جديدة للمعرفة، وكانت الجامعات هي البوتقة الفكرية التي تنصهر فيها الأفكار لتنتج النظريات العلمية والنتائج التجريبية والإحصائية التي تقوم الشركات والمؤسسات بنقلها إلى تقنيات عملية تستخدم في إنتاج السلع التجارية والمعدات الصناعية. كما كان دور الجامعات هو تخريج طاقم من المتعلمين والباحثين المدربين على حل المعضلات ومعالجة المشاكل وتناول القضايا المختلفة بما اكتسبوه من علم وخبرة في التحليل العلمي وبما تعلموه من علوم أساسية. وكان على الشركات توظيف تلك الملكات البشرية وتدريبها على المهن المتخصصة لتساهم في تحقيق أهدافها التجارية والصناعية. ولكن هذا كله بدأ يتغير مع بداية قيام الشركات بأداء الوظيفة التعليمية في الولايات المتحدة الأمريكية بإنشاء معاهد تقنية تابعة لها لتخرج حرفيين متخصصين ومؤهلين للعمل بها؛ مثل معهد جنرال موتورز General Motors Institute؛ والمعاهد العديدة للتدريب الفني على تقنية السيارات مثل معهد لنكولن Lincoln Techوالمعهد الفني العام Universal Technical Institute وبرنامج فورد للتدريب الفني Ford Technical Training وكلية وستوود Westwood College ؛ ومعهد آي تي تي ITT Technical Institute للتدريب المهني؛ بل وجامعة الهامبرجر Hamburger , University Rockford, Illinoisالتي أنشأتها شركة مكدونالد (Adams, Duane, 1997).

التكامل والشراكة بين المؤسسات الأكاديمية والمؤسسات الصناعية تعتبر الخطوة الاولى في تنمية المجتمع الفلسطيني حيث ان الشراكة الحالية في فلسطين هي ضعيفة جداً ولا تصل لمستوى تسميتها شراكة او تعاون ولهذا السبب تعتبر خطوات تحسين وتعزيز الشراكة الأكاديمية – الصناعية مهمة جداً. التجربة الاوربية في الشراكة الأكاديمية – الصناعية يمكن اعتبارها الاساس في تطوير نموذج وبرامج مشابهة في فلسطين والدول النامية كونها لها تجربة نوعية ولها نتائج ايجابية واضحة في تعزيز الشراكة بين المؤسسات الأكاديمية والصناعية (Abu Hanieh et al.,2014).

في هذا البحث سيتم التعرف على واقع الشراكة الأكاديمية – الصناعية وافاق تطويرها المستقبلية في فلسطين، مما يساعد في تعزيز الشراكة بين المؤسسات الأكاديمية الفلسطينية من الجامعات والكليات الحكومية وبين المؤسسات الصناعية من الشركات والمصانع، وذلك من وجهة

نظر الاكاديميين العاملين في المؤسسات الأكاديمية الحكومية يشمل ذلك تناول بدائل واستراتيجيات جديدة. ومن هنا جاءت فكرة دراسة واقع الشراكة الأكاديمية – الصناعية وافاق تطويرها المستقبلية في فلسطين من وجهة نظر الاكاديميين العاملين في المؤسسات الأكاديمية الحكومية.

1.1 مشكلة الدراسة:

الشراكة بين المؤسسات الأكاديمية و المؤسسات الصناعية في فلسطين هي علاقة ضعيفة جداً، وهذا كان له انعكاسات سلبية كثيرة على المجتمع الفلسطيني بشكل خاص، ومن التأثيرات السلبية لانعدام الشراكة الفعالة ضيق فرص العمل أمام الخريجين في فلسطين وبقطاع غزة خاصة وهذا ادى إلى لجوء المؤسسات الأكاديمية للعمل على تعديل مناهجها التعليمية حرصاً على تأهيل خريجيها للعمل في مجالات يحتاجها سوق العمل. اضافة لانعدام الشراكة هناك العديد من السلبيات(طيب واخرون،2005).

وتأسيساً على ما سبق، ورغبة من الباحث في السعي إلى تنمية المجتمع الفلسطيني، واحساساً بأهمية دور المؤسسات الأكاديمية التي تتمثل في الجامعات والكليات الفلسطينية ودورها الواضح تنمية المجتمع، وأهميتها في تطوير المؤسسات الصناعية، وضرورة توظيف المؤسسات الاكاديمية في دراسة حاجات المجتمع والمؤسسات الصناعية وتلبيتها وحل مشكلاتها، وانسجاماً مع اهمية المؤسسات الصناعية في تنمية المجتمع، ورغبة في التعرف على واقع الشراكة الأكاديمية – الصناعية الموجودة حالياً في فلسطين وفي قطاع غزة بشكل خاص وآفاق تعزيزها المستقبلية والبحث عن عناصر تعزز هذه الشراكة جاءت فكرة هذه الدراسة بعنوان: (واقع الشراكة الأكاديمية– الصناعية وافاق تعزيزها المستقبلية في فلسطين) من خلال اجراء دراسة ميدانية على مؤسسات التعليم العالي الحكومية في قطاع غزة.

في ضوء ما سبق تبرز معالم المشكلة التي يعالجها الباحث من خلال دراسة واقع الشراكة الاكاديمية الصناعية الحالية وآفاق تعزيزها المستقبلية في فلسطين، وتتلخص المشكلة في السؤال الرئيسي التالي:

- **كيف يمكن للمؤسسات الأكاديمية تعزيز الشراكة الأكاديمية – الصناعية الحالية والمستقبلية في فلسطين؟**".

وينبثق من صميم هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية الاخرى تدور وتتمحور الدراسة شكلاً ومضموناً في الاجابة عنها من اجل المساهمة في توضيح الجانب الرئيسي لمشكلة الدراسة وهي كالتالي:

1. ما دور التعليم التعاوني (Cooperative Education) المبنى على التعاون الوطيد بين المؤسسات الأكاديمية والمؤسسات الصناعية في تعزيز وانجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية؟
2. ما مدى قدرة التعليم المستمر طويل الامد (Long Life Learning) في تطوير وتنمية مدخلات المؤسسات الأكاديمية وقدرته على تلبية احتياجات المؤسسات الصناعية لتعزيز ونجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية ؟
3. ما دور البحث العلمي (Scientific Research) في تعزيز وانجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية؟
4. ما دور التدريب العملي (Practical Training) في تعزيز وانجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية؟
5. ما مدى مساهمة منصات المعرفة المفتوحة (Open Knowledge Platforms) في تعزيز وانجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية؟
6. ما الاسباب التي تعترض تفعيل علاقة الشراكة بين المؤسسات الصناعية والاكاديمية؟

1.2 اهداف الدراسة:

1. دراسة واقع الشراكة الاكاديمية الصناعية بين المؤسسات الاكاديمية الحكومية والمؤسسات الصناعية وآفاق تعزيزها المستقبلية.
2. التعرف على معيقات التعاون بين بالمؤسسات الاكاديمية الحكومية والمؤسسات الصناعية
3. اظهار دور التعليم التعاوني (Cooperative Education) المبنى على التعاون الوطيد بين المؤسسات الأكاديمية والمؤسسات الصناعية في تعزيز وانجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية؟

4. بيان مدى قدرة التعليم المستمر طويل الامد (Long Life Learning) في تطوير وتنمية مدخلات المؤسسات الأكاديمية وقدرته على تلبية احتياجات المؤسسات الصناعية لتعزيز ونجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية ؟
5. التعرف على دور البحث العلمي (Scientific Research) في تعزيز وانجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية؟
6. اظهار دور التدريب العملي (Practical Training) في تعزيز وانجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية؟
7. الكشف عن مدى مساهمة منصات المعرفة المفتوحة (Open Knowledge Platforms) في تعزيز وانجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية؟

1.3 أهميه الدراسة:

تلعب المؤسسات الأكاديمية الفلسطينية دور مهم في تلبية احتياجات المؤسسات الصناعية الفلسطينية، وحيث ان هذا الدور المتكامل يفيد الجامعات الفلسطينية في وضع السياسات والاجراءات الهادفة التي تضمن تطوير ادائها وتحسين مدخلاتها التي تشمل المناهج والاكاديميين والخريجين والمصادر بما يخدم الصناعة ويلبي احتياجاتها. ستفيد الدراسة القائمين على الاتحادات الصناعية واصحاب المنشآت والمؤسسات الصناعية لتعريفهم بالواجب الملقى على المؤسسات الصناعية في سبيل تعزيز التنسيق والتعاون والشراكة مع الجامعات لما لذلك من فائدة كبيرة تعود بالنفع على كلاً من المؤسسات الأكاديمية والصناعية. بالإضافة الى ان هذا البحث سيكون اساسا لأبحاث مستقبلية في المجال نفسه، وبذلك تتضح اهمية الدراسة من ناحيتين:

الناحية النظرية:

- تعتبر هذه الدراسة من أوائل الدراسات التي تبحث بشكل خاص في واقع الشراكة الأكاديمية – الصناعية وافاق تعزيزها المستقبلية.
- تضيف هذه الدارسة بحثا جديداً الى المكتبة العربية لعله يكون لبنة في هذا البناء الذي يعاني موضوع الدارسة.

الناحية العملية:

تأتي الاهمية العملية لهذه الدراسة من جانب المؤسسات الأكاديمية ومن جانب المؤسسات الصناعية.

أهميتها للمؤسسات الأكاديمية:

1. يفيد هذا البحث العاملين في المؤسسات الأكاديمية من الجامعات والكليات الفلسطينية وخاصة العاملين في الدراسات العليا والبحث العلمي في إجراء الدراسات والبحوث العلمية التي تتناول تطوير المؤسسات الصناعية وزيادة فرص أعضاء الهيئة التدريسية في نشر أبحاث عملية تتعلق بمعالجة إشكاليات المؤسسات الصناعية.
2. يساعد في توجيه المؤسسات الأكاديمية نحو تطوير القطاعات الخدماتية والإنتاجية في المؤسسات الصناعية وتشجيع الابتكار والابداع بتوفير دعم البحث العلمي من مصادر خارجية متعددة.
3. ربط الطلبة بحقيقة وواقع السوق الفلسطيني ومن ثم تعزيز فرص حصولهم على وظائف في القطاعات التي نفذوا أبحاثهم ومشاريعهم لحل مشاكلها أو تطويرها.
4. يحث هذا البحث المؤسسات الأكاديمية ومراكز البحث العلمي لإجراء دراسات وبحوث مسحية لحاجات المجتمع الفلسطيني وسوق العمل، وتلبية هذه الحاجات على أرض الواقع.

أهمية البحث للمؤسسات الصناعية:

1. تطوير العاملين فيها، و السعي لتمكينهم من امتلاك الكفايات المهنية اللازمة لأداء المهمات المطلوبة، وتحقيق الأهداف المنشودة.
2. تحديد فرص تطوير المؤسسات الصناعية وزيادة الإنتاجية وخفض التكاليف وتحقيق الاستدامة والاستمرارية وزيادة القيمة المضافة للمؤسسات الصناعية.
3. توفير تكاليف الموارد البشرية المترتبة على عملية تطوير القطاعات الإنتاجية والخدماتية في المؤسسات الصناعية المختلفة، من خلال الاستعانة بكوادر المؤسسات الأكاديمية.

1.4 فرضيات الدراسة:

1. يوجد دور مهم للتعليم التعاوني (Cooperative Education) في تعزيز وإنجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية "
2. يوجد دور مهم لقدرة التعليم المستمر طويل الأمد (Long Life Learning) في تعزيز وإنجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية "

3. يوجد دور مهم للبحث العلمي (Scientific Research) في تعزيز وإنجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية "
4. يوجد دور مهم للتدريب العملي (Practical Training) في تعزيز وإنجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية "
5. يوجد دور مهم لمساهمة منصات المعرفة المفتوحة (Open Knowledge Platforms) في تعزيز وإنجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية "
6. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات استجابات أفراد العينة حول تعزيز الشراكة الأكاديمية – الصناعية لتحقيق التنمية المستدامة تعزى إلى المعلومات الشخصية (الجنس، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، التخصص، جهة الحصول على أعلى درجة أكاديمية(بلد التخرج)، سنوات الخبرة).

الفصل الثاني
الاطار النظري للدراسة

يتكون هذا الفصل من مبحثين:

- **المبحث الاول**: الشراكة الأكاديمية – الصناعية.
- **المبحث الثاني**: نموذج لتعزيز آفاق الشراكة الأكاديمية – الصناعية ومكوناته.

الفصل الثاني

الاطار النظري للدراسة

المبحث الاول/ الشراكة الأكاديمية – الصناعية

نبذة عامة.

2.1.1 التوجهات المعاصرة في التعاون بين المؤسسات الأكاديمية والمؤسسات الصناعية.

2.1.2 دوافع ومعوقات الشراكة الأكاديمية الصناعية.

المبحث الاول: الشراكة الأكاديمية – الصناعية:

نبذة عامة:

الشراكة بين المؤسسات الصناعية من جانب والمؤسسات الأكاديمية من جانب آخر University– Industry Collaboration في بعض المجالات العلمية والبحثية وتطوير التقنية أمر قديم، يرجع تاريخه إلى بداية النهضة العلمية التي انبثقت مع انتشار الإسلام وتأسيس الجامعات مثل الجامع الأزهر وجامع الزيتونة وجامع القيروان؛ حيث ساهم الوقف الإسلامي الذي أوقفه القطاع الخاص في ازدهار العلوم الإنسانية والأبحاث الدينية والعلمية في تلك المؤسسات الرائدة(طيب، واخرون، 2005).

خلال الثورة الصناعية وحتى نصف القرن العشرين كانت الشراكة مع القطاع الخاص تضمن استقلالية الجامعات ومؤسسات البحوث فيها، ولا تخضع لجداول أعمال القطاع الخاص، ولا تتبع المخططات التفصيلية له. لكن الشراكة بين القطاع الخاص والجامعات بدأت تتحول مؤخراً تحولاً جذرياً في اتجاهها ونوعياتها وأسلوبها.فلقد تحولت الشراكة إلى علاقة تتداخل فيها مصالح الطرفين، وقد تتضارب أحياناً. كما أصبح لزاماً على الجامعة الالتزام باتباع استراتيجيات تفرضها مؤسسات القطاع الخاص للقيام ببحوث خاصة خاضعة لجداول زمنية وأهداف تجارية.كذلك اتجهت الجامعات إلى التركيز على البحوث التطبيقية، التي تعتمد على معرفة موقوتة، مع التخفيف من إجراء البحوث الأساسية التي تستطلع مختلف آفاق المعرفة (Beckman, K. et al., 1997).

كانت الشركات الصناعية في ألمانيا تضع خطوطاً عامة لمقررات معاهد التقنية بحيث تعد الخريجين للعمل مباشرة في الصناعة دون الحاجة إلى تدريبهم بمزاولة العمل مدة طويلة قبل الاستفادة منهم. أما فرنسا والاتحاد السوفيتي السابق والمملكة المتحدة فكانت المؤسسات الحكومية تعطي توجيهات مباشرة وغير مباشرة لبرامج الدراسات العليا للعمل على إعداد وتخريج باحثين تستفيد منهم في أعمالها الخاصة بتطوير التقنية والقيام بتحقيق الأهداف الوطنية من البحوث. وقد أدى ضيق فرص العمل أمام الخريجين إلى لجوء الجامعات والمعاهد العليا إلى تعديل مناهجها التعليمية حرصاً على تأهيل الخريجين للعمل في مجالات يحتاجها سوق العمالة، ولم يقتصر ذلك التعديل على التعليم الجامعي والعالي فحسب، بل اتجه إلى إدخال برامج تأهيل مهني في مرحلة الثانوية العامة رغم وجود مدارس التأهيل المهني الثانوية. كما أنشأت المحافظات مدارس مهنية لمن أخفقوا في الالتحاق بالجامعة لتدريبهم على مهن تؤهلهم للدخول في سوق العمالة في فترة قصيرة دون الحاجة للحصول على درجة جامعية. إلا أن هذا الاتجاه لم يثمر كثيراً نظراً لطول الوقت اللازم للتخرج واحتمال تغير متطلبات سوق العمالة من التخصصات الدقيقة في تلك الأثناء؛ ومثال ذلك أن التأهيل المهني على الرسم الهندسي لم يعد مطلوب بعد انتشار استخدام برامج الرسم

الهندسي بالحاسب الآلي، وكذلك التأهيل على قياس الإشعاع النووي الذي انتفت الحاجة إليه مع العدول عن التوسع في استخدام الطاقة النووية في توليد الكهرباء، ولذلك تحولت تلك المعاهد إلى التدريب على حرف مستحدثة مثل استخدام الحاسوب، أو على حرف حيوية مثل إصلاح السيارات وصناعة الأنابيب الزجاجية للمعامل والمختبرات (Levine, 2003).

ورغم تسابق بعض الجامعات في تقديم خدمات للقطاع الخاص كنوع من التفاعل مع الاحتياجات الوطنية ورغبة في الحصول على دعم لطلبة الدراسات العليا وأبحاث هيئة التدريس، إلا أن غالبية الشركات كانت تعزف عن تكليف باحثي الجامعات بدراسة ما تواجهه من مشاكل تقنية، أو الاعتماد على ما قد تقدمه الأبحاث الجامعية من نتائج تفيد أعمالها التجارية بصورة مباشرة؛ وذلك لعدة أسباب منها أن الجامعة بطبيعتها لا تستجيب إلى طلبات السوق السريعة والمتتابعة من تطوير التقنية، نظراً للجداول الدراسية والعطلات، والتغيير السريع الذي يطرأ على طاقم الباحثين تبعاً لمواعيد التخرج ووفق متطلبات المناهج الدراسية؛ هذا إلى جانب تركيز الطلبة على التحصيل الأكاديمي والتخرج، وحرص الأساتذة على النشر بهدف الحصول على الترقيات، بل وعزوف عدد كبير من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، خاصة الأساتذة المثبتون في وظائفهم، عن مشقة المشاركة في البحوث المدعومة من القطاع الخاص لما يكتنف ذلك من ضغوط الالتزام بمواعيد محددة للانتهاء من مراحل معينة من البحث، والعبء الضخم الذي لا يخفف عن كاهلهم كثيراً من أعباء التدريس ومن الالتزامات الرئيسة لعملهم الأكاديمي .هذا إلى جانب أن القيام بمهمات البحث ليس فيها عائد مادي مباشر لمن لا يتطلع إلى ترك وظيفته والعمل في القطاع الخاص(Levine,2003).

وتتجلى ظاهرة العزوف عن القيام بأبحاث مدعومة من القطاع الخاص في جامعات الولايات المتحدة الامريكية حيث يتقاضى أعضاء هيئة التدريس؛ المثبتون في وظائفهم، رواتبهم من ميزانية الجامعة السنوية المضمونة التي تقررها لها الولاية كل عام؛ ويهابون المخاطرة بأن تدفع الجامعة رواتبهم من مصادر مؤقتة لدعم الأبحاث لأن استمرارية الحصول على الدعم أمر لا يعتمد عليه، وقد يتوقف هذا المصدر فتضطر الجامعة إلى الاستغناء عنهم. لهذا فالكثير من الأساتذة أصحاب المناصب الثابتة لا يمانعون في أن توجه أموال القطاع الخاص إلى دعم الطلبة أو المعدات، ولكنهم يرفضون المشاريع الكبيرة التي تدفع رواتبهم من إيرادات غير ثابتة. ومع تدهور ميزانيات البحوث الجامعية وقلة الموارد الحكومية لدعمها إلى جانب عزوف الأمريكيين المتزايد عن الدراسة الجامعية وخاصة الدراسات العليا، تزايد الاهتمام في كافة الجامعات الأمريكية بالتوسع في آفاق الشراكة مع القطاع الخاص في مجال التقنية والأبحاث والعديد من المجالات الأخرى . كما بدأت

الجامعات في الاتجاه إلى القطاع الخاص لنجدتها، مما أدى إلى تغيير في استراتيجيات المؤسسات التعليمية لتحقيق رسالتها بما في ذلك الحرص على التقليل من فرص التثبيت في وظائف هيئة التدريس، واشتراطها قيام أعضاء هيئة التدريس بالسعي الشخصي للحصول على عقود من الحكومة أو القطاع الخاص لدعم البحوث كشرط للتثبيت في الوظيفة. كما لجأت بعض الجامعات إلى توظيف بعض الأساتذة المتفرغين للأبحاث Research Professors بعقود موقوتة باستمرار الدعم؛ واستعاضت في التدريس عن الأساتذة المتفرغين بأساتذة غير متفرغين Adjunct Professors، أو مدرسين خارجيين (من الشركات)لا ينتمون إلى هيئة التدريس(Adams, 1997).

وقد تضاعف الاهتمام في الولايات المتحدة الأمريكية بمشاركة القطاع الخاص في العقدين الماضيين حتى أنشأت كل جامعة مركزاً أو لجنة أو مكتباً متخصصاً في شئون التعاون مع القطاع الخاص ليتولى عقد الاتفاقيات مع الشركات الصناعية والتجارية Industrial Relation Office؛ هذا إلى جانب المشاركة مع القطاع الخاص في إنشاء معامل التطوير والإنتاج، ومراكز البحوث والإحصاء(Clayton,2001).

وتلعب الحكومة الاتحادية في الولايات المتحدة الأمريكية دوراً كبيراً في تشجيع هذا الاتجاه، وذلك عن طريق دعم تلك المراكز، أو المساهمة في مشاريع الأبحاث التي يشارك فيها القطاع الخاص مع الجامعة. كما تسعى العديد من الحكومات المحلية للاستفادة من المشاركة الجامعية مع الصناعة. وإن كان هناك تخوف في نفس الوقت من أن تلك الشراكة قد تهدد الرسالة الأساسية للبحث الأكاديمي وقد تؤثر على موضوعيته ومصداقيته.ولقد ساد الاتجاه إلى القطاع الخاص للحصول على الدعم غير المباشر للمؤسسات التعليمية عن طريق تمويل الأبحاث حتى أن بعض المدارس الثانوية للمتفوقين تسعى للشراكة مع الشركات في إجراء بعض البحوث البسيطة تحت إشراف فنيين ومهندسين من تلك الشركات. كما بدأت الجامعات في بلدان العالم المختلفة في وضع وتفعيل برامج مماثلة حذواً بالاتجاه السائد في الولايات المتحدة الأمريكية. ومن المعروف أن العديد من الدول تنتهج نهج الولايات المتحدة الأمريكية في تفعيل الشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص(طيب واخرون، 2005).

وفي الجانب الآخر، كانت الشركات تنشئ معامل ضخمة وأقساماً كبيرة متفرغة لإجراء أبحاثها الأساسية والخاصة، إلا أنها وجدت أن من الأجدى اللجوء إلى تحويل الجامعات إلى معامل أبحاث لها؛ وبذلك انتفت حاجة شركات القطاع الخاص إلى التنافس فيما بينها على اجتذاب أحسن العقول في الميدان الأكاديمي إليها؛ فقد أصبح في إمكانها ببساطة شراء تلك العقول بثمن بخس دون

تحمل التزامات طويلة المدى.ورغم الزيادة في معدل مشاركة القطاع الخاص والجامعات في الأبحاث فإن الحكومة الاتحادية ما زالت هي التي تدعم أغلبية الأبحاث في الجامعات، ففي عام ١٩٩٨ ساهمت الشركات بأقل من ٨٪ من تمويل الأبحاث، أي بقرابة مليارين من الدولارات .وإن كان ذلك قدر قليل إلا أنه يبلغ سبعة أضعاف دعم القطاع الخاص في عام ١٩٧٠.وغالبية الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في مشاريع البحوث تكون في مجالات التقنية التي تتصل بالتصميم والتصنيع والإنتاج، وإن كان بعضها يدعم البحوث في التخصصات العلمية التي تفتح مجالات لابتكار منتجات جديدة للتوسع في السوق(طيب واخرون، 2005).

2.1.1: التوجهات المعاصرة في التعاون بين المؤسسات الأكاديمية والمؤسسات الصناعية

(Government-University-Industry Research - Report of a Workshop,2000):

- الشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص تزيد في العدد والكثافة والتعقيد؛ ففي العقدين الماضيين زاد معدل دعم الشركات للأبحاث الجامعية من حيث الكمية، ونسبة التمويل للأبحاث الجامعية ككل.
- هناك تنوع في مجالات الأبحاث التي تتعاون فيها الجامعات مع القطاع الخاص كما تختلف طرق التعاون من مجال لآخر، حيث إن طبيعة الأبحاث في مجال الرعاية الصحية والعلوم الحيوية تختلف كثيرا عن أبحاث العلوم الطبيعية والهندسية.ولقد كانت غالبية الأبحاث التي توصلت إلى اكتشافات جديدة نجم عنها تحقيق دخل من الترخيص باستخدامها في مجال العلوم الحيوية.
- هناك العديد من القواعد واللوائح والنماذج التي وضعتها المؤسسات الأكاديمية لتحكم الشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص، فحماية حقوق الملكية الفكرية لابتكارات الجامعات هي المهمة الأساسية التي تحاول الجامعات تحقيقها بما تصدره من لوائح، بل إن البعض منها يلجأ إلى مؤسسات خارجية، سواء كانت مؤسسات قطاع خاص أو مؤسسات خيرية، لمساعدتها في هذه المهمة.

2.1.2: دوافع ومعوقات الشراكة الأكاديمية الصناعية (الاغا وحرارة، 2013):

هناك العديد من الدوافع لتوجيه العلاقة البحثية مع الصناعة، وفي الوقت نفسه، هنالك مجموعة من العقبات والمعوقات لا بد من العمل على تجاوزها وتنشأ هذه الدوافع عن الأدوار الإيجابية التي تؤديها العلاقة مع الصناعة، وهي تشمل:

- الدور التنموي للصناعة :حيث تسهم العلاقة البحثية في حل إشكالات فعلية وبالتالي تحسين واقع الصناعة.

- الدور الأكاديمي :حيث تفتح المجال أمام الأكاديميين لتحقيق ذواتهم العلمية ومن ثم للتطور المهني، ولتقديم الاستشارات الفنية بعد تحقيق سجل مناسب من النجاحات يكون دافعا للصناعة للإقبال نحو الأكاديميين طلبا للمعرفة التقنية.
- الدور المعنوي للطلبة :حيث تزداد دافعية الطلاب عند العمل على مشكلة واقعية من الصناعة، وتفتح المجال لتوظيف الطلبة بعد التخرج.
- الدور المجتمعي: حيث تعزز قناعة الصناعة بجدوى التفاعل والتعاون مع الجامعة، مما يسهم في التشبيك.

أما المعوقات فهي تتمثل في العديد من النقاط منه (الاغا وحرارة، 2013):

- هنالك إشكالية تتمثل في صعوبة التوفيق بين النظرة الأكاديمية المنفتحة على المعرفة العلمية والنشر العلمي للأبحاث وبين نظرة الصناعة لسرية المعلومات التقنية، وتزداد هذه الصعوبة مع قلة خبرة الصناعة في مجال النشر العلمي وقلة خبرة الطرفين في مجال تنسيق مثل هذه العلاقة.
- إن التطبيق الفعلي للمشاريع البحثية المشتركة لا زال محدودا بسبب محدودية الثقة بين الطرفين وعدم فعالية التواصل المعرفي والتقني بينهما.
- هنالك إشكالية تخطيطية ناتجة عن صعوبة توجيه مقترحات المشروعات البحثية نحو الاحتياجات الفعلية في ظل وجود أجندات خاصة بالمانحين الذين يمولون مثل هذه النشاطات، مما يؤدي إلى جهود بحثية ترضى توجهات المانحين أكثر من تلك التي تلبي احتياجات الصناعة الفعلية.
- لا زال هنالك نقص في وعي الصناعة على مفهوم البحث العلمي وإشكالاته وقصور في فهم الصناعة لواقع مشروع التخرج من حيث الشكل والمضمون، ومن حيثياته كارتباطه بمدة معينة ومادته ووجود تقرير يكتبه الطلبة وخضوعه للجنة مناقشة أكاديمية.
- هنالك تردد من قبل الأساتذة لخوض تجارب التفاعل مع الصناعة.

بالرغم من الاختلاف في الثقافة والتقاليد بين الجامعة والقطاعات المتنوعة) صناعية، زراعية،.....الخ)، فقد أصبح واضحاً ضرورة وجود آلية مناسبة لتحقيق درجة عالية من التفاعل، من أجل تعاون أوسع وأوثق بينهما، فالتعليم في الجامعات يصنع المعرفة، والمعرفة تعني التفكير (الاستكشاف، التخطيط، والتصميم (وتطوير المفاهيم الأساسية للتفكير إلى ما بعد الوضع الحالي. الجامعة في وقتنا الحاضر أصبحت مطالبة بمواجهة عدد كبير من المتطلبات والمتغيرات أهمها الحاجة إلى أعداد كبيرة من المتخصصين في مختلف أنواع التقنية المتقدمة في الصناعة والزراعة

والتجارة ....الخ، حيث إن التقدم التقني الهائل الذي تشهده المجتمعات المتقدمة يحتم علينا أن نساير ونواكب هذا التقدم حتى لا نتخلف عن الركب العالمي، والحاجة إلى توجيه النشاط البحثي والعلمي نحو المجالات التطبيقية، وذلك من منطلق أن التنمية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي والزراعي وغير ذلك من المجالات يتحقق بالاعتماد على نتائج تلك البحوث العلمية. الحاجة إلى مساهمة الجامعات بصورة أكثر فعالية في تلبية متطلبات التنمية في جميع المجالات. ومما لاشك فيه أن تنمية العلاقة بين الجامعات والمؤسسات سوف يؤدي إلى توفير المناخ الصحي للتطور التقني، بيد أن غياب هذه العلاقة قد يؤدي إلى جعل الجامعات معزولة عن متطلبات المجتمع وغير محققة لدورها الفعال في نمو المجتمع بالإضافة إلى استمرار توجه القطاعات الإنتاجية للاعتماد على التقنية الأجنبية وما يترتب على ذلك من غياب الانسجام بينها وبين الظروف الاقتصادية والاجتماعية وغيرها السائدة في المجتمع.

إن المؤسسات الأكاديمية مهما بلغت ميزانيتها لا تستطيع تمويل البحث العلمي بشكل كبير، ولكن في حال وجود شراكات متينة وجسور تعاون بين المؤسسات الأكاديمية والقطاعات الإنتاجية والخدماتية فإن هذه الشراكات يمكن تجييرها باتجاه دعم البحث العلمي.وفي هذا السياق فلقد عمدت الجامعات على مستوى العالم على تأسيس مراكز لديها للعمل على تشبيكها مع القطاعات الإنتاجية والخدماتية بما يعزز البحث العلمي لديها ويعمق قناعة أصحاب الأعمال. الجامعات هي المحرك لعملية التطوير والابتكار.ومن هنا جاءت فكرة تأسيس مرا كز تعزيز الشراكة الأكاديمية الصناعية لتكون جسرا واضح القنوات يربط الجامعة بالقطاعات الإنتاجية والخدماتية وتحاكي مراكز مشابهة في جامعات عالمية. المهمة الأساسية لهذه المراكز ستكون مأسسة العلاقة بين الجامعة والقطاعات الإنتاجية والخدماتية، إننا لا نستطيع أن ننكر أن هنالك جهود تبذل في المؤسسات الأكاديمية ببرامجها المختلفة سواءً البكالوريوس أو الماجستير لربط البحث العلمي الموجه نحو تطوير القطاعات الإنتاجية والخدماتية، إلا أن هذه الجهود بحاجة إلى مأسسة وتنظيم لتعظيم الفوائد المرجوة لرفعة الجامعة وتقدمها ولتبقى منارة للوطن والعلماء الباحثين ووجهة لأرباب العمل يجدون ضالتهم في التطوير والابتكار (موقع مركز النجاح للابتكار والشراكة الصناعية، 2015/6/26).

المبحث الثاني

نموذج لتعزيز آفاق الشراكة الأكاديمية – الصناعية

مقدمة.

2.2.1 : وصف نموذج تعزيز آفاق الشراكة الاكاديمية–الصناعية.

2.2.2 التعليم التعاوني بين المؤسسات الأكاديمية والصناعية (Cooperation Education).

2.2.3 : التعليم المستمر (Life Long Learn).

2.2.4 : البحث العلمي (Scientific Research).

2.2.5 : التدريب العملي (Practical Training).

2.2.6 : منصات المعرفة المفتوحة (open knowledge platforms).

المبحث الثاني

نموذج لتعزيز آفاق الشراكة الأكاديمية – الصناعية

مقدمة:

علاقة القطاع الخاص والجامعات علاقة تبادلية ومستمرة من ناحية و مخرجات الجامعات هي في الحقيقة مدخلات لسوق العمل وللقطاع الخاص، وحيث أن هذه المدخلات تعتمد على نوعية النظام التعليمي في هذه الجامعات وعلى نوعية المخرجات التي تخرجها الجامعات.

إن الشراكة بين القطاع الخاص والجامعات في البحث والتطوير، هي شراكة استراتيجية يستفيد منها كلا الطرفين، إن أي تقدم اقتصادي لا ينشأ من فراغ وإنما هو في الأصل فكرة بدأت وتجربة درست ومن ثم ظهرت لأرض الواقع كمنتج، لذلك إمكانيات المعامل ومراكز البحوث والجامعات التي هي بيت الخبرة الأولى. لذلك ليس من المستغرب إن يكون هناك شراكة بين الجامعات والقطاع الخاص، لان معامل البحث والتطوير هي الجامعات ومؤسسات التعليم العالي. فكلما ارتفعت كفاءة مؤسسات التعليم العالي كلما ارتفعت كفاءة قوة العمل الداخلة للقطاع الخاص، وكلما ضعفت وبعدت عن المهارات التي يطلبها كلما أصبحت مدخلات غير مناسبة للقطاع الخاص وبذلك تكون تكلفة إعادة تهيئتها أكبر وأيضاً يصبح إسهامها في تطوير القطاع الخاص أقل. كما أن عدم فهم الجامعات لمعنى الشراكة يستوجب عقد الاجتماعات والندوات وورش العمل وتفعيل الاتصال بشكل كبير، وعلى مدار السنة وبعيداً عن الأضواء لتفعيل هذه الشراكة. كما أنه من المفروض أن يكون للقطاع الخاص كلمة أو دور في التخطيط للمناهج لأننا نظل لا نعرف ماذا يريد القطاع الخاص وهو لا يعرف التغيرات التي تحدثها الشراكة مع الجامعات. ولا بد للجامعة أن تجذب القطاع الخاص وتبين لهم أهمية البحوث العلمية، وماذا تقدم من حلول وتقضي على كثير من الإشكاليات(مقداد، 2012).

انظر الشكل (1): نموذج الشراكة الأكاديمية – الصناعية والذي يتكون من:

مدخلات ومتطلبات المؤسسات الأكاديمية:

1. المناهج.
2. الطالب.
3. الاكاديميين.
4. المصادر.

أهداف ومتطلبات المؤسسات الصناعية:

1. القيمة المضافة.
2. الانتاجية.
3. التطوير.
4. الاستدامة.

المبحث الثاني: نموذج لتعزيز آفاق الشراكة الأكاديمية الصناعية ومكوناته

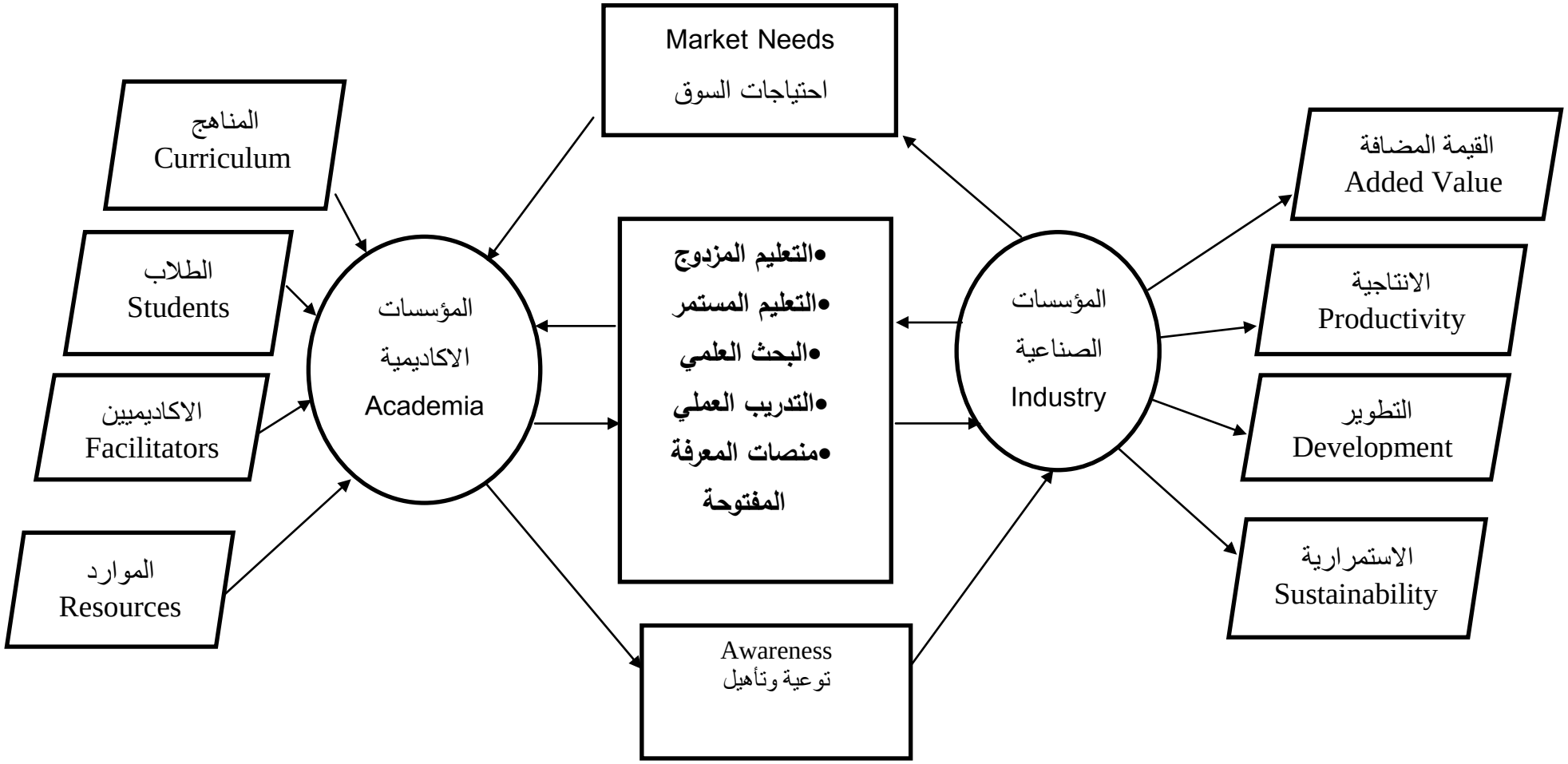

شكل رقم (1): نموذج تعزيز آفاق الشراكة الأكاديمية الصناعية

المصدر: (Abu Hanieh et al.,2014P 5:)

2.2.1 : وصف نموذج تعزيز آفاق الشراكة الاكاديمية–الصناعية.

اولاً: مدخلات النموذج (Abu Hanieh et al.,2014):

الشكل رقم (1) اعلاه يبين العلاقة التكاملية للشراكة الأكاديمية – الصناعية حيث يبين المخطط ان المؤسسات الأكاديمية تتطلب على الاقل أربعة مدخلات لإتمام عملية التعلم من جهة وتعزيز الشراكة مع القطاع الصناعي من جهة اخرى وهي كالتالي:

1. **المناهج:** تعتبر مدخل رئيسي والتي تتطلب ان تكون المساقات وخطط التدريس مجهزة ومعدة بعناية لتأهل الخريجين ان يكونوا قادرين على المنافسة في السوق المحلي والعالمي علاوة على ذلك المناهج يجب ان تكون متطورة ومواكبة لاحتياجات السوق المحلي والعالمي وتغيراته.
2. **الطالب:** الذي يعتبر جوهر العملية الأكاديمية.
3. **الاكاديميين/ المسهلين:** وهم اساتذة المؤسسات الأكاديمية الذين يعتبرون مسهلين وميسرين للبحث وطرق التعلم الحديثة.
4. **المصادر:** تعتبر التسهيلات الفنية وبيئة العمل الصناعية مصدر مهم من مصادر الشراكة الأكاديمية الصناعية بجانب الكتب ومحركات البحث.

ثانياً: متطلبات المؤسسات الصناعية:

اما المؤسسات الصناعية تتطلب امور كثيرة لتحقيق اهدافها والوصول لتنمية حقيقية وأهمها:

1. **القيمة المضافة(Value Added):**

تُعد القيمة المضافة منذ 15 سنة مضت مقياساً متميزاً لأداء العمليات، وهي مطبقة فعلياً في جميع الصناعات بسبب مزاياها الآتية(مركز البحوث المالية، 1988):

- لها علاقة قوية مع تكوين القيمة السوقية المضافة في توفير نظام تقويم الأداء.
- توفر بيئة صالحة لتطبيق نظام محاسبة المسؤولية ومجالاً لمساءلة الإدارة عن جميع النتائج الاقتصادية الموحدة.
- يمكن استخدامها كأساس لجميع عمليات صنع القرارات المالية ووضع الاستراتيجيات المالية.
- وسيلة فعالة كبرنامج للحوافز.
- وسيلة فاعلة للاتصالات الداخلية والخارجية.

قدم Porter في عام 1980 م المصطلح هذا في Harvard Business School وأستعمل، في التحليل المالي قبل بضع سنوات قبل ان يستخدمه Porter. ومصطلح القيمة المضافة Value Added يمكن أن يستعمل لتطوير الميزة التنافسية المستدامة للمنظمة.وتوجد طريقتان لتحقيق ذلك هي سلسلة القيمة Value Chain و نظام القيمةValue System (Lynch, 2000) .

وتستعمل سلسلة القيمة المضافة للتعرف على الموارد والعمليات الاساسية والتي تمثل القوة والمنطق التي هي بحاجة الي تحسين، والفرص لتطوير الميزة التنافسية.

(Harrison&John,1998). وتنشا الميزة التنافسية من الطريقة التي بها المنظمة تضم وتدير انشطتها المنفصلة، وتساعد على فهم الطبيعة الداخلية للمنظمة وتصوير هيكل القدرات من خلال النظر اليها كمجموعة من العمليات.تعرض سلسلة القيمة الكيفية التي يتحرك بها المنتج من مرحلة المواد الاولية الى ان يصل الي الزبون النهائي.حيث تقسم المنظمة اعمالها الى سلسلة من الانشطة وكل عنصر او نشاط في سلسلة القيمة يسهم في جزء من القيمة الكلية المقدمة للزبون.

وكذلك يسهم في جزء من الارباح الكلية. لان المفهوم الاساس لسلسة القيمة هو اضافة اكبر قيمة ممكنة باقل كلفة ممكنة وقياس مقدار المساهمة في القيمة المقدمة والربح لكل جزء في السلسلة (Macmillan & Tampoe,2000)، فسلسلة قيمة المنظمة هي نظام متداخل او شبكة من الانشطة متصلة من خلال روابط، والروابط تحدث عندما يتأثر احد الانشطة بتكلفة او كفاءة الانشطة الاخرى، وتربط سلسلة القيمة انشطة المنظمة مع الاجزاء الوظيفية الاساسية، ومن ثم تحاول ان تضع تقييم لإسهام كل جزء في توليد القيمة المضافة الكلية للأعمال وبشكل جوهري ومن خلال ما ذكر يمكننا القول ان سلسلة القيمة تؤكد على:

- القيمة المضافة التي يسهم بها كل جزء من المنظمة.
- إسهام كل المنظمة ومن خلال القيمة المضافة في تحقيق الميزة التنافسية و كل جزء من هذه الاجزاء يمكن أن يقوم بها.

هذا التحليل يمتحن كيف أن كل جزء يمكن أن يسهم باتجاه توليد قيمة للمنظمة وكيف أن هذه القيمة ستميز المنظمة كمنافس عن بقية المنافسين الاخرين.(Lynch, 2000)

2. الانتاجية (Productivity) (اصدارات وزارة الاقتصاد الوطني، 2005):

الإنتاجية تعني تحقيق اكبر نسبة من المخرجات من قيمة محددة من المدخلات.والإنتاجية هي مؤشر يوضح قدرة عناصر الإنتاج المختلفة على تحقيق مستوى معين من المخرجات، قياسًا بالمدخلات التي تم استثمارها للغرض الإنتاجي.

أهمية الإنتاجية:

1. إنتاج كميات اكبر من الوحدات المنتجة بمجهود اقل وبموارد اقل، مما يجعل السلعة اكثر قدرة على منافسة مثيلاتها في السوق.
2. تؤدي الإنتاجية إلى تخفيض اسعار بيع المنتجات، وانخفاض الاسعار يؤدي إلى زيادة الطلب وزيادة المبيعات، وبالتالي زيادة التدفق النقدي الداخل وزيادة الارباح
3. يؤدي زيادة الإنتاجية في المدى القصير إلى التخلص من نسبة من العاملين، لكن نجاح المنشأة وتحقيقها للأرباح سيعمل – في المدى المتوسط والطويل – على توسعها وجذب المزيد من العمال العاطلين عن العمل.
4. تحقق الإنتاجية الاستخدام الامثل للموارد النادرة ذات الاستعمالات المتعددة.
5. تحسين مستوى المعيشة وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للسكان
6. الإنتاجية هي المصدر الوحيد لزيادة الثروة القومية .فالاستخدام المنتِج للموارد يقلل الفاقد في الإنتاج، وبالتالي، يحافظ على الموارد النادرة من الضياع.

قياس الإنتاجية :هو جزء طبيعي من عملية التحليل، المراقبة، التقييم، وعملية الإدارة .فالإداري يجب ان يقيس الإنتاجية من اجل تحسينها. قياس الإنتاجية يساعد على:

-درجة تحقيق الأهداف الاساسية للمنشأة (فاعلية الادارة)،

-معرفة كفاءة استغلال الموارد لخلق ناتج معين.

-الحكم على فاعلية المنشأة) القدرة على المنافسة والبقاء في دنيا الاعمال).

3. التطوير (Development):

التطوير يعني " ان ينشط الانسان في ابتكار الجديد مما يلبي احتياجاته ويرفع جودة حياته، مستغلاً ما يتوفر لديه من موارد طبيعية معرفية (الثلثي، 2009).

عرف التطوير بانه " تحويل نتائج البحث او المعارف الاخرى الى خطة او تصميم لمنتج جديد او خدمة جديدة او اسلوب تقني جديد او التحسين الجوهري لمنتج او خدمة او اسلوب تقني معروف، سواء كان ذلك بغرض البيع او الاستخدام (الهيئة السعودية للمحاسبين، 1998).

ويشمل التطوير الصياغة النظرية، والتصميم واختبار البدائل واعداد النماذج الاولية وتشغيل الوحدات الصناعية التجريبية، ولا يتضمن التطوير التغيرات المتكررة او الفترية للموجود من المنتجات او خطوط الانتاج، او العمليات التصنيعية او العمليات المستمرة الاخرى، حتى لو كانت هذه التغيرات تعبر عن التحسينات.

في حين يقصد بالبحث والتطوير " كل المجهودات المتضمنة تحويل المعارف المصادق عليها الى حلول فنية، في صورة اساليب او طرق انتاج ومنتجات مادية واستهلاكية او استثمارية. تباشر مثل هذه النشاطات اما في مخابر الجامعات او مراكز البحث التطبيقي وفي المؤسسات الصناعية دون اعتبار خاص لحجمها (اوكيل، 1992).

4. الاستدامة في تنمية المؤسسات الصناعية (Sustainability):

يتسم تحقيق التنمية الصناعية المستدامة بأهمية حاسمة بالنسبة لمواجهة التحديات البيئية الأكثر إلحاحاً اليوم، والتي نجمت عن النمو الاقتصادي الوطني والإقليمي القائم على التصنيع السريع في أجزاء كثيرة من العالم. وحيث إنَّ التصنيع لا يزال هو قوة الدفع الرئيسية وراء تحقيق الدخول وإيجاد فرص العمل، فإنَّ اعتماد أنماط للإنتاج الصناعي قابلة للاستدامة أصبح أكثر أهمية من أي وقت مضى. وقد صارت الحاجة إلى مواجهة العواقب البيئية السلبية للصناعة التحويلية أشد إلحاحًا بسبب النمو السكاني السريع وما يصاحبه من زيادة في الطلب العالمي على الموارد والمنتجات (المؤتمر العام لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية – الدورة 15، 2013).

ومن ثمَّ فهناك اعتراف متزايد بأنَّ نموذجا جديدا ومستداما للنمو الاقتصادي مطلوب بصورة عاجلة .وتحتل الحاجة إلى فك الارتباط بين النمو الاقتصادي من جهة وزيادة استخدام المواد الخام والآثار البيئية السلبية من جهة أخرى – أي الحاجة إلى" صناعة خضراء".

تُعرَّف الصناعة الخضراء ببساطة بأنَّها الإنتاج الصناعي الذي لا يأتي على حساب صحة الأنظمة الطبيعية أو يؤدي إلى آثار سلبية على صحة الانسان. وتهدف الصناعة الخضراء إلى مراعاة الاعتبارات البيئية والمناخية والاجتماعية في ما تقوم به المؤسسات الصناعية من عمليات، وتهيْ منصة للتصدي للتحديات العالمية المرتبطة بعضها ببعض عبر مجموعة من النُهُج والاستراتيجيات الشاملة لعدة قطاعات والقابلة للتنفيذ الف وري والتي تستفيد من القوى الصناعية والسوقية الناشئة.

وهذه تعتبر اهم الاهداف التي تعمل الشركات على تحقيقها وتوظف لها كافة الامكانيات المادية والبشرية. لذلك ينبغي على القطاع الاكاديمي ان يتفهم احتياجات القطاع الخاص الصناعي ويسخر كافة مدخلات التعليم والتعلم لديه من الطلبة و المناهج والاكاديميين الباحثين والمصادر لتحقيق انتاجية عالية وقيمة مضافة مرتفعة وتطوير مستمر واستدامة مضمونة. وهذا لن يتحقق الا بتعزيز الشراكة الأكاديمية الصناعية من خلال عدة طرق:

2.2.2: التعليم التعاوني بين المؤسسات الأكاديمية والصناعية (Cooperation Education):

التعليم التعاوني والذي يبنى على التعاون بين المؤسسات الأكاديمية والمؤسسات الصناعية يعتبر واحد من اهم طرق التعلم للتخصصات الهندسية والتجارية وتكنولوجيا المعلومات. حيث يقسم التعليم المزدوج الى قسمين رئيسين(Jaramillo et al.,2013):

A. التعليم في القاعات الدراسية (In Classes).

B. التعليم في السوق (In Market).

وهذا يساعد الطلبة على مشاركة افكارهم وآرائهم حيث يعتبر الاستفسار والسؤال والعمل مع فريق عمل من الاسباب التي تشجع كل طالب على المشاركة وبذل طاقة ضمن الفريق (Smith,2013)

التعليم التعاوني مع سوق العمل يهدف الى تطوير الشراكة مع السوق المحلي ويفتح فرص جديدة للطلاب والخريجين في اعمالهم ومستقبلهم الوظيفي، أي يساعدهم في جسر الفجوة بين العلم النظري والممارسة العملية ويؤهل الطلبة ليكونوا جاهزة لتحديات سوق العمل من اول يوم عمل.هذا يساعد على تحسين وتطوير مستوى التعليم في فلسطين ويشجع الطلبة لمواصلة التعليم العالي في البلد وتجنيب هجرة العقول الشابة ويوجههم لتطوير دولهم بشكل افضل(Abu Hanieh et al.,2014).

2.2.3: التعليم المستمر (Life Long Learn)

يقصد بالتعليم المستمر، ذلك النوع من التعليم الذي يهدف إلى مساعدة الفرد في مواجهة المتغيرات الحضارية . الاجتماعية والتقنية . سواء في مجال العمل أو المجتمع، تحقيقا للتكامل والترابط بين الإنسان والبيئة التي يعيش فيها، وصولا إلى النهوض بها عن طريق حشد الطاقات البشرية وإنمائها، وحشد طاقات البيئة والاستفادة منها وذلك طبقا لخطط وإجراءات تنظيمية، تقوم بدور الوسيط بين هذه الطاقات كمدخلات، وبين المخرجات المستهدفة كنتائج متوخاة (الراوي،1976).

ويأخذ التعليم المستمر عند بعض المفكرين معنى التدريب من أجل التغيير، وتعزيز التعلم الذاتي على مستوى كل من الفرد والجماعة، ولا يعني وصفه بمستمر، أنه ليس له حد يقف عنده، فهو قد يتوقف، ولكنه لا يلبث حتى يبدأ مجددا نظرا لحاجة تطرأ، سواء أكانت ممثلة في ظروف البيئة والمجتمع أم مستجدات الحضارة، لاسيما التقنيات التي يتوصل إليها العقل البشري من حين لآخر، مما يستدعي استمرار التدريب والتعايش معها، كي لا تستبد بالمجتمع الحاجة ولكي يتمكن من مواكبة العصر(فورتر، 1987).

مفهوم التعليم المستمر مفهوما ليس جديدا فهو قديم قدم الحضارات وقد أطلق عليه عدة مصطلحات وهي التربية مدى الحياة (lifelong education)، والتربية المستمرة (continuing education)، والتربية الدائمة (L'Education–Permanente)، والتعليم المستمر (Continuous Learning)، وكل هذه المصطلحات تتفق على أن التربية والتعليم هي عملية مستمرة لا تقتصر على مرحلة معينة من العمر، وأن التجدد للإنسان هو الحياة بمعناها الكامل والجمود هو الموت، ولكي نطور المجتمع لا بد أن نبدأ بتطوير الفرد، وإطلاق قدراته ومواهبه وتجديد خبراته ومعارفه، وأي تطوير لا يكون إلا بالتعلم والخبرة والتربية التي تستهدف الفئات المهنية، والطبقات الاجتماعية، بحيث لا نفرق بين رجل وامرأة أو غني وفقير، لأن التربية تحرر الإنسان من سلبياته ونقائصه وتزيد من إنسانيته التي تنمو بالعقل والفكر والعمل، وكما قال جون ديوي "إن التعلم الحقيقي يأتي بعد أن نترك المدرسة ولا يوجد مبرر لتوقفه قبل الموت(بركات، 1988).

ويعتبر التعليم المستمر بمفهومه المتضمَّن في ما تقدم، ألصق أنواع التعليم بنظام التعلم عن بعد، ذلك أن كلا منها يعتبر جزءا من التعليم المفتوح، ومكملا للآخر، كما أنهما يلتقيان في تعدد الوسائط التي تخدمهما، من مادة مطبوعة ومادة مسموعة أو مرئية مسموعة وغير ذلك من الأنماط

والقنوات المستخدمة في اكتساب المعرفة والعلم. بل إن المثل اعتبار جميع أنواع التعليم أنماطا مختلفة للتعلم المستمر، وفي مقدمتها الجامعات. بل تفتق العقل البشري عن نمط آخر من الجامعات لعله ينسجم أكثر من سواه مع التطورات والتجديدات التي تتوالى تباعا في دورة الحياة، هو الـ "جامعة دون جدران" التي قام بها معلمون من اتحاد الجامعات التجريبية، وكان هدفها الأساسي تطوير نموذج التعليم لدى الطالب الذي يرتكز على خبرته الشخصية، مما يجعل منها معلما، وهذا يقتضي أن تقوم هذه الجامعة "بتطوير طرق جديدة لتقييم المعلومات وطاقات الطلاب، وان تكون البرامج التي تضعها لينة وقابلة للتغيير، وللوصول إلى هذه الأهداف العملية التي تترجم هدفها الأساسي، عليها أن تضع بنى جديدة"(اليونسكو، 1985).

التعليم المستمر يمكن ان يراقب من خلال مؤسسات التعليم العالي او مؤسسات قطاع خاص ومع ذلك هذا يتطلب من الحكومات ان تضع القوانين والمعايير لتطبيق التعليم المستمر في شكل من اشكال التعاون بين التعليم العالي والصناعة (Southwest consortium, 1994).

2.2.4 : البحث العلمي (Scientific Research)

يعتبر البحث العلمي الوظيفة الثانية المناط بالجامعات القيام بها نظرا لأهميته الفائقة في تنمية وتطوير القطاعات المختلفة وحل مشاكلها. وقد تعددت تعريفات البحث العلمي وتنوعت تبعا لأهدافه ومجالاته ومناهجه لكن معظم التعريفات تلتقي حول التأكيد على دراسة مشكلة ما بقصد حلها، وفقا لقواعد علمية دقيقة، وهذا يعطي نوعا من الوحدة بين البحوث العلمية على اختلاف حياديتها وتعدد انواعها.وقد تناول العديد من الباحثين مفهوم البحث العلمي من زوايا مختلفة بحسب الميول والقناعات العلمية لكل منهم (الجعفري، 2008).

يعتبر البحث العلمي اكثر الوظائف التصاقا بالجامعة لسببين:اولاها ان الجامعة تتوافر لديها الموارد الفكرية والبشرية القادرة على القيام بنشاطات الابحاث المرتبطة بحاجات التنمية للدول، وثانيهما:ان الجامعة تعد المؤسسة الوحيدة التي يمكن عن طريقها القيام بنشاطات الابحاث بصورة انضباطية والتي يمكن لها ان تقدم الخدمات الاستشارية التي تحتاج اليها قطاعات المجتمع المختلفة سواءً اكانت حكومية ام من القطاع الخاص(حراحشة، 2009).

كما و تستطيع الجامعات نقل الواقع المتخلف والمتردي الى واقع جديد متطور وحيوي،وذلك لامتلاكها المقومات العلمية القادرة على الدراسة والبحث والتطوير من خلال اكتسابها مختلف جوانب

المعرفة والعلم والمهارة، وعليه فهي المؤسسة الرئيسية للبحث العلمي التي تنتج العلماء والمفكرين الذين يعملون على النهوض بالمجتمع ودراسة مشكلاته وحلها(حراحشة، 2009).

تلعب الجامعات دوراً حاسما في عملية التنمية الاقتصادية والصناعية على وجه التحديد ويمكن اجمال الاهمية والفوائد التي تجنيها الصناعة من التعاون مع الجامعات ومن مخرجات البحث العلمي الجامعي تحديدا بعدة مزايا اهمها: الاستفادة في المجالات الانتاجية بوحدات القطاع الخاص، توفير المعلومات التقنية للقطاع الخاص، المساعدة في توفير المشورة الفنية للمؤسسات والوكالات التسويقية لإيجاد اسواق جديدة لمنتجاتها (كسناوي،2001).

2.2.5 : التدريب العملي (Practical Training):

يمثل التدريب العملي في المؤسسات الأكاديمية ركنا أساسيا من أركان برنامجها الأكاديمي؛ لأنه ينبع من رسالة الجامعة وأهدافها العامة اللتين تستهدفان الجودة العليا في إطار سعيها لتطوير المسيرة التعليمية والعلمية والمعرفية لديها بالتعاون مع مؤسسات المجتمع ذات الصلة بصورة عملية مستمدة من معطيات الواقع العملي لجوانب العلم والمعرفة المختلفة، وإتاحة الفرص للطلبة بالتمازج مع سوق العمل أثناء الدراسة الأكاديمية النظرية، إذ يتيح التدريب العملي للطلبة اكتساب مهارات عملية مهمة في مجالات تخصصاتهم تشتمل على الالتزام بقيم العمل وإثارة الإبداع ومهارات العمل التخصصي ضمن فريق العمل، وتكون هذه المهارات بمنزلة خبرات مبكّرة للدخول في ميادين العمل المختلفة بصورة لا تكلف عبئاً على أرباب العمل ومديريه (جامعة الشارقة،2014).

أنشأت معظم المؤسسات الأكاديمية قسماً خاصاً للعناية بشؤون تدريب الطلبة من خلال قيامه بالتنسيق بين الأقسام الأكاديمية في كليات الجامعة المختلفة وأعضاء الهيئة التدريسية المكلفين بالإشراف على تدريب طلبتهم، وكذلك بين الطلبة الذين يسعون للحصول على فرص التدريب لدى الجهات الموفرة لفرص التدريب، لتسفر هذه العمليات التنسيقية عن إلحاق الطلبة وذلك تحت إشراف المشرف الأكاديمي على عملية التدريب والمشرف الميداني الخاص بالجهة المدربة، واللذين يراقبان أكاديميا وميدانيا جدية هذه العملية وجدواها وانتظامها.

يسعى قسم التدريب العملي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي يمكن من خلالها تعزيز ودعم الأهداف التعليمية والأكاديمية للكليات من بينها:

1. المساعدة في تطوير البرامج الأكاديمية التي يعتبر فيها التدريب من متطلبات التخرج.
2. توطيد وتوثيق العلاقة بين الجامعة والشركات والمؤسسات الخاصة والحكومية.

3. توفير الفرص المناسبة للتدريب بالتنسيق مع الكليات ذات العلاقة والجهات الموافرة لفرص التدريب داخل الدولة وخارجها.
4. توجيه الطالب نحو مجالات العمل المناسبة بعد التخرج.
5. إيجاد الفرص التدريبية من خلال تنظيم معارض الفرص التدريبية للشركات والمؤسسات.
6. تزويد الطلبة بالمعلومات الخاصة بالتدريب والتوظيف من خلال عقد اللقاءات التعريفية والتوجيهية للطلبة.
7. التنسيق مع الكليات ذات العلاقة بخصوص التبادل الطلابي المنصوص عليه في الاتفاقيات الموقعة بين الجامعة والجامعات الأخرى سواء كان التبادل لتنفيذ التدريب العملي أو لدراسة فصل دراسي.

يتوقف نجاح عملية التدريب على تنسيق العلاقة بين جميع الأطراف المشاركة فيها التي تشمل الطالب، والمشرف الأكاديمي)في الجامعة)، والمشرف الميداني)في الجهة المدربة)،والمؤسسة الأكاديمية، وقناعة والتزام كل طرف من هذه الأطراف بواجباته ومسؤولياته.

في الكليات العلمية التطبيقية كل طالب يحتاج لعمل تدريب عملي بعد السنة الرابعة من دراسته لاستكمال متطلبات التخرج. الطالب المتدرب يكون تحت اشرف مسئول صاحب خبرة في مجال التخصص ويتابع الطالب استاذ اكاديمي من كليته. يقوم المتدرب بكتابة تقرير يومي يوقع من المسئول المباشر في مكان العمل ويقدم للأستاذ في الجامعة. هذا التدريب يؤهل الطالب لتطبيق المهارات العملية وهذا يعتمد على علاقة القطاع الصناعي مع المؤسسات الأكاديمية (دليل التدريب العملي، جامعة الشارقة،2014).

2.2.6 : منصات المعرفة المفتوحة (open knowledge platforms):

منصات المعرفة المفتوحة تنشأ وتتشكل بواسطة اشخاص من المؤسسات الأكاديمية واخرين من القطاع الصناعي حيث تتعامل كل وسيلة مع قناة مفتوحة للمعرفة في مواضيع محددة مثل: المواقع والمنتديات ومواقع التواصل الاجتماعي حيث يمكن استخدامها لبناء هذه المنصات المفتوحة. وجود هذه الوسائط يساهم في تطوير واستدامة كفاءة الموارد البشرية في فلسطين (Abu Hanieh et al.,2014).

قدمت مؤسسة" المعرفة المفتوحة "تعريفا لمصطلح" المعرفة المفتوحة"،اعتمد بشكل أساسي على مبادئ" مبادرة المصادر المفتوحة"، لذا استثنت المؤسسة البرمجيات من المجالات التي تشملها المعرفة

المفتوحة نظرا لوجود مبادرات أخرى تركز فقط على البرمجيات، وحددت المؤسسة ثلاث فئات من المعرفة يمكن أن تنطبق عليها مفاهيم المعرفة المفتوحة(الطاهر، 2014):

1. المحتوى :مثل الموسيقى والفلم والكتب.
2. البيانات :علمية أو تاريخية أو جغرافية ..إلخ.
3. البيانات الحكومية أو البيانات من قبل هيئات أخرى.

وضعت مؤسسة" المعرفة المفتوحة "عددا من المعايير لاعتبار العمل مفتوحا هي (الطاهر، 2014):

1. **إتاحة الوصول:** أي "يجب أن يكون العمل متاحا بشكل كامل، وبتكلفة معقولة لا تتجاوز تكلفة الاستنساخ، ويُفضل أن يُتاح تحميله عبر الإنترنت من دون تكلفة. كما ينبغي أن يكون العمل متاح في صورة مناسبة وقابلة للتعديل."
2. **إعادة التوزيع:** حيث لا يجب أن يقيد الترخيص[1] أو وهب العمل –سواء تم بيع أو وهب العمل منفردا، أو كجزء من حزمة مؤلفة من الأعمال من العديد من المصادر المختلفة– يجب على صاحب الترخيص ألا يطلب أي أتعاب مادية تتعلق بالملكية الفكرية أو أي رسوم أخرى نظير هذا البيع أو التوزيع".
3. **إعادة الاستخدام**: ويعني أن الترخيص يجب أن يسمح بالتعديلات والاشتقاق، ويجب أن يُسمح بتوزيعها وفقا لشروط العمل الأصلي.
4. **انعدام القيود التقنية**: أي يجب تقديم العمل في هيئة لا توجد بها أي عقبات تكنولوجية تحول دون أداء الأنشطة المذكورة أعلاه، ويمكن تحقيق ذلك من خلال توفير العمل في صيغة بيانات مفتوحة، بمعنى أن تكون مواصفاتها علنية ومتاحة بحرية، ولا تضع أي قيود تقنية أو غير ذلك على استخدامه.
5. **النسبة او العزو:** أي أنه قد يتطلب الترخيص كشرط لإعادة التوزيع وإعادة الاستخدام أن يتم نسبته إلى المساهمين والمبدعين الأصليين للعمل، إذا تم فرض هذه الشروط يجب أن لا تكون مرهقة؛ على سبيل المثال إذا كان مطلوبا نسبته إلى قائمة من المبدعين ينبغي أن تصاحب تلك القائمة العمل.

[1] الترخيص هو مجموعة البنود التي تحكم استعمال أو إعادة توزيع الأعمال وكل ما يتعلق بحقوق ملكية العمل.

6. **النزاهة:** قد يشترط الترخيص على الأعمال التي يتم توزيعها وتحتوي على تعديلات، على العمل الأصلي أن يحمل العمل الناتج اسما مختلفا أو رقم إصدار مختلف عن العمل الأصلي.

7. **عدم التمييز ضد الأفراد أو المجموعات:** الترخيص يجب ألّا يميز ضد أي شخص أو مجموعة من الأشخاص. وقدمت مؤسسة "المعرفة الحرة" تعليقا على هذا المعيار بأنه "من أجل الحصول على الفائدة القصوى من هذه العملية، ينبغي على الأشخاص والجماعات المتنوعة أن تكون مؤهلة على قدم المساواة للمساهمة في فتح المعرفة، ولذلك فإننا لا نسمح لأي ترخيص للمعرفة الحرة بأن يمنع أي شخص من الاستفادة منه.

8. **عدم التمييز ضد مجالات الاجتهاد:** ويعني أن الترخيص يجب ألا يقيد حق أي شخص من الاستفادة من العمل في حقل معين، على سبيل المثال؛ يجب أن لا يحظر استخدام محتوى معين في الأعمال التجارية، أو للبحوث الجينية.. إلخ.

هذا المعيار هام جدا، حيث يشير أنه وفي كل الأحوال لا يمكن قصر استخدام المعرفة المكتسبة من أي عمل في أغراض معينة دون سواها، وهدف هذا المعيار هو حظر الفخاخ التي تستهدف منع استخدام المواد المفتوحة تجاريا، فالهدف هو جذب المستخدمين التجاريين إلى مجتمع المعرفة الحرة وليس استبعادهم منه.

9. **رخصة إعادة التوزيع:** ويشمل ذلك أن الحقوق المتعلقة بعمل ما يجب أن تنطبق أيضا على جميع الأطراف الذين يعيدون توزيعه، دون الحاجة لتنفيذ تراخيص إضافية من جانب تلك الأطراف. هذا المعيار يشير أنه لا يجوز بأي حال أن يتم وضع تراخيص إضافية في حالة وجود أطراف قائمين على توزيع العمل، ويرى الباحث أن هذا المعيار يستهدف منع إغلاق المعرفة من خلال وسائل غير مباشرة مثل اشتراط اتفاق عدم الإفصاح[2].

10. **الرخصة لا يجب أن تختص بحزمة بعينها:** ويعني هذا المعيار أن الحقوق المتعلقة بعمل ما يجب ألا تعتمد على كون العمل جزءا من حزمة معينة، وإذا استخرج العمل من تلك الحزمة

[2] يشير مصطلح "عدم الإفصاح" إلى عقود قانونية بين طرفين أو أكثر، تقوم على تحديد المعلومات أو المعرفة التي يمكن مشاركتها مع الأطراف الأخرى غير الموجودة بالعقود، وتقيد أو تمنع وصول أي من الأطراف الأخرى من الوصول إلى أو معرفة المعلومات والمعرفة التي نصّت عليها العقود.

واستخدم أو وزع ضمن شروط رخصة العمل، فجميع الأجزاء التي يتم إعادة توزيعها مع العمل يجب أن يكون لها نفس الحقوق التي تتمتع بها الحزمة الأصلية.

11. **الرخصة يجب أن لا تكبل إعادة توزيع أعمال أخرى:** الترخيص يجب أن لا يضع قيودا على الأعمال الأخرى، التي يتم توزيعها جنبا إلى جنب مع العمل المرخص، على سبيل المثال؛ يجب ألا ينص الترخيص على أن جميع الأعمال الأخرى الموزعة من خلال ذات الوسيط أن تكون مفتوحة.

تطور آليات المعرفة المفتوحة عالمياً (موقع مبادرة شراكة الحكومات المفتوحة، 2015):

في عام 2009 أخرجت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية موقعها الإلكتروني الخاص بالبيانات المفتوحة، الموقع يحتوي على مئات الآلاف من الوثائق المؤرخة والمصنفة جغرافيا في العديد من المجالات، البيانات التي تُنشر وتُجمع ليست من المؤسسات والهيئات الحكومية فقط، لكن أيضا من خلال البيانات التي يتيحها الجمهور، كما أنه منذ إطلاق موقع الحكومة الأمريكية للبيانات المفتوحة تم إطلاق عدد من المبادرات الحكومية الأخرى في هذا المجال؛ خاصة فيما يتعلق بأوجه إنفاق الضرائب، والبيانات المتعلقة بقطاعات التعليم والطاقة والبيئة والاقتصاد والتكنولوجيا، والبيانات المتعلقة بالصناعات الاستخراجية والموارد الطبيعية والمخاطر الطبيعية وغير ذلك من أنواع البيانات.

في مطلع عام 2010 قامت الحكومة البريطانية بتدشين موقعها الخاص بالبيانات المفتوحة، الموقع يتم تغذيته بالبيانات الصادرة عن الحكومة في قطاعات مختلفة، مثل؛ المدارس والإعلام والثقافة والمجالس المحلية والصحة والطاقة والكثير من البيانات الصادرة عن جهات حكومية متعددة، ما يستحق الذكر أيضا في هذا الصدد أن الموقع يتيح للجمهور تذويده بالبيانات.

في عام 2011 دشنت كينيا "المبادرة الكينية للبيانات المفتوحة"، حيث نشرت على موقع خاص بالبيانات الحكومية المفتوحة الكثير من البيانات المتعلقة بإحصائيات الإنفاق الحكومي، وبيانات متعلقة بالقطاعات مختلفة؛ كالصحة، والتعليم، والطاقة، والعدالة، والزراعة وغير ذلك من القطاعات.

في عام2011 أيضا دشنت مولدوفا موقعها للبيانات المفتوحة "بوابة مولدوفا للبيانات المفتوحة"، ومنذ إطلاقها وتقوم الحكومة بنشر بيانات على الموقع تتعلق بالتعليم والتأمين الصحي والاقتصاد والزراعة والموارد المالية، كما تقوم أيضا عدد من الوزارات والمكاتب الإدارية المركزية بنشر بياناتها على الموقع.

هناك الكثير من التجارب الحكومية حول العالم التي تتبنى البيانات المفتوحة، ومنها بعض الدول العربية أيضا، مثل؛ تونس والمغرب والإمارات والأردن وغيرهم، وإن كانت ليست بالمستوى المطلوب وربما متردية فيما يتعلق بالنزاهة والشفافية وجودة البيانات المقدمة، ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب التي تتصل بالبنى القانونية والتشريعية؛ خاصة فيما يتعلق بقوانين الحصول المعلومات وآليات الإفصاح عنها من قبل الأجهزة الحكومية، وأيضا غياب الإرادة السياسية لتحرير البيانات والمعلومات الحكومية والإفصاح عنها (مبادرة "شراكة الحكومات المفتوحة"، 2015).

يذكر أيضا أن البيانات المفتوحة تستخدم في الكثير من مجالات المعرفة، بحسب مؤسسة المعرفة المفتوحة تستخدم مبادئ البيانات المفتوحة في كثير من المجالات، مثل الثقافة والعلوم والاقتصاد والإحصائيات والطقس والبيئة والمواصلات والمعلومات الجغرافية (موقع الكتروني المعرفة المفتوحة، 2015).

الفصل الثالث

الدراسات السابقة

- أولاً: الدراسات الفلسطينية.
- ثانياً: الدارسات العربية.
- ثالثاً: الدراسات الاجنبية.
- رابعاً: التعقيب على الدارسات السابقة.

الفصل الثالث

الدراسات السابقة

اولاً: الدراسات الفلسطينية:

1. دراسة (منصور، 2014) بعنوان " واقع منفعة أبحاث برنامج ماجستير إدارة الأعمال بين النظرية والتطبيق على التطور التنظيمي".

هدفت هذه الدراسة للتعرف على واقع منفعة أبحاث برنامج ماجستير إدارة الأعمال بين النظرية والتطبيق وذلك باستخدام اسلوب التحليل الوصفي لتوضيح علاقة ستة متغيرات وهي)صناع القرار، المخصصات المالية، الثقافة والهيكل التنظيمي، الأبحاث، نتائج وتوصيات الأبحاث، والباحثين)على التطور التنظيمي بناءً على البحث العلمي. هذه الدراسة ركزت على برنامج ماجستير إدارة الأعمال في الجامعة الإسلامية والوزارات الفلسطينية في قطاع غزة كحالة دراسية.

انقسم مجتمع الدراسة إلى قسمين: صناع القرار في الوزارات الفلسطينية في قطاع غزة، وخريجي برنامج ماجستير إدارة الأعمال من الجامعة الإسلامية. استخدم الباحث مع كل مجتمع أداة دراسة مغايرة، حيث استخدم الباحث الاستبانة كأداة دراسة مع مجتمع صناع القرار البالغ(241) والمقابلات مع مجتمع الخريجين البالغ(39). استرد الباحث (201) استبانة صالحة تم تحليلها باستخدام برنامج التحليل الاحصائيSPSS وأجرى (20) مقابلة تم تحليلها بطريقة التحليل الموضوعي.

توضح النتائج اتفاق مجتمعي الدراسة بعدم وجود تطور تنظيمي بناءً على البحث العلمي بناءً على أربع متغيرات، وهي:(صناع القرار، المخصصات المالية، الثقافة والهيكل التنظيمي، والباحثين(حيت وجدت الدراسة أن صناع القرار لا يؤمنوا نسبيا في جدوى الأبحاث ولا يوفروا الثقافة والهيكل التنظيمي الداعم للتطور التنظيمي بناءً على البحث العلمي كما أنهم لا يسمحوا للباحثين بتطبيق أبحاثهم .بالإضافة لذلك فقد اختلف مجتمعي الدراسة فيما يخص متغيرين)الأبحاث والنتائج والتوصيات (وألقى كل منهم اللوم على الآخر في عدم تحقيق التطور التنظيمي بناءً على أبحاث برنامج ماجستير إدارة الأعمال. فقد أكد مجتمع دراسة الخريجين جدوى أبحاثهم وفعاليتها في تحقيق التطور التنظيمي.

اوصت الدراسة بضرورة دعم صناع القرار للبحث العملي وتشجيع الباحثين، وضرورة مراعاة حاجة المؤسسات قيد الدراسة لمواضيع الأبحاث ومتغيراتها وأهدافها، واختبار قابليتها للتطبيق قبل إعدادها، والاستفادة من تجارب الباحثين بعد إتمام العملية البحثية.

2. دراسة (مقداد، 2011) بعنوان "دور برامج ماجستير كلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة في المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية في فلسطين".

هدفت الدراسة الى ربط برامج الدراسات العليا والبحوث التطبيقية التي تتمكن من علاج المشكلات القائمة في الاقتصاد الوطني بعيدا عن مجرد البحوث النظرية التي لا يمكن ان تجد طريقها الى التطبيق، وتنطلق الدراسة من فرضية ان برامج الماجستير بكلية التجارة بالجامعة الاسلامية انطلقت للمساهمة في تحقيق التنمية وعلاج مشكلات قطاع الاعمال الفلسطينية.

اعتمد الباحث منهجية البحث الوصفي التحليلي لموضوع الدراسة بحيث قام بدراسة محتويات ومساقات برامج الماجستير من الناحية النظرية وبيان مدى حداثتها ومدى تطابقها مع حاجة المجتمع الفلسطيني ومدى مناسبة خريجيها وأبحاثها لحاجة التنمية الفلسطينية. كما واعتمد الباحث على دراسة عناوين الرسائل وملخصات البحوث وبيان مدى قدرتها على علاج المشكلات الاقتصادية والإدارية القائمة من خلال التعرف على تقسيمات مواضيعها ومدى القدرة على تطبيقها في الواقع. هذا بالإضافة إلى التعرف على آليات اختيار مواضيع رسائل الماجستير للطلبة من خلال ورش عمل عقدتها إدارة البرامج مع القطاع الخاص والجمعيات الأهلية والمؤسسات الحكومية، ثم العمل على تحليل نتائج هذه الورش للوصول إلى بيان دور هذه الدراسات ومدى قدرتها على المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية ومدى اختيار موضوعات تطبيقية تعالج مشاكل حقيقية وحديثة بالأسلوب العلمي. وجمع الباحث بياناته من خلال المقابلات وورش العمل إضافة إلى تحليل البيانات المنشورة المتعلقة بالبرامج موضوع البحث.

وانطلقت الدراسة من فرضية أن برامج الماجستير في كلية التجارة في الجامعة الإسلامية، إنما انطلقت للمساهمة في تحقيق التنمية وعلاج مشكلات قطاع الأعمال الفلسطيني.

وكان اهم نتائج الدراسة التعرف على التعليم العالي في الجامعة الاسلامية وبرامج الماجستير في كلية التجارة وصور الشراكة مع القطاع الخاص من خلال تمويل مشاريع بحثية من جهة وعلاج مشكلات القطاع من جهة اخرى، وظهر من خلال الرسائل مدى الربط بين البحوث العلمية لرسائل الماجستير والنواحي التطبيقية والتنموية في العديد من المجالات.

وقد اوصت الدراسة بضرورة تشجيع القطاع الخاص على التعاون مع الجامعات ومراكز البحث العلمي وبناء الثقة المتبادلة والتعاون المشترك بما يلبي حاجة القطاع الخاص وحل مشكلاته البحثية وربط رسائل الماجستير مع حاجة السوق، وانشاء اجهزة مركزية لتخطيط ورسم سياسة البحث العلمي

والتنسيق ما بين المؤسسات والمجتمع المدني لدعم البحث العلمي وتوجيه الدراسات ورسائل البحث العلمي في المجالات التي يهتم بها الباحثون، وقد تبين بانه لا يوجد رسائل علمية كافية لعلاج مشكلات مثل قطاع البناء والتشييد والبنية التحتية والتامين والسياحة وغيرها من المجالات التي يهتم بها الباحثون.

3. دراسة (الجعبري، 2010) بعنوان "توجيه مشاريع الطلبة نحو الصناعة الفلسطينية لأجل التطوير الأكاديمي والصناعي".

هدفت الدراسة الى بيان ان هنالك إشكالية كبيرة في العلاقة البحثية ما بين كليات الهندسة والصناعة الفلسطينية، وهي تتطلب دراسات تقويمية من أجل وضع رؤية استراتيجية لإعادة هيكلة تلك العلاقة، وهذه الدراسة هدفت إلى التعرف على مستوى الربط بين البحث العلمي في مشاريع التخرج للطلبة وبين الصناعة، من أجل تحفيز توجيه مشاريع التخرج للطلبة في كليات الهندسة نحو التعامل مع مشكلات حقيقية من الصناعة.

حددت الدراسة المشكلة البحثية في السؤال الرئيس ما هو واقع وأفق العلاقة البحثية ما بين كليات الهندسة والصناعة الفلسطينية، استندت الدراسة إلى مراجعة المنشورات السابقة والبيانات الحكومية والوثائق والتقارير الجامعية، مع دراسة مسحية لتقصي المعلومات غير المتوفرة في تلك المصادر، وتحليلها، حسب الأسلوب الوصفي. وقد استخدم الباحث أدوات البحث العلمي المتمثلة في الاستبانة حيث تم تصميم استبيانات للفئات ذات الصلة شملت أصحاب الصناعة الفلسطينية والأكاديميين والمهندسين وطلبة الهندسة في سنة التخرج في جامعات فلسطينية شملت جامعة النجاح وجامعة بيرزيت وجامعة الخليل وجامعة بوليتكنك فلسطين اضافة لاستخدام جلسات النقاش العام والملاحظة والرصد الشخصي ووثائق الاعمال والدراسات السابقة.

عرضت الدراسة حالة العلاقة البحثية ما بين جامعة بوليتكنك فلسطين والصناعة في مجال مشاريع الطلبة البحثية مع الصناعة، حيث تمخضت عنها قصة نجاح تصلح كنموذج للبناء عليه في وضع رؤية مستقبلية لكيفية بناء العلاقة البحثية. وقد شخصت الدراسة الدوافع والمعوقات أمام التعاون البحثي، وعرضت بعض التوصيات نحو تفعيل العلاقة.

وخلصت الدراسة الى أن الصناعة رغم إقرارها بوجود تواصل مقبول من قبل الأكاديميين، لا تبدي تشجيعاً كافياً لتنفيذ مشاريع تخرج داخل المصنع، ولا بتكوين القدرات ذات الصلة بالبحث لدى الخريجين. أما الاكاديميين فيقرون بضعف التنسيق مع الصناعة لخدمة الأبحاث، وبعدم وجود

نشاطات كافية في الأبحاث التطبيقية، وفي المجال الاستشاري.فيما هنالك نوع من القناعة لديهم بضرورة ارتباط مشاريع التخرج بالصناعة، ولا توجد دافعية كافية لدى الطلبة للقيام بمشروع التخرج حول موضوع من الصناعة، حيث هنالك فرص قليلة لزيارة المصانع، ولا يوجد تشجيع كافي من قبل الأساتذة للطلبة للتواصل مع الصناعة، والطلبة لا يعملون ولا يوجهون لتنمية القدرات البحثية، ولا يمتلكون عقلية البحث العلمي وتحليل المشكلات. أما بعد التخرج، فتزداد قناعة المهندسين بأهمية ارتباط مشروع التخرج مع الصناعة، وبالحاجة لتكوين عقلية البحث العلمي والقدرات ذات الصلة.

4. دراسة (الجدبة، 2010) بعنوان " دور الجامعات العربية في التنمية الاقتصادية 2009 والتي اجريت في فلسطين – محافظات غزة ".

هدفت الدراسة الى بيان دور الجامعات العربية في اعداد وتجهيز الكفاءات العلمية المتخصصة في شتى المجالات، وخصوصاً التي تهتم بالتنمية، والطاقات العلمية العربية، وتبين المعوقات التي تعيق مشاركة الجامعات العربية في التنمية والاقتصادية، وعملت استطلاع اراء الخريجين وعن دورهم في التنمية، واخذت اربعة محاور وهي دور الجامعات في اعداد الكفاءات العملية المتخصصة، ودورها في البحث العلمي والدافع لعملية التنمية الاقتصادية، والتطور التكنولوجي، والتعلم التقني في التنمية الاقتصادية.

اجريت الدراسة على مجتمع الجامعات الفلسطينية والجامعات العربية حيث بينت دور الجامعات في التنمية الاقتصادية (الزراعية والصناعية) مع المقارنة ببعض الجامعات الأجنبية. واعتمدت الدراسة على منهجية الدراسة النظرية المكتبية، وهذه الدراسة أفادت الباحث في الاطلاع على كل ما كتب عن دور الجامعات في برامج التنمية المختلفة. اضافة لاستطلاع آراء الخريجين عن دورهم في عملية التنمية.

وتوصلت الدراسة الى نتائج اهمها: ان الجامعات تهمل وظيفتها من التفكير والابداع وتنمية المجتمع، وان اصحاب القرار دورهم هامشي، وانخفاض مستوى العملية التعليمية، وانخفاض مستوى الخريجين ويرجع ذلك بسبب معايير القبول حسب معدل الثانوية العامة لا حسب الرغبة.

5. دراسة (الجعفري و لافي، 2006) بعنوان " مدى التلاؤم بين خريجي التعليم العالي الفلسطيني ومتطلبات سوق العمل الفلسطينية"

هدفت هذه الدراسة لتقييم مدى ملائمة كفاءة خريجي مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية لمتطلبات سوق العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة، بحيث تم تحليل طلبات سوق العمل والعرض لخريجي الجامعات والمعاهد من جهة أخرى.

استخدمت الدراسة أسلوب التحليل الكمي لتحديد مدى و درجة مواءمة كفاءة خريجي مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية مع احتياجات سوق العمل، استخدمت الدراسة خمس استبانات في جمع البيانات (أولية، استبانة الخريجين العاملين، استبانة الخريجين العاطلين عن العمل، استبانة الطلبة الملتحقين بالجامعات، استبانة المشغلين واستبانة عمداء الكليات ورؤساء أقسام وأعضاء هيئات التدريس.

خلصت الدارسة إلى عدد من النتائج فيما يلي أهمها:

1. لا يعتمد اختيار الطالب لتخصصه على تخطيط مسبق،بغض النظر عن المعرفة المسبقة بنوع الوظيفة التي يشغلها الخريج حالياً.
2. العوامل الاجتماعية لها أثر أكبر من العوامل الاقتصادية في تحديد التخصص.
3. يفتقر الخريجون العاملون إلى معظم المهارات التي تؤهلهم من الاندماج في سوق العمل.
4. تفتقر فرص التوظيف المتاحة للخريجين الى معايير التنافسية النزيهة.

أما اهم توصيات الدراسة والتي يمكن إن تساهم في إيجاد الحلول الممكنة بمشكلة عدم الانسجام والتوافق بين كفاءة وعدد خريجي التعليم العالي الفلسطيني ومتطلبات سوق العمل فتم تقسيمها حسب الجهة ذات العلاقة على النحو التالي:

اولا:مسؤولية ادارة الجامعات:

- تطوير المسافات الأكاديمية الحديثة والتواصل مع القطاع الخاص لمعرفة احتياجاته.
- تطوير ورفع قدرات أعضاء الهيئات التدريسية- .
- إرشاد الطلبة في مرحلة الثانوية العامة حول فرص العمل المتاحة في السوق المحلية وتوجيههم لدراسة التخصصات التي تلبي حاجات السوق.
- متابعة الخريجين في سوق العمل.

ثانيا : مسؤولية القطاع الخاص:

- تقديم الدعم لمؤسسات التعليم العالي وتسهيل وسائل الاتصال لضمان المشاركة في وضع المناهج وطرح المساقات المرتبطة بأعمالهم.
- تقديم الدعم المالي والفني لمؤسسات التعليم العالي وتقديم المنح للطلبة المتفوقين، توفير مكان مناسب للطلبة أثناء دراستهم وتوفير فرص عمل لهم بعد التخرج.

ثالثا : مسؤولية وزارة التعليم العالي:

- إعطاء الأولوية وتقديم الدعم للتخصصات المطلوبة في السوق المحلي.
- إعادة النظر في أهداف التعليم العالي بحيث يتم صياغة الأهداف بناء على الاحتياجات الفعلية لسوق العمل بالإضافة لربط السياسة التعليمية بأهداف التنمية الاقتصادية.

رابعا: مسؤوليات الحكومة فيمكن حصرها على النحو التالي:

- توفير تمويل كافي لمؤسسات التعليم العالي- .
- إعادة بناء الهياكل الإدارية في مؤسسات الحكومية ووضع الموظف المناسب في المكان المناسب .
- زيادة جودة التعليم العالي بشكل عام.

ثانياً: الدراسات العربية:

1. دراسة (A. Abu Hanieh, S. Abd–Elall, P. Krajinik, and A. Hasan,2014) Industry- Academia Partnership for Sustainable Development in Palestine.

الشراكة الأكاديمية –الصناعية للتنمية المستدامة في فلسطين.

هذه الدراسة ناقشت الشراكة الأكاديمية الصناعية لبحث افاق تطبيق بدائل واستراتيجيات جديدة لتطوير الدول وخاصة فلسطين. اتفاقيات التعاون الموقعة تعتبر الخطوة الاولى لبناء الشراكة الأكاديمية الصناعية لكن هذه الاتفاقيات لا تكفي لتعزيز الشراكة. هذه الاتفاقيات يجب ان تركز على حل المشاكل اللوجستية والفنية التي تواجه الشركات المحلية مع الاخذ بعين الاعتبار التوجهات المحلية والدولية. التعاون يمكن ان يطبق الابحاث العلمية ونتائجها لحل اشكاليات حقيقية في الصناعة.

اجريت الدراسة بالاعتماد على احصائيات خريجي تخصصات العلوم الصحية والعلوم الهندسية وعلوم الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات وعلوم الادارة ومقارنتها مع بعضها البعض.

توصلت الدارسة الى ان الشراكة الحالية في فلسطين هي شراكة ضعيفة لذلك تعتبر خطوات تطوير الشراكة امر هام بالاعتماد على التجربة الاوربية في الشراكة الأكاديمية الصناعية والتي يمكن اعتبارها الاساس لتطوير البرامج المشابهة والانشطة في فلسطين والدول النامية.

2. دراسة (الحسني، 2012) بعنوان "دور الجامعات العراقية في تنمية الفرد والمجتمع"

هدف هذه الدراسة استطلاع رأي عينة من أعضاء هيئة التدريس في بعض الجامعات العراقية حول واقع الدور الذي تمارسه الجامعات العراقية في تنمية المجتمع العراقي وتطوره. وقد أظهرت نتائج الدراسة هذه أن دور الجامعات العراقية وفق تقديرات أعضاء هيئة التدريس وكان بمستوى قوي في مجال إعداد الفرد، ودلت النتائج أيضًا على وجود فروق دالة إحصائيًا بين الجنسين في تقديرات دور الجامعات العراقية في مجال إعداد الفرد.

وأظهرت النتائج وجود فروق دالة إحصائيًا في تقديرات عينة الدراسة في المجالين :توليد المعرفة وإعداد الفرد تبعًا لمتغير التخصص وذلك لصالح التخصصات العلمية، وذلك ما حدا بالجامعة العراقية التي انتسب اليها بفتح تخصصات علمية وفي شتى التخصصات.

وأظهرت النتائج من جهة أخرى عدم وجود فروق جوهرية في هذه التقديرات في مجال تنمية مجتمع المعرفة وفي الدور العام تبعًا لمتغير التخصص. كما بينت النتائج وجود فروق في تقديرات عينة الدراسة في جميع المجالات وفي الدور العام للجامعات في تنمية المجتمع العراقي.

3. دراسة (دكدوك، 2012) بعنوان " العلاقة التكاملية بين التعليم والتنمية دراسة تحليلية لدور التعليم الجامعي في التنمية "، اجريت الدراسة في العراق.

هدفت الدراسة لبيان دور التعليم الجامعي في التنمية، والتعرف على العوامل التي ساعدت على تطوير العلاقة التكاملية بينهما، وبيان كيف تم التبادل من الاهتمام بالدارسات والنظرية الى الاهتمام بالدارسة التطبيقية، واظهار الوظيفية الاجتماعية لربط التعليم بالتنمية.

وتوصلت الدراسة الى نتائج اهمها: ان التعليم بات لا يستجيب لما هو مطلوب منه، ولا يلبي كل ما يحتاج منه من ذوي الكفاءات والخبرات، بالرغم من كثرة وتزايد عدد المنتمين والخريجين منه، واصبحت لا تستطيع القطاعات الاقتصادية والتنموية من استقبال الطاقات البشرية المتخرجة من التخصصات المختلفة حسب طبيعة الشهادات العلمية وذلك تبعا للركود الاقتصادي والمشاريع التنموية القليلة.

4. دراسة (Yasser Al-Saleh and Geargeta vidican,2011) بعنوان " دور الجامعات البحثية في وضع نظرية للصناعات التقنية النظيفة والخبرات العالمية وانعكاساتها على دولة الامارات العربية المتحدة ".

The role of research universities in creating a clean tech industry theory, international experience and implications for the United Arab Emirates.

هدفت الدراسة الى العمل على ايجاد أرضية وخلفية من منظور نظري يكون متاح لدراسة الادوار المحتملة التي تقوم بها الجامعات من خلال البحث العلمي في تطوير الصناعات التنموية، وتظهر النتائج الدور الكبير للبحث العلمي في الجامعات لتنمية الصناعة في كافة المجالات.

اجريت الدراسة على 32 جامعة من دولة الامارات العربية المتحدة التي لديها تخصصات في مجال هندسة الطاقة المتجددة حيث استهدفت الدارسة 70% من هذه الجامعات من امارة ابوظبي ودبي.

اظهرت النتائج ان قدرة الجهات الرئيسية في دولة الامارات العربية المتحدة غير كافية على رفع قدرة الجامعات البحثية تجاه تطوير المؤسسات الصناعية وضرورة العمل على السياسات بدلاً من الاعتماد على منح الحوافز. اضافة لذلك ان يتم التركيز على فهم الوضع الحالي ينبغي ان يكون من اولويات السياسات.

5. دراسة (الزبير، 2011) بعنوان " التعاون بين الجامعات والصناعة نحو اقتصاد المعرفة لتطوير البحث العلمي وتحقيق التنمية القابلة للاستدامة ".

هدفت الدراسة الى التعرف على دور التعاون بين الجامعات والصناعة لتطوير اقتصاد المعرفة وذلك لتطوير البحث العلمي وتحقيق التنمية القابلة للاستدامة من خلال تقديم اطار والعمل على رصد الخدمات المتاحة في مجال العلوم والتقنية، والتي تقوم عليها بالشراكة مع قطاع الصناعة والجامعة والعمل على تطوير البحث العلمي في الجامعات لتحقيق التنمية القابلة للاستدامة.

اوصت الدارسة بوجوب ان يكون تعاون وربط وثيق بين مؤسسات البحث العلمي والتطوير مع قطاعات الانتاج المختلفة لتحقيق التنمية الشاملة، والاهتمام بنشاطات البحث العلمي والتطوير والابتكار والابداع للمساهمة في التقدم الاقتصادي ورفع القدرات والامكانات للكوادر البشرية وتوفير قواعد معلومات للمنتجين في القطاعات الانتاجية.

6. دراسة (حراحشة، 2009) بعنوان:" دور جامعة اليرموك في خدمة المجتمع من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس فيها".

هدفت الدراسة الى التعرف على وجهات نظر اعضاء هيئة التدريس بجامعة اليروموك في حدمة المجتمع، وقام الباحث بتطوير استبانة لجمع البيانات تكونت من (25) فقرة قام بتوزيعها على مجتمع الدراسة المكون من اعضاء الهيئة التدريسية في جامعة اليرموك، والبالغ عددهم (124)، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي.

وتوصلت الدارسة الى ان دور جامعة اليرموك في خدمة المجتمع من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس فيها جاءت بدرجة كبيرة.

واوصت الدراسة بضرورة ان تضع الجامعة كافة امكانياتها المادية والبشرية وجميع مرافقها في خدمة المجتمع المحلي، وزيادة التفاعل والتواصل بين الجامعة والمجتمع المحلي من حلال الندوات والمؤتمرات والاستشارات العلمية والدورات التدريبية، وضورة اجراء دراسات اخرى حول دور الجامعة في خدمة المجتمع في مجالات اخرى متعددة.

7. دراسة (بخيت، 2009) بعنوان " الجامعات العربية ودورها في خدمة المجتمع المعرفي والتنموي والتقني ".

هدفت الدراسة للتعرف على وظائف الجامعة الرئيسية، وعلاقتها ودورها بالمجتمع من حيث توظيف المعرفة والتنمية واستخدام التقنية.

وكانت نتائج الدراسة: يجب على الجامعات الانفتاح على مؤسسات المجتمع المحلي، وتحقيق اهداف المجتمع وخدمته، وتشجيع الطلاب على الاتصال بالمجتمع المحلي.

وقد اوصت الدراسة بربط المادة العلمية للمحاضرة بالإنسان والمجتمع والحياة وبيئته، والاهتمام الكبير بإرشاد ورعاية والطلبة من جميع النواحي العقلية والصحية والاجتماعية والاخلاقية، والعمل على اقامة النشاطات والندوات والمؤتمرات وورش العمل يساعد فيها الاساتذة والطلاب حول مشكلات المجتمع والبيئة المحلية والدولية، واظهار دور الجامعة في مرافق المجتمع لتحقيق التنمية المجتمعية.

8. دراسة (برقاوي،2008) بعنوان " اسهامات الجامعات السعودية في تحقيق برامج التنمية الشاملة".

هدفت الدراسة الى معرفة اسهام الجامعات السعودية في تحقيق برامج التنمية الشاملة، وما المعوقات عن قيامها بهذا الدور، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وجمع البيانات من خلال استبانة وزعت على عينة عشوائية من اعضاء هيئة التدريس في جامعة ام القرى.

وتوصلت الدراسة الى نتائج اهمها: ان المعوق الرئيس واهمها التركيز على التدريس وعدم اعطاء البحوث التطبيقية اهتمام تساعد في عملية التنمية، وضعف رغبة المؤسسات الانتاجية المشاركة في تكاليف المشاريع البحثية، والعلاقة الفاترة بين الجامعات والقطاع الخاص.

واوصت الدراسة بضرورة تعزيز اسهامات الجامعات السعودية في تحقيق برامج التنمية الشاملة.

9. دراسة (طيب، فطاني و الفيلالي ، 2005) بعنوان " الشراكة بين القطاع الخاص والجامعات في الابحاث".

هدفت الدراسة الى تقديم خلفية دراسات عن الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص ويشمل ذلك التوجهات المعاصرة في التعاون بين الجامعات والقطاع الخاص،عوائق الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص ، نماذج الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص، صور من التعاون بين الجامعات والقطاع الخاص و التوجهات المعاصرة في التعاون بين الجامعات والقطاع الخاص.

اعتمدت الدراسة على تقديم خلفيات نظرية عن الشراكة بين القطاع الخاص والجامعات في الابحاث.

10. دراسة (علوان، 2003) بعنوان " الجامعات ودور البحث العلمي في خدمة التنمية ".

هدفت الدراسة الى التعرف على واقع ومعيقات البحث العلمي في جامعات البلاد العربية، ومدى استطاعة الجامعات على تعزيز هذا الدور لخدمة التنمية، وبيان التأثير السلبي الحاصل في قصور البحث العلمي في الجامعات العربية، وتحديد الاستراتيجيات العامة لتطوير البحث العلمي.

وقد اظهرت الدراسة ان هناك مفارقات كبيرة بين واقع البحث العلمي العربي وبين الطموح العربي وتأثيره على التنمية العربية، ولا يوجد استراتيجية عربية واضحة للبحث العلمي،والعلاقة بين الجامعات ومراكز الابحاث ليس بالشكل المطلوب، وكذلك الموارد المالية المخصصة لمؤسسات البحث العلمي ضعيفة.

11. دراسة (الحياري، 2001) بعنوان " دور اعضاء هيئة التدريس في الجامعات الاردنية لمواجهة الحاجات المستقبلية للمجتمع المحلي ".

هدفت الدراسة الى التعرف على وجهات نظر اعضاء هيئة التدريس في الجامعات الاردنية حول طبيعة الدور الذي يقوموا به لمواجهة الحاجات المستقبلية للمجتمع المحلي، والتعرف على اثر بعض المتغيرات مثل سنوات الخبرة، الرتبة الأكاديمية، والنوع على تصورات اعضاء هيئة التدريس حول طبيعة الدور الذي يقومون به لمواجهة الحاجات المستقبلية في خدمة المجتمع المحلي.

واوصت الدراسة ان الجامعة يجب ان تعطي اهتمام لأعضاء الهيئة التدريسية وتقوم بتفعيل دورهم في المجتمع المحلي وتركز على حاجات المجتمع، وعمل دورات تدريبية، وعقد لقاءات بين اعضاء الهيئة التدريسية وافراد المجتمع المحلي للتعرف على قضايا المجتمع واهتماماته.

ثالثاً: الدراسات الاجنبية:-

1. دراسة (A.Aslan Sendogdu and Ahmet Diken,2013)

A research on the problems encountered in the collaboration between university and industry.

بحث حول المشاكل التي تم مواجهتها للتعاون بين الجامعات والصناعة.

هدفت الدراسة الى اكتشاف وتقصي مستوى التعاون الموجود بين الجامعة والصناعة في جامعة (Konya) بتركيا والتحقق من تكرار التعاون والمشاكل التي واجهتها الجامعة في كل مرة خلال هذا التعاون. قطاع الصناعة يحتاج لتكوين تعاون مع الجامعة لكي يصل للمعلومة التي تساهم في رفع الاداء. الجامعة ايضا لها بعض التوقعات من هكذا نوع من التعاون مثل زيادة الطاقة الانتاجية، مواكبة البحث والتطوير R&D، البناء المؤسسي وخلق شركات جاهزة تمتلك العنصر البشري وتوفير الفوائد المالية كمعالجة البيانات وتوفير مساحة للتطبيق. تعاون الجامعة مع الصناعة كلاهما يؤدي لشركات ذات ميزة تنافسية من خلال التعاضد والشراكة بالإضافة للكشف عن جذور واسباب بعض المشاكل.

هذه الدراسة تمت على 142 شركة في Konya ووضحت انه لم يكن هناك مستوى كافي من التعاون بالإضافة لذلك وضحت الدراسة ان هناك علاقة خطية طردية بين بين درجة تكرار التعاون في الجامعة مع وفرة عدد الموظفين في المؤسسة الصناعية والذي يلزم لكونها مؤسسة. لهذا السبب التعاون في الشركات المؤسسية غالبا يميل ليكون سليم وصحيح. اضافة لذلك هناك مجموعة من المشاكل العليا للإداريين الذين لديهم درجة اعلى من تكرار التعاون مع الجامعات مقارنة مع الاشخاص الذين لديهم درجة اقل من التعاون مع الجامعات.

2. دراسة (Claudia De Fuentes and Gabriela Dutrénit,2012)

Best channels of academia–industry interaction for long-term benefit.

القنوات الافضل للتفاعل الاكاديمي الصناعي لفوائد على المدى البعيد.

ناقشت الدارسة اثر التعاون على قنوات التواصل، واثر هذه القنوات على الفوائد المحققة بواسطة الباحثين والشركات الصناعية. هذه الدراسة تمت بالاعتماد علي جمع البيانات المسحية في المكسيك عام 2008، تم تطبيق الدارسة من خلال اجراء مسح استهداف مدراء البحث والتطوير R&D ومدراء تطوير المنتجات في الشركات والمسح الاخر تم تطبيقه على الباحثين الاكاديميين في الجامعات والمراكز البحثية.

بينت الدارسة ان التعاون والتفاعل بين مؤسسات البحث الأكاديمية والقطاع الصناعي يمكن ان يعتمد بشكل مفهومي على ثلاث مراحل: محركات التعاون، قنوات التعاون والفوائد والمنافع المحققة من هذا التعاون. كلا الطرفين الاكاديمي والصناعي له عوامل محفزة مختلفة تجعله يهتم بالتعاون ويكيف سلوكه خلال عملية التعاون.

المنهجية المقترحة في هذه الدراسة تسمح للشركات بتحقيق فوائد ومزايا التعاون لتصبح مرتبطة بالسمات الشخصية للباحثين من خلال تحليل قنوات التعاون الشائعة للتعاون بين الشركات والباحثين.

نتائج هذه الدراسة توضح ان قنوات التعاون والتفاعل تلعب دور مهم في تحديد الفوائد والمزايا بالإضافة لذلك هناك فوائد ومنافع مختلفة طويلة وقصيرة الامد للشركات. هذه الفوائد مرتبطة بالتعاقد مع البحث والتطوير R&D، حقوق الملكية والموارد البشرية حيث تعتبر هذه العوامل الافضل ولها تأثير كبير لتحقيق فوائد طويلة الامد للشركات.

3. دراسة (Moeliodihardjo et al., 2012)

University, Industry, and Government partnership: its present and future challenges in Indonesia.

الشراكة بين الجامعة، الصناعة والحكومة: التحديات الحالية والمستقبلية في اندونيسيا.

توضح هذه الدراسة الوضع الحالي للشراكة الجامعية الصناعية الحكومية في إندونيسيا وذلك في سياق استعداد الجامعة للمساهمة في الاستراتيجية الحكومية (الخطة الرئيسية للتسريع والتوسع في التنمية الاقتصادية إندونيسيا (2011–2025 حيث استهدفت الدراسة التركيز على ثلاث قطاعات تشمل القطاع الصناعي والاكاديمي والحكومي بشكل كامل.

وبما أن نظام التعليم العالي متنوع من حيث قدرته على المساهمة في مجالات مختلفة، تستعرض الدراسة الوضع الحالي في ثلاث أنواع مختلفة من المؤسسات :البحث، الإنتاج، وتوجهات تنمية الموارد البشرية. وتظهر النتائج الأولية أن الحكومة خصصت ميزانية صغيرة جدا للبحث تقدر 0.08٪ من اجمالي الدخل القومي، بالإضافة لذلك بينت الدارسة ان الجامعات تلعب دوراً مهماً وحاسم في قدرات البحث الوطنية.

على الرغم من أن الأبحاث لا تزال منخفضة جداً في تحديد الأولويات الحكومية الا انه ازداد عدد براءات الاختراع والمنشورات الدولية بشكل ملحوظ في السنوات القليلة الماضية.

أنشطة التعاون التي تم تنفيذها حتى الان تشمل: الخدمات والتدريب، تسجيل براءات الاختراع، البحث والتطوير المشترك R&D، فعاليات التواصل والتعاون الصناعي للتعليم، حاضنات، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، واللقاءات العلمية.

وضحت الدراسة ان الشراكة الأكاديمية الصناعية لا تزال في حالة من" الشكل المؤسسي " بدلاً من" الشكل التوافقي التعاوني الموحد " وهذا بسبب انها تفتقر إلى فهم بعضها، عدم الثقة بالإطار المؤسسي داخل المؤسسات الأكاديمية خاصة الجامعات التي تدفع الأكاديميين لتطوير الشراكة مع الشركات الصناعية بشكل فردي بدلاً من المؤسسي، الجامعات لديها شعور أن هناك عدد قليل من الشركات المحلية فقط لديها القدرة على الابتكار، والجزء الأكبر من الشركات الصناعية تتركز انشطتها في عمليات التجميع فقط.

خلصت الدراسة أن جميع المجالات المؤسسية الثلاثة الأكاديمية والصناعية والحكومية تتطلب مزيد من التطوير قبل اتخاذ اي إجراءات هادفة وهامة. فريق الدراسة وجد عدد من الحالات من الأطراف الثلاثة مستعدة وحريصة لتطوير الشراكات.

4. دراسة (Trumbash et al., 2011)

The role of universities attaining regional competitiveness under adversity – a research proposal.

دور الجامعات في تحقيق القدرة التنافسية الإقليمية – مقترح بحثي.

هدفت الدراسة الى التعرف على دور الجامعات في القدرة على تحقيق المنافسة الاقليمية في التكنولوجيا في الفترات الصعبة وذلك بعد اعصار كاترينا، حيث انه يمكن التعلم من تجارب الدول

النامية التي استطاعت بناء قيادات تكنولوجية في تخصصات معينة، حيث تكون قيادة الجامعة مهمة في مجالات عديدة للتدريس والبحث.

وجاءت نتائج الدراسة ان دور الجامعات يكون في نشر المعلومات والتعاون في العملية التكنولوجية، وكذلك الجامعات يمكن ان تقوم بأعمال ابتكارية او تعزز وتدعم اعمال موجودة، حيث يمكن التعرف على نقاط القوة الاقليمية التي ترتكز عليها المزايا التنافسية.

5. دراسة (Rosly Othman, Ahmad Fairuz Omar,2011)

University and industry collaboration: towards a successful and sustainable partnership.

التعاون بين الجامعة والصناعة: نحو شراكة ناجحة ومستدامة.

بما ان ماليزيا تتجه نحو تقدم العلوم والتكنولوجيا، هناك توجه قوي لتعزيز التعاون بين الجامعة والصناعة حيث انه أمر لا مفر منه. في الواقع هناك ضغوط كبيرة على الشركات الصناعية لتسمح لمؤسسات التعليم العالي للتعامل مع بعض الجوانب في مجال التطوير والتدريب وهذا بسبب ان تكاليف التشغيل ارتفعت واصبحت الشركات الصناعية لا يمكنها الاعتماد على نفسها طويلا.

استهدفت الدراسة مسح آراء (211) ممثل عن القطاع وذلك من خلال ورش تدريب عقدها قسم الفيزياء بجامعة العلوم الماليزية مع ممثلي القطاع الصناعي، شملت الدراسة الاجابة على استبيان يتكون من 15 سؤال في اربعة مجالات محددة:

- معلومات عن التركيبة السكانية.
- اهداف التدريب.
- عملية التدريب الشاملة.
- التوجه الفردي في التعاون المستقبلي.

توصلت الدراسة الى تحديد أوجه التعاون الناجحة واستكشاف مختلف الجوانب التي اثرت بشكل كبير على انجاح المبادرات. بالإضافة لذلك توصلت الدارسة الى اسباب يمكنها ان تضمن تعزيز التعاون المستدام بين الطرفين، وسيتم استخدام نتائج الدراسة لتسهيل قدرة الجامعة على التعاون مع الصناعة في المستقبل.

6. دراسة (Gegu and Muresan,2010) بعنوان " الجامعات – محركات لثقافة الابتكار الاقليمية والقدرة على المنافسة ". والتي اجريت في رومانيا – بوخارست.

Universities – Drivers for regional innovation culture and competitiveness.

هدفت الدراسة الى بيان دور الجامعات في مجالها الاكاديمي وذلك من خلال تطوير التعليم والابداع على المستوى الاقليمي، ومخرجات التكنولوجيا التي تعد مركز التنافسية العالمية، حيث اعتبرت الجامعات محرك التنمية من خلال تحليل الاداء الاقتصادي لمنطقة بوخارست والتأثير عليها من خلال(التعليم – البحث – الابتكار). بنيت هذه الدراسة على مؤشرات موضوعية تركز على الابتكار والعمل كمحركات اقتصادية وتعليمية تسهل الوصول الى سوق العمل وتحقيق التنافسية.

وتوصلت الدراسة الى ان التعليم العالي وانشطة المعاهد المختصة بالبحث تمثل جوهر اقتصاد المعرفة، وان الجامعات لها دور في زيادة القدرة التنافسية وضمان مستوى حياة افضل.

7. دراسة (Colm O'Kane,2010)

Bridging the Gap between Academics and Industry

تجسير الفجوة بين الأكاديميين والصناعة

هدفت الدراسة الى توضيح الطرق التي يجب ان تتبع لضمان التعاون والشراكة الأكاديمية الصناعية لتتم بشكل ميسر وسهل وذلك لتقديم تعلم فعال ونتائج مرضية للشركاء. هذه الدراسة استندت على اعطاء مثال للتعلم من المشاكل (Problem base learning) والذي يوضح كيف ان المشاريع الأكاديمية تبقى مرتبطة مع التصميم التجاري.

استهدفت الدراسة مجموعة صغيرة من طلبة التصميم في معهد دبلن للتكنولوجيا (DIT) وشركة خاصة. تكونت هذه المجموعة من 8 فرق يحتوي كل فريق على 4 طلاب وضعوا دليل لتصميم منتج يعمل على تحسين حياة الابوين للأطفال الذين تتراوح اعمارهم من يوم حتى سنتين من خلال ابتكار منتجات تساعد على تسهيل حياة الابوين وعقدت هذه الدراسة تحت اشراف ممثلي الشركة والمشرفين الأكاديميين.

توصلت الدارسة الى انتاج مجموعة متنوعة من المنتجات المبتكرة الي يمكن ان تساعد الابوين على تحسين حياتهم في ظل وجود اطفال تحت عمر العامين، اضافة لذلك وضحت الدارسة فوائد تعزيز التعاون للمؤسسات الاكاديمية مع قطاع الصناعة خاصة لطلبة التصميم في مرحلة قبل التخرج.

8. دراسة (Jaider Vega & others ,2008) بعنوان " العلاقات بين الجامعات والصناعة في بوليفيا، دارسة تطبيقة على تحول الجامعة في أمريكا اللاتينية"

University–Industry relations in Bolivia, implication for university transformation in Latin America.

هدفت الدراسة لمعرفة استجابة الجامعات البوليفية لمطالب القطاعات الانتاجية فيما يتعلق بتوليد المعرفة ونقلها إلى الصناعة،استخدم الباحثون المنهج الوصفي التحليلي ولإنجاز هذه الاهداف تم استخدام الاستبانة كأداة للدراسة حيث تم توزيعها على 142 محاضر في الجامعات البوليفية العامة.

وقد خلصت الدارسة إلى نتائج اهمها:ضعف تلبية الجامعات البوليفية لمطالب القطاع الصناعي البوليفي وذلك لعدة اسباب منها ضعف التنسيق والتواصل مع القطاع الخاص، غياب الحوافز لدى الكادر الجامعي والنظرة غير الجدية إلى الموضوع مما لا يساهم في تحويل نتائج الابحاث العلمية إلى قيمة تجارية ذات فائدة.

9. دراسة (Kent Hill,2006) بعنوان " الابحاث الجامعية والتنمية الاقتصادية المحلية ".

University research and local economic development.

هدفت الدراسة الى استعراض الدراسات التي تفحص قدرة البحوث الجامعية على تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المحلية، والاثار الاقتصادية المستمدة من الاتجاهات المبتكرة لأعضاء هيئة التدريس. تشمل هذه الآثار جذب المختبرات الصناعية للمنطقة المحلية، والبدء في مشاريع جديدة ذات التقنية العالية، وأي مزايا تنافسية تتمتع بها الشركات المحلية في تقديم التكنولوجيا المتقدمة من خلال البحوث الجامعية .

استهدفت الدارسة الأبحاث الأكاديمية التي من المرجح أن يكون لها تأثير على الاقتصاد المحلي الذي يؤثر مباشرة على الابتكار الصناعي بهدف الوصول الى نتيجتين: صناعات جديدة تعتمد على البحوث الجامعية، وبحوث في المجالات الأكاديمية التطبيقية في مجال الابتكار الصناعي.

اضافة لذلك استخدمت الدراسة طريقة بديلة لترتيب نتائج المسح عن طريق المجال الأكاديمي حيث طلب من مدراء البحث والتطوير R & D تقييم أهمية البحوث الجامعية في مختلف المجالات والتي تقود إلى الابتكار التقني في صناعتهم مثل مجالات مثل علوم الكمبيوتر، وعلوم المواد، والميكانيكية، والهندسة الكهربائية والكيميائية والمجالات الأساسية مثل البيولوجيا والكيمياء.وهذا يعكس حقيقة أن كثيراً من البحوث الزراعية والطبية في البلاد والتي أجريت في الجامعات، والصناعات ذات

تقنيات متجذرة في العلوم البيولوجية و تعتمد بشكل كبير على التطورات العلمية الجديدة وكذلك علم البيولوجيا مهم للغاية لصناعة الأدوية، والفيزياء مهم جداً لأشباه الموصلات.

توصلت الدراسة الى أن معظم النشاط الابتكاري يقوم بالعمل مع الصناعة في إجراء البحوث حيث ان العلوم الصناعية تستخدم العلوم القديمة بنفس المقدار الذي تستخدم فيه الاكتشافات العلمية الحديثة .فهي تعتمد على العلوم الأساسية باعتبارها رصيد المعرفة ومجموعة من الأدوات المفيدة من أجل حل المشاكل التجارية. ومن هذا المنظور، فإن الجامعات تسهم في التقدم التقني من خلال تدريب الباحثين والمهندسين الصناعيين. اضافة لذلك فان الدراسة اظهرت ان غالبية الدراسات المسحية والتي استهدفت مدراء البحث والتطوير R & D في المؤسسات الصناعية تشير إلى أن تطوير الصناعة يتطلب تركيز الاقسام الأكاديمية في الجامعات على تعزيز قدرة الأساتذة لتدريب الطلاب من الناحية النظرية وطرق البحث الأساسية.

10.دراسة (Anil Kumar, Robert Horton, David Munro and George (Sargent,2002

LESSONS FROM BUILDING AN ACADEMIC–INDUSTRY PARTNERSHIP CONSORTIUM: A FRAMEWORK FOR DEVELOPMENT.

دروس مستفادة من بناء الشراكة الأكاديمية الصناعية: اطار عمل للتنمية.

هدفت هذه الدراسة إلى اعداد وخلق جيل من قادة المستقبل في الاعمال التجارية حيث ان المؤسسات الأكاديمية بحاجة لتيسير وتسهيل حصول طلابها على مصادر نوعية ومميزة تمكنهم من الوصول لجودة في التعليم. الجامعات والمؤسسات الأكاديمية وبشكل متزايد تواجه قيود مالية تحد من قدرتها على توفير هذه المصادر وحتى يتم تجاوز هذه التحديات المالية تقوم المؤسسات الأكاديمية المتمثلة في الجامعات والمدارس بإنشاء شراكة نوعية مع الشركات الصناعية لإنجاز اهدافها الأكاديمية بامتياز. هذه الشراكة تختلف في المجال والهدف العام والاهداف الخاصة بالاعتماد على طبيعة الشركات الصناعية المشمولة في الشراكة. وضحت الدراسة اطار عمل لتطوير الشراكة الأكاديمية الصناعية والتي توفر فوائد ومزايا مميزة لكلا الطرفين وهذا الاطار متاح للمعاهد والمؤسسات الأكاديمية لاستخدامه كدليل توجيهي.

خلصت هذه الدراسة الى مناقشة هيكل وتنظيم الشراكة الأكاديمية الصناعية في جامعة (Wisconsin-Whitewater) وعرض اطار العمل للتطوير والذي يمثل نموذج يمكن للمؤسسات

الأكاديمية الاخرى الاستفادة منه وتطبيقه. بالإضافة لذلك يتوقع الباحث ان يكون هناك في المستقبل انشطة وفعاليات وطنية تتم من خلال الجامعات والمؤسسات الأكاديمية لإعداد نماذج وانظمة مشابهة لمحاولة حل المعيقات المتولدة بسبب محدودية المصادر المتوفرة.

11. دراسة (TINA BARNES, IAN PASHBY and ANNE GIBBONS,2002)

Effective University –Industry Interaction: A Multi-case Evaluation of Collaborative R&D Projects.

تفاعل فعال بين الجامعة والصناعية: تقييم حالات متعددة لمشاريع البحث والتطوير.

الهدف من هذه الدارسة تحديد العوامل التي إذا ما أديرت بشكل صحيح ستعمل على زيادة احتمال وجود تعاون ينظر له على أن ناجح من قبل كل من الشركاء الأكاديميين والصناعيين و النتيجة عبارة عن نموذج للممارسة الجيدة لنجاح التعاون البحثي بين الجامعة والصناعة.

أجريت هذه الدراسة على مجموعة التصنيع المشهورة (WMG) والمعروفة جيداً بعلاقاتها الواسعة في مجال الصناعة، وأتاحت هذه المجموعة فرصة ممتازة لدراسة الممارسات الإدارية داخل الجامعة والصناعة من خلال مشاريع البحوث التعاونية.قامت هذه الدراسة بتقييم نتائج ست مشاريع بحثية تعاونية

توصلت الدراسة الى ان هناك توجه متزايد في جميع أنحاء العالم نحو المزيد من التعاون بين الأوساط الأكاديمية والشركات الصناعية، وهذا التوجه يكون بتشجيع من الحكومات كوسيلة لتعزيز القدرة التنافسية الوطنية وتكوين الثروات.

التعقيب على الدراسات السابقة:

بعد اطلاع الباحث على الدراسات السابقة، تبين ان اغلبية الدارسات اكدت واجمعت على ان هناك صعوبة للتعاون بين الجامعات وقطاعات التنمية الاقتصادية واوصت الدراسات بضرورة تعزيز التعاون والتكامل بين الجامعات وقطاع الصناعة وبناء الثقة المتبادلة وحث الطلبة على المشاركة في مشاريع بحثية تطبيقية تخص قطاعات الاعمال والانتاج. اضافة لذلك خلصت اغلبية الدراسات ان التعليم الجامعي بات لا يستجيب لما هو مطلوب منه ولا يلبي احتياجات سوق العمل من الكوادر البشرية رغم تزايد الخريجين وان الجامعات تهمل وظيفتها من التفكير والابداع وتنمية المجتمع. كذلك اوصت الدراسات بضرورة ربط البرامج الأكاديمية ببحوث تطبيقية تمكن من علاج المشكلات القائمة في الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة ويمكن ان نشمل التعليق في النقاط التالية حيث **وضحت الدراسات السابقة ان:**

1. هناك صعوبات للتعاون بين الجامعات والقطاع الخاص.
2. التعليم الجامعي بات لا يستجيب لما هو مطلوب منه ولا يلبي ما يحتاج له من كفاءات وخبرات.
3. هناك تواصل مقبول من الاكاديميين ولكن المؤسسات الصناعية لا تبدي تشجيعاً كافياً لتنفيذ مشاريع تخرج داخل المصانع.
4. المؤسسات الأكاديمية تهمل دورها في التفكير والابداع وخدمة المجتمع وان اصحاب القرار دورهم هامشي بالإضافة لانخفاض مستوى الخريجين.
5. ان المعوق الرئيس هو التدريس وعدم اعطاء البحوث التطبيقية اهتمام وضعف رغبة المؤسسات الصناعية في تغطية تكاليف المشاريع.
6. هناك مفارقات كبيرة بين الواقع والطموح ولا يوجد استراتيجية واضحة في الشراكة الأكاديمية الصناعية وان العلاقة بين الجامعات والصناعة ليست بالشكل المطلوب.

نظرة تحليلية على الدراسات السابقة:

1. من حيث المنهج المستخدم في الدراسة:

اتفقت الدراسة الحالية مع معظم الدراسات السابقة من حيث المنهج المتبع في الدراسة وهو المنهج الوصفي التحليلي، حيث اتفقت مع دراسة (منصور، 2014)،(الجعبري، 2010)،(الجعفري ولافي،2006)،

(دكدوك، 2012)،(Saleh et al., 2011)، (الزبير، 2011)، (بخيت، 2009)، (برقاوي، 2008)، (علوان، 2003)، (الحياري، 2001)، (Trumbash et al.,2011).

2. من حيث اداة الدراسة:

اتفقت الدراسة الحالية مع معظم الدراسات السابقة من حيث الاداة المستخدمة وهي الاستبانة واختلفت مع الدراسات التالية والتي اعتمدت بشكل مباشر على تحليل النتائج والاحصائيات مثل دراسة (Abu Hanieh et al., 2014)،(طيب وآخرون، 2005)، (Gegu et al., 2010)، (Colm O'Kane,2010)،

(Colm O'Kane,2010)، (Kumar et al.,2002)، (BARNES et al.,2002)، (Moeliodihardjo et al.,2012).

3. من حيث مجتمع الدارسة:

تمثل مجتمع الدراسة الحالية من الاكاديميين اعضاء الهيئة التدريسية العاملين في مؤسسات التعليم العالي الحكومية في كليات الادارة والتمويل والعلوم الهندسية وعلوم الحاسوب.

ما تميزت به الدراسة الحالية:

1. تميزت الدراسة الحالية من حيث الموضوع، حيث تناولت واقع الشراكة الأكاديمية الصناعية وآفاق تعزيزها المستقبلية في فلسطين من خلال دراسة ميدانية على المؤسسات الاكاديمية الحكومية في قطاع غزة، وهو موضوع الدراسات السابقة فيه قليلة واغلب الدراسات السابقة اتفقت مع الدراسة الحالية في تشخيص العلاقة بين المؤسسات الأكاديمية والصناعية واكدت ضعف العلاقة ووجود فجوة كبيرة وأوصت بضرورة تعزيز التعاون واختلفت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة المحلية في وضع تصور للآفاق المستقبلية لتعزيز الشراكة الاكاديمية الصناعية.
2. بيان دور المؤسسات الأكاديمية لتطوير الصناعة من خلال شراكة تكاملية.
3. يأمل الباحث ان تكون هذه الدراسة اضافة جديدة الى المكتبة العربية، بحيث توجد دراسة تشخيصية حديثة عن واقع الشراكة الاكاديمية الصناعية بين المؤسسات الاكاديمية الحكومية والمؤسسات الصناعية وتقدم آفاق مستقبلية تساعد على تعزيز وتكامل هذه الشراكة.

الفصل الرابع
الطريقة والإجراءات

المقدمة.

4.1 : منهج الدراسة.

4.2 : مجتمع وعينة الدراسة.

4.3 : أداة الدراسة.

4.4 : صدق الاستبانة.

4.5 : ثبات الاستبانة.

4.6 : الأساليب الإحصائية المستخدمة.

المقدمة:

تناول هذا الفصل وصفا للمنهج المتبع ومجتمع وعينة الدراسة، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطريقة إعدادها وكيفية بنائها وتطويرها، ومدى صدقها وثباتها، وينتهي الفصل بالمعالجات الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات واستخلاص النتائج، وفيما يلي وصف لهذه الإجراءات.

4.1 منهج الدارسة.

من أجل تحقيق أهداف الدراسة قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يحاول من خلاله وصف الظاهرة موضوع الدراسة، وتحليل بياناتها، والعلاقة بين مكوناتها والآراء التي تطرح حولها والعمليات التي تتضمنها والآثار التي تحدثها.

ويعرف الحمداني (100:2006) المنهج الوصفي التحليلي بأنه "المنهج الذي يسعى لوصف الظواهر أو الأحداث المعاصرة، أو الراهنة فهو أحد أشكال التحليل والتفسير المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة، ويقدم بيانات عن خصائص معينة في الواقع، وتتطلب معرفة المشاركين في الدارسة والظواهر التي ندرسها والأوقات التي نستعملها لجمع البيانات".

وقد استخدم الباحث مصدرين أساسين للمعلومات:

1. **المصادر الثانوية:** حيث اتجه الباحث في معالجة الإطار النظري للدراسة إلى مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدارسة.
2. **المصادر الأولية:** لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة لجأ الباحث إلى جمع البيانات الأولية من خلال الإستبانة كأداة رئيسة للدراسة، صممت خصيصاً لهذا الغرض.

4.2 مجتمع وعينة الدراسة:

مجتمع الدراسة يعرف بأنه جميع مفردات الظاهرة التي يدرسها الباحث، وبناءً على مشكلة الدراسة وأهدافها فان المجتمع المستهدف يتكون من أساتذة الجامعات والهيئات التدريسية في المؤسسات الأكاديمية التي تشمل الجامعات والكليات الجامعية الحكومية وتشمل (جامعة الأقصى و كلية فلسطين التقنية –دير البلح وكلية العلوم والتكنولوجيا)، والبالغ عددهم (128) في يونيو 2015، وقد استهدفت

الدراسة التخصصات من العلوم الهندسية والعلوم الإدارية والمالية وعلوم الحاسوب لارتباطهما بسوق العمل وبالمؤسسات الصناعية بشكل خاص وتأثير هذه التخصصات على تنمية المؤسسات الصناعية بشكل مباشر وارتباطهم بالمشاكل الفنية واللوجستية التي تسبب تدهور الشركات الصناعية. وقد قام الباحث باستخدام طريقة المسح الشامل، حيث تم توزيع الإستبانة على كافة أفراد مجتمع الدراسة وقد تم استرداد 118 إستبانة بنسبة 92.3%.

الاقسام الأكاديمية المستهدفة مفصلة كالتالي:

- جامعة الاقصى (عمادة واحدة واربعة اقسام اكاديمية مستهدفة في الدارسة):

عمادة الادارة والتمويل: تضم ثلاثة اقسام اكاديمية:

1. قسم ادارة الاعمال.
2. قسم المحاسبة.
3. قسم نظم المعلومات الادارية.

عمادة كلية العلوم التطبيقية والمستهدف منها قسم اكاديمي واحد فقط هو:

1. قسم الحاسوب.

- الكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا (7 اقسام اكاديمية مستهدفة في الدارسة):

1. قسم العلوم الهندسية ويضم ثلاث تخصصات اكاديمية: هندسة المباني، هندسة إلكترونات تطبيقية وهندسة العمارة الداخلية.
2. قسم علوم الحاسوب ويضم تخصصين علوم الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات و تطوير نظم الحاسوب.
3. قسم العلوم الادارية ويضم تخصصين المحاسبة التطبيقية وتكنولوجيا ادارة الاعمال.

- كلية فلسطين التقنية – دير البلح (4 اقسام اكاديمية):

1. قسم المهن الهندسية ويضم تخصص واحد: هندسة نظم الحاسوب.
2. قسم الحاسوب.
3. قسم الاعمال الادارية والمالية ويضم تخصصين: المحاسبة والتمويل وادارة الاعمال الالكترونية.

4.3 أداة الدراسة:

قام الباحث بإعداد أداة الدراسة لـ " واقع الشراكة الاكاديمية – الصناعية وآفاق تعزيزها في فلسطين" من خلال اجراء دراسة ميدانية على مؤسسات التعليم العالي الحكومية في قطاع غزة "، واتبع الباحث الخطوات التالية لبناء الإستبانة:-

1- الإطلاع على الأدب الإداري والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، والاستفادة منها في بناء الإستبانة وصياغة فقراتها.
2- استشار الباحث عدداً من أساتذة الجامعات الفلسطينية والمشرفين في تحديد مجالات الإستبانة وفقراتها.
3- تحديد المجالات الرئيسة التي شملتها الإستبانة.
4- تحديد الفقرات التي تقع تحت كل مجال.
5- تم تصميم الإستبانة في صورتها الأولية.
6- تم مراجعة وتنقيح الاستبانة من قبل المشرف.
7- تم عرض الاستبانة على (12) من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الإسلامية، و وجامعة الازهر وجامعة بوليتكنك فلسطين – الخليل وكلية فلسطين التقنية – دير البلح.
8- في ضوء أراء المحكمين تم تعديل بعض فقرات الإستبانة من حيث الحذف أو الإضافة والتعديل، لتستقر الإستبانة في صورتها النهائية، ملحق رقم (1).

تتكون إستبانة الدارسة من قسمين رئيسين:

القسم الأول: وهو عبارة عن المعلومات الشخصية عن المستجيب (الجنس، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، التخصص، جهة الحصول على أعلى درجة أكاديمية(بلد التخرج)، سنوات الخبرة، نوع روابط التعاون بين مؤسسة المستجيب الأكاديمية والمؤسسات الصناعية).

القسم الثاني: وهو عبارة عن **مجالات الدراسة**، ويتكون من 70 فقرة، موزع على 6 مجالات:

المجال الأول: دور التعليم التعاوني (Cooperative Education) في تعزيز وإنجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية، ويتكون من (10) فقرات.

المجال الثاني: مدى قدرة التعليم المستمر طويل الأمد (Long Life Learning) في تعزيز وإنجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية، ويتكون من (10) فقرات.

المجال الثالث: دور البحث العلمي (Scientific Research) في تعزيز وإنجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية، ويتكون من (15) فقرة.

المجال الرابع: دور التدريب العملي (Practical Training) في تعزيز وإنجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية، ويتكون من (10) فقرات.

المجال الخامس: مدى مساهمة منصات المعرفة المفتوحة (Open Knowledge Platforms) في تعزيز وإنجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية، ويتكون من (15) فقرة.

المجال السادس: الأسباب التي تعترض تفعيل علاقة الشراكة بين المؤسسات الصناعية والأكاديمية، ويتكون من (10) فقرات.

وقد تم استخدام المقياس 1–10 لفقرات الاستبيان بحيث كلما اقتربت الدرجة من 10 دل على الموافقة العالية على ما ورد في العبارة والعكس صحيح، والجدول التالي (1) يوضح ذلك:

جدول (1)

درجات المقياس المستخدم في الاستبانة

الاستجابة	موافق بدرجة قليلة جدا									موافق بدرجة كبيرة جدا
الدرجة	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10

4.4 صدق الاستبانة:

صدق الاستبانة يعني "أن يقيس الاستبيان ما وضع لقياسه" (الجرجاوي،2010: 105)، كما يقصد بالصدق "شمول الاستقصاء لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها" (عبيدات وآخرون، 2001). وقد تم التأكد من صدق الاستبانة بطريقتين:

1- صدق المحكمين "الصدق الظاهري":

يقصد بصدق المحكمين "هو أن يختار الباحث عددًا من المحكمين المتخصصين في مجال الظاهرة أو المشكلة موضوع الدراسة" (الجرجاوي،2010: 107) حيث تم عرض الإستبانة على مجموعة من المحكمين تألفت من **12** متخصص في العلوم الادارية والمالية والعلوم الهندسية وعلوم الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات وأسماء المحكمين بالملحق رقم (2)، وقد استجاب الباحث لآراء المحكمين وقام بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، وبذلك خرج الاستبيان في صورته النهائية – انظر الملحق رقم (1).

2- صدق المقياس:

أولا: الاتساق الداخلي Internal Validity

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الإستبانة مع المجال الذي تنتمي إلية هذه الفقرة، وقد قام الباحث بحساب الاتساق الداخلي للاستبانة وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجالات الإستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه.

يوضح جدول (2) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "دور التعليم التعاوني (Cooperative Education) في تعزيز وإنجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية" والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $0.05 \geq \alpha$ وبذلك يعتبر المجال صادقا لما وضع لقياسه.

جدول (2)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " دور التعليم التعاوني (Cooperative Education) في تعزيز وإنجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية " والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
.1	موائمة مناهج المؤسسات الأكاديمية الحالية لتلبية احتياجات المؤسسات الصناعية.	.915	*0.000
.2	اقتراح مواضيع نوعية مرتبطة بسوق العمل لإضافتها في المناهج الأكاديمية	.924	*0.000
.3	تطوير قدرات الطلبة المبدعين للانطلاق نحو الابتكار والأبداع في المؤسسات الصناعية.	.857	*0.000
.4	الاستفادة من مخرجات ابحاث الطلبة وتطبيقها بشكل عملي في المؤسسات الصناعية.	.726	*0.000
.5	الارتقاء بمستوى الاداء المهني لموظفيكم (الاكاديميين/ الصناعيين).	.820	*0.000
.6	توفير البنى التحتية اللازمة من مختبرات متخصصة والمكتبات.	.807	*0.000
.7	تحسين وتطوير منتجات جديدة في المؤسسات الصناعية.	.843	*0.000
.8	زيادة انتاجية المؤسسات الصناعية.	.878	*0.000
.9	رفع القيمة المضافة للمؤسسات الصناعية.	.842	*0.000
.10	تحقيق استدامة واستمرارية المؤسسات الصناعية.	.957	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

يوضح جدول (3) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " مدى قدرة التعليم المستمر طويل الأمد (Long Life Learning) في تعزيز وإنجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية " والدرجة الكلية

للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $0.05 \geq \alpha$ وبذلك يعتبر المجال صادقا لما وضع لقياسه.

جدول (3)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " مدى قدرة التعليم المستمر طويل الأمد (Long Life Learning) في تعزيز وإنجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية " والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
.2	اعداد دراسات لتحديد احتياجاتكم التدريبية.	.658	*0.002
.3	تقديم مناهج تدريبية تخصصية مواكبة للتطور التكنولوجي مرتبطة بحالات دراسية واقعية.	.748	*0.000
.4	تطوير قدرات الطلبة المتدربين للانطلاق نحو الابتكار والأبداع.	.869	*0.000
.5	الارتقاء بمستوى الاداء المهني لموظفيكم (الاكاديميين / الصناعيين).	.851	*0.000
.6	اكساب موظفيكم (الاكاديميين/الصناعيين) مهارات جديدة وخبرة وكفاءة متخصصة.	.853	*0.000
.7	الاستفادة من البنى التحتية المتاحة من مختبرات متخصصة ومكتبات.	.667	*0.002
.8	تحسين وتطوير منتجات جديدة في المؤسسات الصناعية.	.871	*0.000
.9	زيادة انتاجية المؤسسات الصناعية.	.911	*0.000
10	رفع القيمة المضافة للمؤسسات الصناعية.	.696	*0.001
11	تحقيق استدامة واستمرارية المؤسسات الصناعية.	.571	*0.008

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

يوضح جدول (4) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " دور البحث العلمي (Scientific Research) في تعزيز وإنجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $0.05 \geq \alpha$ وبذلك يعتبر المجال صادقا لما وضع لقياسه.

جدول (4)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " دور البحث العلمي (Scientific Research) في تعزيز وإنجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية " والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
.2	اقتراح مواضيع جديدة لإضافتها في المناهج الأكاديمية تعزز الجوانب الفنية التطبيقية التخصصية.	.670	*0.002
.3	تطوير قدرات الطلبة المبدعين للانطلاق نحو الابتكار والأبداع في المؤسسات الصناعية.	.664	*0.002
.4	توجيه ابحاث الطلبة نحو حاجة المؤسسات الصناعية الحقيقية لتحيق التنمية المستدامة.	.701	*0.001
.5	اكساب موظفيكم (الاكاديميين / الصناعيين) مهارات جديدة وخبرة وكفاءة متخصصة.	.659	*0.002
.6	دعم موظفيكم مادياً ومعنوياً بحصولهم على جوائز مادية ومعنوية.	.731	*0.000
.7	توطيد التعاون بين المؤسسات الأكاديمية والصناعية من خلال برامج التعاون الدولية الممولة.	.712	*0.001
.8	اصدار نشرات ومجلات علمية تخصصية تعنى بتطوير المؤسسات الأكاديمية والصناعية.	.733	*0.000
.9	اجراء بحوث ميدانية لإمكانية الوصول لأفكار جديدة.	.784	*0.000
.10	تشجيع مؤسستكم لتخصيص موازنات داخلية والسعي للحصول على منح دولية لتطوير مصادرها التي تدعم البحث والتطوير.	.687	*0.001
.11	تشجيع مؤسستكم لتوفير البنى التحتية اللازمة مثل المختبرات المتخصصة والمكتبات.	.835	*0.000
.12	تشجيع مؤسستكم على وضع خطط سنوية لإجراء بحوث مميزة	.713	*0.001

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
	تعنى بتطوير المؤسسات الصناعية.		
.13	تحسين وتطوير منتجات جديدة في المؤسسات الصناعية.	.641	*0.003
.14	زيادة انتاجية المؤسسات الصناعية.	.705	*0.001
.15	رفع القيمة المضافة للمؤسسات الصناعية.	.832	*0.000
.16	تحقيق استدامة واستمرارية المؤسسات الصناعية.	.667	*0.002

*الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

يوضح جدول (5) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " دور التدريب العملي (Practical Training) في تعزيز وإنجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $0.05 \geq \alpha$ وبذلك يعتبر المجال صادقا لما وضع لقياسه.

جدول (5)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " دور التدريب العملي (Practical Training) في تعزيز وإنجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية " والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
.1	موائمة مناهج المؤسسات الأكاديمية لتلبية احتياجات المؤسسات الصناعية من مواضيع نوعية مرتبطة بسوق العمل.	.760	*0.000
.2	تطبيق المواضيع المميزة في المناهج المرتبطة بسوق العمل لتلبية احتياجات المؤسسات الصناعية.	.919	*0.000
.3	اكتشاف حاجات الطلبة للبرامج التدريبية الفنية التخصصية لحل مشكلات المؤسسات الصناعية.	.867	*0.000
.4	تشجيع مؤسستكم لتوفير بيئة تدريب مناسبة للطلبة اثناء دراستهم لإكسابهم المعرفة العلمية والفنية المرتبطة بسوق العمل.	.863	*0.000
.5	اكساب الطلبة القدرة على التكيف مع بيئة العمل الصناعية والقيام بوظائف متعددة للقدرة على حل المشكلات الصناعية الفنية بشكل مناسب.	.821	*0.000
.6	الارتقاء بمستوى الاداء المهني لموظفيكم لتلبية احتياجات المؤسسات الصناعية المتسارعة.	.805	*0.000
.7	تحسين وتطوير منتجات جديدة في المؤسسات الصناعية.	.767	*0.000
.8	زيادة انتاجية المؤسسات الصناعية.	.894	*0.000
.9	رفع القيمة المضافة للمؤسسات الصناعية.	.923	*0.000
10	تحقيق استدامة واستمرارية المؤسسات الصناعية.	.790	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

يوضح جدول (6) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " مدى مساهمة منصات المعرفة المفتوحة (Open Knowledge Platforms) في تعزيز وإنجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادقا لما وضع لقياسه.

جدول (6)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " مدى مساهمة منصات المعرفة المفتوحة (Open Knowledge Platforms) في تعزيز وإنجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية " والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
.1	الحصول على المعرفة من المصادر الخارجية المتنوعة.	.899	*0.000
.2	بناء المعلومات الجديدة والتي تعنى بتطوير المؤسسات الصناعية والأكاديمية.	.845	*0.000
.3	توثيق المؤتمرات والخبرات والتجارب التي يمتلكها الاكاديميين والطلاب وحفظها في قواعد المعرفة للاستفادة منها.	.646	*0.003
.4	تحديث وسائط المعرفة باستمرار من خلال امتلاك انظمة معلومات ووسائل تخزين متطورة لحفظ المعرفة.	.602	*0.005
.5	تطوير معايير واضحة ومحددة تضبط محتوى المعرفة التي يجب عرضها في المنصات المفتوحة.	.643	*0.003
.6	ربط قواعد بيانات المعرفة بأنظمة الاتصال المتطورة بما يضمن سهولة استرجاعها وتصفحها.	.691	*0.001
.7	اثراء المناهج والخطط الدراسية بمواضيع نوعية مرتبطة بسوق العمل من	.727	*0.000

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
	خلال عرض تجارب وخبرات تخصصية.		
8.	تطوير قدرات الطلبة من خلال تقديم برامج تدريبية فنية تخصصية للطلبة والاكاديميين والعاملين في المؤسسات الصناعية عند الحاجة وفي الوقت الذي يرغبون فيه.	.928	*0.000
9.	تطوير مستوى الاداء المهني من خلال توثيق تجارب وخبرات الاكاديميين والصناعيين وعرضها على الاخرين لتبادل المعرفة.	.889	*0.000
10	توجيه ابحاث الطلبة والباحثين نحو المؤسسات الصناعية ومشكلاته وتكنولوجيا تطويره.	.882	*0.000
11	توفير موازنة مخصصة لتطوير منصات المعرفة.	.873	*0.000
12	تحسين وتطوير منتجات جديدة في المؤسسات الصناعية.	.808	*0.000
13	زيادة انتاجية المؤسسات الصناعية.	.815	*0.000
14	رفع القيمة المضافة للمؤسسات الصناعية.	.783	*0.000
15	تحقيق استدامة واستمرارية المؤسسات الصناعية.	.709	*0.001

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

يوضح جدول (7) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " الأسباب التي تعترض تفعيل علاقة الشراكة بين المؤسسات الصناعية والأكاديمية " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $0.05 \geq \alpha$ وبذلك يعتبر المجال صادقا لما وضع لقياسه.

جدول (7)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " الأسباب التي تعترض تفعيل علاقة الشراكة بين المؤسسات الصناعية والأكاديمية " والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
.1	الاختلاف بين المؤسسات الأكاديمية والصناعية في الرسالة والأولويات.	.912	*0.000
.2	تدني الوعي العام بأهمية الشراكة بين المؤسسات الأكاديمية والصناعية.	.891	*0.000
.3	انعدام اليات تواصل واضحة في المؤسسات الأكاديمية والصناعية تضمن سهولة التواصل والتفاعل.	.902	*0.000
.4	العوامل الخارجية السياسية والاقتصادية وضعف الاسواق وعدم الحاجة للشراكة.	.895	*0.000
.5	افتقار معظم المؤسسات الأكاديمية والصناعية للمرافق البحثية الكافية.	.804	*0.000
.6	ضعف المعرفة بالتسهيلات والسياسة العامة بخصوص تفعيل برامج الشراكة الأكاديمية الصناعية.	.734	*0.000
.7	الخوف من اكتشاف سر المهنة او الصناعة عند تعزيز الشراكة خاصة في المؤسسات الصناعية.	.829	*0.000
.8	الافتقار للأموال اللازمة لبدء الشراكة بين المؤسسات الأكاديمية والصناعية.	.892	*0.000
.9	تدني وجود حاجة لتفعيل الشراكة خاصة ان المواد الخام مستوردة من الخارج والمعدات لها عقود صيانة ودعم من الشركة المصنعة.	.813	*0.000
.10	ضعف الثقة في قدرة الكوادر البشرية الموجودة في المؤسسات الأكاديمية لتطوير المؤسسات الصناعية.	.494	*0.022

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

ثانيا: الصدق البنائي Structure Validity

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الإستبانة.

يبين جدول (8) أن جميع معاملات الارتباط في جميع مجالات الإستبانة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك تعتبر جميع مجالات الإستبانة صادقه لما وضع لقياسه.

جدول (8)

معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الإستبانة والدرجة الكلية للاستبانة

المجال	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية(Sig.)
دور التعليم التعاوني (Cooperative Education) في تعزيز وإنجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية.	.899	*0.000
مدى قدرة التعليم المستمر طويل الأمد (Long Life Learning) في تعزيز وإنجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية.	.871	*0.000
دور البحث العلمي (Scientific Research) في تعزيز وإنجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية.	.966	*0.000
دور التدريب العملي (Practical Training) في تعزيز وإنجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية	.941	*0.000
مدى مساهمة منصات المعرفة المفتوحة (Open Knowledge Platforms) في تعزيز وإنجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية.	.866	*0.000
الأسباب التي تعترض تفعيل علاقة الشراكة بين المؤسسات الصناعية والأكاديمية.	.899	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

4.5 ثبات الإستبانة Reliability:

يقصد بثبات الاستبانة هو أن يعطي الاستبيان نفس النتائج إذا أعيد تطبيقه عدة مرات متتالية، ويقصد به أيضا إلى أي درجة يعطي المقياس قراءات متقاربة عند كل مرة يستخدم فيها، أو ما هي درجة اتساقه وانسجامه واستمراريته عند تكرار استخدامه في أوقات مختلفة (الجرجاوي،2010: 97).

وقد تحقق الباحث من ثبات إستبانة الدراسة من خلال معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha Coefficient، وكانت النتائج كما هي مبينة في جدول (9).

جدول (9)

معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الإستبانة

المجال	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ	الصدق الذاتي*
دور التعليم التعاوني (Cooperative Education) في تعزيز وإنجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية.	10	0.953	0.976
مدى قدرة التعليم المستمر طويل الأمد (Long Life Learning) في تعزيز وإنجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية.	10	0.917	0.958
دور البحث العلمي (Scientific Research) في تعزيز وإنجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية.	15	0.930	0.964
دور التدريب العملي (Practical Training) في تعزيز وإنجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية	10	0.951	0.975
مدى مساهمة منصات المعرفة المفتوحة (Open Knowledge Platforms) في تعزيز وإنجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية.	15	0.954	0.977
الأسباب التي تعترض تفعيل علاقة الشراكة بين المؤسسات الصناعية والأكاديمية.	10	0.944	0.972
جميع المجالات معا	**70**	**0.967**	**0.983**

*الصدق الذاتي= الجذر التربيعي الموجب لمعامل ألفا كرونباخ

واضح من النتائج الموضحة في جدول (9) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ مرتفعة لكل مجال حيث تتراوح بين (0.917،0.954)، بينما بلغت لجميع فقرات الإستبانة (0.967). وكذلك قيمة الصدق الذاتي مرتفعة لكل مجال حيث تتراوح (0.958،0.977)، بينما بلغت لجميع فقرات الإستبانة (0.983) وهذا يعنى أن الثبات مرتفع ودال إحصائيا.

وبذلك تكون الاستبانة في صورتها النهائية كما هي في الملحق (1). ويكون الباحث قد تأكد من صدق وثبات إستبانة الدراسة مما يجعله على ثقة تامة بصحة الإستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

4.6 الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم تفريغ وتحليل الإستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي Statistical Package for the Social Sciences (SPSS).

اختبار التوزيع الطبيعي Normality Distribution Test :

تم استخدام اختبار كولمجوروف – سمرنوف (K-S) Kolmogorov-Smirnov Test لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، وكانت النتائج كما هي مبينة في جدول (10).

جدول (10)

يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

المجال	القيمة الاحتمالية (Sig.)
دور التعليم التعاوني (Cooperative Education) في تعزيز وإنجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية.	0.540
مدى قدرة التعليم المستمر طويل الأمد (Long Life Learning) في تعزيز وإنجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية.	0.823
دور البحث العلمي (Scientific Research) في تعزيز وإنجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية.	0.842
دور التدريب العملي (Practical Training) في تعزيز وإنجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية	0.874
مدى مساهمة منصات المعرفة المفتوحة (Open Knowledge Platforms) في تعزيز وإنجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية.	0.948
الأسباب التي تعترض تفعيل علاقة الشراكة بين المؤسسات الصناعية والأكاديمية.	0.625
جميع مجالات الاستبانة	0.998

واضح من النتائج الموضحة في جدول (10) أن القيمة الاحتمالية (.Sig) لجميع مجالات الدراسة أكبر من مستوى الدلالة 0.05 وبذلك فإن توزيع البيانات لهذه المجالات يتبع التوزيع الطبيعي حيث تم استخدام الاختبارات المعلمية للإجابة على فرضيات الدراسة.

وقد تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

1. النسب المئوية والتكرارات (Frequencies & Percentages): لوصف عينة الدراسة.
2. المتوسط الحسابي والمتوسط الحسابي النسبي.
3. اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لمعرفة ثبات فقرات الإستبانة.
4. اختبار كولمجوروف – سمرنوف (K-S) Kolmogorov-Smirnov Test لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه.
5. معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) لقياس درجة الارتباط: يقوم هذا الاختبار على دراسة العلاقة بين متغيرين. وقد استخدمه الباحث لحساب الاتساق الداخلي والصدق البنائي للاستبانة.
6. اختبار T في حالة عينة واحدة (T-Test) لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى الدرجة المتوسطة وهي 6 أم زادت أو قلت عن ذلك. ولقد استخدمه الباحث للتأكد من دلالة المتوسط لكل فقرة من فقرات الاستبانة.
7. اختبار T في حالة عينتين (Independent Samples T-Test) لمعرفة ما إذا كان هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين مجموعتين من البيانات المستقلة.
8. اختبار تحليل التباين الأحادي(One Way Analysis of Variance - ANOVA) لمعرفة ما إذا كان هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين ثلاث مجموعات أو أكثر من البيانات. استخدمه الباحث للفروق التي تعزى للمتغير الذي يشتمل على ثلاث مجموعات فأكثر.

الفصل الخامس
تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة ومناقشتها

المقدمة.

5.1 الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق المعلومات الشخصية.

5.2 اختبار فرضيات الدراسة.

المقدمة:

يتضمن هذا الفصل عرضاً لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة، وذلك من خلال الإجابة عن أسئلة الدراسة واستعراض أبرز نتائج الإستبانة والتي تم التوصل إليها من خلال تحليل فقراتها، والوقوف على المعلومات الشخصية عن المستجيب التي اشتملت على (الجنس، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، التخصص، جهة الحصول على أعلى درجة أكاديمية(بلد التخرج)، سنوات الخبرة، نوع روابط التعاون بين مؤسسة المستجيب الأكاديمية والمؤسسات الصناعية)، لذا تم إجراء المعالجات الإحصائية للبيانات المتجمعة من إستبانة الدراسة، إذ تم استخدام برنامج الرزم الإحصائية للدراسات الاجتماعية (SPSS) للحصول على نتائج الدراسة التي تم عرضها وتحليلها في هذا الفصل.

6.1 الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق المعلومات الشخصية:

وفيما يلي عرض لخصائص عينة الدراسة وفق المعلومات الشخصية

- **توزيع عينة الدراسة حسب الجنس**

جدول (11): توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

الجنس	العدد	النسبة المئوية %
ذكر	98	83.1
أنثى	20	16.9
المجموع	118	100.0

يتضح من جدول (11) أن ما نسبته 83.1% من عينة الدراسة ذكور، بينما 16.9% إناث. وهذا يعزى الى ثقافة المجتمع السائدة في اغلب مؤسسات التعليم العالي الحكومية حيث يتم تعيين الاكاديميين من الذكور لإمكانيتهم تدريس الطلبة والطالبات مع محدودية وجود الأكاديميين من الاناث عند الطالبات فقط في بعض التخصصات اضافة لذلك فان نسبة كبيرة من موظفي مؤسسات التعليم العالي الحكومية الذكور تطورت درجاتهم العلمية واصبحوا اكاديميين خلال عملهم في المؤسسة الأكاديمية بعكس الاناث الذين لم يحدث على مساراتهم الأكاديمية أي تطوير.

- **توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي**

جدول (12): توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية %
محاضر/ماجستير	98	83.1
أستاذ مساعد	16	13.6
أستاذ مشارك	4	3.4
المجموع	118	100.0

يتضح من جدول (12) أن ما نسبته 83.1% من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي محاضر/ماجستير، 13.6% مؤهلهم العلمي أستاذ مساعد، بينما3.4 % مؤهلهم العلمي أستاذ مشارك. وهذا يدل على ان غالبية العينة هم من الاساتذة المحاضرين حملة درجة الماجستير لتعدد برامج الماجستير المتاحة في الجامعات الفلسطينية المحلية في قطاع غزة والتي توفر امكانية الدارسة بعد ساعات العمل اليومي. اما الاكاديميين والذين يحملون درجة الدكتوراه (استاذ مساعد) فعددهم قليل مقارنة بالاكاديميين حملة الماجستير لظروف الحصار واغلاق المعابر.

- **توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي:**

جدول (13): توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	العدد	النسبة المئوية %
محاضر أكاديمي	100	84.7
رئيس قسم أكاديمي	13	11.0
عميد أكاديمي	1	0.8
رئيس/ نائب رئيس	4	3.4
المجموع	118	100.0

يتضح من جدول (13) أن ما نسبته 84.7% من عينة الدراسة مسماهم الوظيفي محاضر أكاديمي، 11.0% رئيس قسم أكاديمي، 0.8%عميد أكاديمي، بينما 3.4% مسماهم الوظيفي رئيس/ نائب رئيس. وهذا يعزى الى طبيعة المؤسسات الأكاديمية الحكومية وطبيعة المسميات الوظيفية التي يشغلها الاكاديميين، حيث ان اغلب التخصصات المستهدفة ضمن الدراسة (العلوم الهندسية وعلوم الحاسوب والعلوم الادارية والمالية) تتبع أقسام اكاديمية ضمن عمادة شاملة باستثناء جامعة الاقصى والتي لها عمادات اكاديمية منفصلة، وهذا يظهر ان الدراسة استهدفت 13 رئيس قسم اكاديمي من اصل 15 قسم اكاديمي / تخصص بالإضافة ان النسبة الاكبر من عينة الدارسة من المحاضرين الاكاديميين.

- **توزيع عينة الدراسة حسب التخصص**

جدول (14): توزيع عينة الدراسة حسب التخصص

التخصص	العدد	النسبة المئوية %
ادارية ومالية	49	41.5
هندسة	43	36.4
حاسوب	26	22.0
المجموع	118	100.0

يتضح من جدول (14) أن ما نسبته 41.5% من عينة الدراسة تخصصهم إدارة، 36.4% تخصصهم هندسة، بينما 22.0% تخصصهم حاسوب. وهذا يدل على شمولية التخصصات المرتبطة بسوق العمل.

- **توزيع عينة الدراسة حسب جهة الحصول على أعلى درجة أكاديمية (بلد التخرج)**

جدول (15): توزيع عينة الدراسة حسب بلد التخرج

بلد التخرج	العدد	النسبة المئوية %
عربية	83	70.3
أجنبية	35	29.7
المجموع	118	100.0

يتضح من جدول (15) أن ما نسبته 70.3% من عينة الدراسة تخرجوا من بلد عربي، بينما 29.7% تخرجوا من بلد أجنبي. وهذا يدل على ان نسبة الاكاديميين العاملين في مؤسسات التعليم العالي الحكومي خريجي الجامعات الاجنبية مقبولة مقارنة مع الاكاديميين خريجي الجامعات العربية والذي يساعد بدوره نقل التجارب والخبرات الأكاديمية، خاصة ان اغلب الجامعات الاجنبية لديها برامج واضحة لتعزيز الشراكة الأكاديمية – الصناعية.

- **توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة**

جدول (16): توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية %
أقل من 5 سنوات	15	12.7
من (5–10) سنوات	52	44.1
أكثر من 10 سنوات	51	43.2
المجموع	118	100.0

يتضح من جدول (16) أن ما نسبته 12.7% من عينة الدراسة سنوات خبرتهم أقل من 5 سنوات، 44.1% تتراوح سنوات خبرتهم من (5–10) سنوات، بينما 43.2% سنوات خبرتهم أكثر من 10 سنوات. وهذا يدل على التراكمية المعرفية التي تعتمد على الخبرة لدى الاكاديميين حيث ان النسبة الاكبر من الأكاديميين تتراوح خبرتهم من 5 سنوات فاكثر.

- **توزيع عينة الدراسة حسب نوع روابط التعاون بين مؤسسة المستجيب الأكاديمية والمؤسسات الصناعية**

جدول (17): يوضح نوع روابط التعاون بين مؤسسة المستجيب الأكاديمية والمؤسسات الصناعية

نوع روابط التعاون بين مؤسسة المستجيب الأكاديمية والمؤسسات الصناعية	العدد	النسبة المئوية %
تنفيذ برنامج تعليمي تعاوني مع المؤسسات الصناعية	0	0
إجراء بحوث علمية مشتركة مع العاملين في المؤسسات الصناعية	52	45.6
تنفيذ برامج تدريب مستمر طويل الأمد لموظفيكم في المؤسسات الصناعية	44	38.6
تنفيذ برامج تدريب عملي للأكاديميين والطلبة في مؤسستكم الأكاديمية بالتعاون مع المؤسسات الصناعية	79	69.3
اشتراك العاملين في مؤسستكم الأكاديمية في منصات المعرفة المفتوحة	51	44.7

وهذا يدل على ان المؤسسات الأكاديمية تعتبر ان روابط العلاقة مع المؤسسات الصناعية يتم فقط من خلال التدريب العملي للطلبة وهو المتعارف عليه والذي يعتبر النموذج التقليدي للعلاقة، اضافة لذلك وبسبب ان التدريب العملي يعتبر احد متطلبات الخطط الأكاديمية وبالتالي يجب انجازه بشكل اجباري من خلال مؤسسات سوق العمل ومنها المؤسسات الصناعية. التعليم التعاوني هو احد انماط التعليم الغير مطبق في الجامعات والكليات التطبيقية في قطاع غزة، ولذلك كانت نسبته 0% حيث لم يسبق ان اعتمدت جامعة او كلية سواء كانت حكومية او عامة او خاصة التعليم التعاوني كأحد الخيارات الاستراتيجية لربط الطلبة مع سوق العمل وهذا يعزى الى ان تبنى انماط جديدة في التعليم ليس بالأمر السهل ويحتاج لوقت وخاصة في قطاع غزة والذي له خصوصية مختلفة.

6.2 اختبار فرضيات الدراسة:

لتحليل فقرات الاستبانة واختبار الفرضيات تم استخدام اختبار T لعينة واحدة لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 6 أم لا.

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الاجابة يساوي 6 وهي تقابل الموافقة المتوسطة.

الفرضية البديلة: متوسط درجة الاجابة لا يساوي 6.

فإذا كانت Sig > 0.05 (Sig أكبر من 0.05) فإن متوسط آراء الأفراد حول الظاهرة موضع الدراسة لا يختلف جوهرياً عن موافق بدرجة متوسطة وهى 6، أما إذا كانت Sig ≤ 0.05 (Sig أقل من او تساوي 0.05) فإن متوسط آراء الأفراد يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة، وفي هذه الحالة يمكن تحديد ما إذا كان متوسط الإجابة يزيد أو ينقص بصورة جوهرية عن درجة الموافقة المتوسطة. وذلك من خلال قيمة الاختبار فإذا كانت قيمة الاختبار موجبة فمعناه أن المتوسط الحسابي للإجابة يزيد عن درجة الموافقة المتوسطة والعكس صحيح.

الفرضية الأولى: يوجد دور مهم ذو دلالة إحصائية عند $\alpha \leq 0.05$ **للتعليم التعاوني (Cooperative Education) في تعزيز وإنجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية** "، حيث تم وضع هذه الفرضية لقياس وجهة نظر الاكاديميين العاملين في المؤسسات الاكاديمية الحكومية بهدف تعزيز آفاق الشراكة الاكاديمية الصناعية المستقبلية وذلك لان التعليم التعاوني غير مطبق في المؤسسات الاكاديمية الحكومية.

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 6 أم لا. النتائج موضحة في جدول (18).

جدول (18)

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال " دور التعليم التعاوني (Cooperative Education) في تعزيز وإنجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الترتيب
.1	موائمة مناهج المؤسسات الأكاديمية الحالية لتلبية احتياجات المؤسسات الصناعية.	7.35	1.97	73.47	7.42	*0.000	4
.2	اقتراح مواضيع نوعية مرتبطة بسوق العمل لإضافتها في المناهج الأكاديمية	7.44	1.77	74.44	8.81	*0.000	2
.3	تطوير قدرات الطلبة المبدعين للانطلاق نحو الابتكار والأبداع في المؤسسات الصناعية.	7.24	2.12	72.37	6.33	*0.000	5
.4	الاستفادة من مخرجات ابحاث الطلبة وتطبيقها بشكل عملي في المؤسسات الصناعية.	6.97	1.99	69.66	5.28	*0.000	6
.5	الارتقاء بمستوى الاداء المهني لموظفيكم الاكاديميين	7.39	1.71	73.93	8.83	*0.000	3
.6	توفير البنى التحتية اللازمة من مختبرات متخصصة والمكتبات.	7.45	1.63	74.49	9.68	*0.000	1
.7	تحسين وتطوير منتجات جديدة في المؤسسات الصناعية.	6.90	1.88	68.98	5.20	*0.000	7
.8	زيادة انتاجية المؤسسات الصناعية.	6.72	2.10	67.20	3.73	*0.000	8
.9	رفع القيمة المضافة للمؤسسات الصناعية.	6.54	2.07	65.42	2.84	*0.003	9
10	تحقيق استدامة واستمرارية المؤسسات الصناعية.	6.49	2.14	64.92	2.50	*0.007	10
	جميع فقرات المجال معاً	7.04	1.53	70.41	7.37	*0.000	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05 ≤ α.

من جدول (18) يمكن استخلاص ما يلي:

– المتوسط الحسابي للفقرة السادسة " توفير البنى التحتية اللازمة من مختبرات متخصصة والمكتبات " يساوي 7.45 (الدرجة الكلية من 10) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 74.49%، قيمة الاختبار 9.68 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) اقل من او تساوي 0.005 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

– المتوسط الحسابي للفقرة الثانية" اقتراح مواضيع نوعية مرتبطة بسوق العمل لإضافتها في المناهج الأكاديمية " يساوي 7.44 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 74.44%، قيمة الاختبار 8.81، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) اقل من او تساوي 0.005 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

– المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة" الارتقاء بمستوى الاداء المهني لموظفيكم الاكاديميين " يساوي 7.39 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 73.93%، قيمة الاختبار 8.83، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) اقل من او تساوي 0.005 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

– المتوسط الحسابي للفقرة العاشرة " تحقيق استدامة واستمرارية المؤسسات الصناعية " يساوي 6.49 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 64.92%، قيمة الاختبار 2.50، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.007 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

– المتوسط الحسابي للفقرة التاسعة " رفع القيمة المضافة للمؤسسات الصناعية " يساوي 6.54 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 65.42%، قيمة الاختبار 2.84، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.003 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 7.04، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 70.41%، قيمة الاختبار 7.37، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) اقل من او تساوي 0.005 لذلك يعتبر " دور التعليم التعاوني (Cooperative Education) في تعزيز وإنجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية " دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05 ≤ α، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال. وهذا يدل على دور التعليم التعاوني المبنى على العلاقة الوطيدة بين المؤسسات التعليمية الأكاديمية الحكومية والمؤسسات الصناعية في تعزيز

آفاق الشراكة المستقبلية. يعود وجود الموافقة العالية على فقرات دور التعليم التعاوني في انجاح الشراكة الاكاديمية الصناعية وتعزيز آفاقها المستقبلية، الى الاهمية الكبيرة للتعليم التعاوني في تطوير قدرات ومعارف وكفايات مدخلات المؤسسات الاكاديمية والتي تشمل الطلاب والاكاديميين والمناهج والموارد، وتوافر هذه المعارف والقدرات الفنية لدى المؤسسات الاكاديمية يخدم اهداف وانشطة المؤسسات الصناعية التي ترغب في الوصول اليها من تحقيق الاستدامة والاستمرارية ورفع القيمة المضافة للمنتجات والخدمات المقدمة وتطوير منتجات جديدة وزيادة الانتاجية والذي يؤدي لزيادة الربحية، وذلك في ظل التنافس الشديد بين المؤسسات الصناعية في ظل العدد الكبير من مزودي المنتجات والخدمات في كافة القطاعات، ومحدودية الفرص والاستثمارات والموارد المالية. الفجوة الواضحة بين مخرجات المؤسسات الاكاديمية بشكل عام والمؤسسات الاكاديمية الحكومية بشكل خاص وحاجة المؤسسات الصناعية من التخصصات والمهارات والكفايات والمعارف زاد عمق هذه الفجوة وكان احد اسباب زيادة نسب البطالة بين خريجي المؤسسات الاكاديمية وعدم قدرة المؤسسات الصناعية على استيعاب خريجين لا يمتلكون الحد الادنى من متطلبات العمل وزاد من فترة تكيف الخريج مع بيئة المؤسسة الصناعية، وتطلب ذلك توفير برامج تدريبية متخصصة مكلفة وتزيد الاعباء المالية على المؤسسات الصناعية. اهتمام المؤسسات الاكاديمية الحكومية بتطبيق التعليم التعاوني يعزز آفاق الشراكة المستقبلية ويمنح المؤسسات الصناعية فرصة لاكتشاف الطلبة المحتمل توظيفهم في المستقبل، ويعزز فرص تطوير الطلبة وجاهزيتهم للحصول على فرص في شركات اخرى ويقلل تكاليف التدريب ويوجد فئة مميزة من الخريجين يمكن للمؤسسات الصناعية استقطابهم بسهولة.

وبذلك فان نتيجة التحليل تدعم الفرضية بوجود دور مهم ذو دلالة إحصائية عند $\alpha \leq 0.05$ للتعليم التعاوني (Cooperative Education) في تعزيز وإنجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية "

ويعزو الباحث ذلك إلى: ضرورة اهتمام مؤسسات التعليم العالي الحكومية بالتعليم التعاوني لمواكبة التطور الاقتصادي لتحقيق شراكة فاعلة في المستقبل حيث يعتبر التعليم التعاوني احد اهم الاسس والمرتكزات في تطور المسار المهني للطالب اضافة لذلك يزود مؤسسات التعليم العالي الحكومية بتغذية راجعة سريعة حول مناهجها وضرورة موائمتها لتلبية حاجات سوق العمل خاصة ان الطالب يقضي جزء من دراسته في سوق العمل والجزء الاخر في المؤسسة الأكاديمية وهذا يعزز ارتباط الطالب ببيئة العمل ويعمل على كسر الفجوة بين المؤسسات الأكاديمية والمؤسسات الصناعية.

من اجل العمل على تطبيق التعليم التعاوني حسب نتائج الدراسة فان المؤسسات الاكاديمية بحاجة لتوفير البنى التحتية اللازمة من مختبرات علمية ومكتبات تتيح للطلبة والاكاديميين بالتعاون مع الصناعيين اجراء التجارب والحصول على المعارف التي تمكنهم من تطوير الشراكة المستقبلية والحصول على نتائج مثمرة، وكذلك هناك حاجة ماسة اصبحت توجه استراتيجي لدى العديد من المؤسسات الاكاديمية لمواكبة التغيرات العالمية في تطور الصناعية لموائمة المناهج لتلبية احتياجات سوق العمل واقتراح مواضيع جديدة تعمل على كسر الفجوة بين متطلبات المؤسسات الصناعية ومخرجات المؤسسات الاكاديمية، وهذا الهدف الاساسي يمكن للتعليم التعاوني المساهمة في تعزيزه من خلال تجربة احتكاك الطلبة مع المؤسسات الصناعية وبالتالي تظهر المواضيع والعناوين التي يحتاجها سوق العمل بشكل واضح ودقيق.

واتفقت هذه النتائج مع بعض الدراسات كدراسة (الجعبري، 2010)، التي تؤكد على اهمية ارتباط مشاريع الطلبة مع الصناعة وان احد اهم أسباب ضعف الطلبة الخريجين الفرص القليلة لزيارة المصانع، بالإضافة لعدم وجود تشجيع كاف من قبل الأساتذة للطلبة للتواصل مع الصناعة، والطلبة لا يعملون ولا يوجهون لتنمية قدراتهم، ولا يمتلكون قدرة تحليل المشكلات والتي تكتسب من بيئة العمل.

واتفقت ايضاً مع دراسة (Rosly Othman etal., 2011) والتي اجريت في ماليزيا اكدت على وجود توجه قوي لتعزيز التعاون بين الجامعة والصناعة حيث انه أمر لا مفر منه، وبينت ان هناك ضغوط كبيرة على الشركات الصناعية لتسمح لمؤسسات التعليم العالي للتعامل مع بعض الجوانب في مجال التطوير والتدريب وهذا بسبب ان تكاليف التشغيل ارتفعت واصبحت الشركات الصناعية لا يمكنها الاعتماد على نفسها طويلاً. كما تتفق مع دراسة (بخيت، 2009) والتي اكدت على ضرورة انفتاح الجامعات على مؤسسات المجتمع المحلي، وتحقيق اهداف المجتمع وخدمته، وتشجيع الطلاب على الاتصال بالمجتمع المحلي واوصت بالعمل على اقامة النشاطات والندوات والمؤتمرات وورش العمل والتي يساعد فيها الاساتذة والطلاب على ايجاب حلول لمشكلات المجتمع والبيئة المحلية والدولية، واظهار دور الجامعة في مرافق المجتمع لتحقيق التنمية المجتمعية.

ويرى الباحث بان مؤسسات التعليم العالي الحكومية في قطاع غزة يجب ان تحذو حذو الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية بإقرار برنامج التعليم التعاوني في التخصصات المستهدفة في الدراسة كجامعة بير زيت التي كانت صاحبة الريادة في اطلاق هذا البرنامج فلسطينيا وعربياً(موقع جامعة

بيرزيت، 2015/6/27). اضافة لذلك يرى الباحث ان يتم توسيع اطار الشراكة ليشمل المؤسسات الخدمية كشركات الاتصالات وشركات تكنولوجيا المعلومات وغيرها.

الفرضية الثانية: يوجد دور مهم ذو دلالة إحصائية عند $\alpha \leq 0.05$ لقدرة التعليم المستمر طويل الأمد (Long Life Learning) في تعزيز وإنجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية "

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 6 أم لا. النتائج موضحة في جدول (19).

جدول (19)

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال " مدى قدرة التعليم المستمر طويل الأمد (Long Life Learning) في تعزيز وإنجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الترتيب
1	اعداد دراسات لتحديد احتياجاتكم التدريبية.	7.17	1.81	71.69	7.01	*0.000	1
2	تقديم مناهج تدريبية تخصصية مواكبة للتطور التكنولوجي مرتبطة بحالات دراسية واقعية.	6.90	1.75	68.97	5.55	*0.000	4
3	تطوير قدرات الطلبة المتدربين للانطلاق نحو الابتكار والأبداع.	6.95	1.75	69.49	5.88	*0.000	2
4	الارتقاء بمستوى الاداء المهني لموظفيكم الاكاديميين.	6.95	1.71	69.49	6.02	*0.000	2
5	اكساب موظفيكم الاكاديميين مهارات جديدة وخبرة وكفاءة متخصصة.	6.81	1.75	68.14	5.05	*0.000	5
6	الاستفادة من البنى التحتية المتاحة من مختبرات متخصصة ومكتبات.	6.79	1.88	67.88	4.54	*0.000	6
7	تحسين وتطوير منتجات جديدة في المؤسسات الصناعية.	6.44	1.95	64.41	2.45	*0.008	7
8	زيادة انتاجية المؤسسات الصناعية.	6.36	2.02	63.56	1.91	*0.029	8
9	رفع القيمة المضافة للمؤسسات الصناعية.	6.31	2.02	63.14	1.69	*0.047	9
0	تحقيق استدامة واستمرارية المؤسسات الصناعية.	6.28	2.00	62.80	1.52	0.066	10
	جميع فقرات المجال معاً	6.69	1.46	66.95	5.15	*0.000	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

من جدول (19) يمكن استخلاص ما يلي:

– المتوسط الحسابي للفقرة الأولى "اعداد دراسات لتحديد احتياجاتكم التدريبية " يساوي 7.17 (الدرجة الكلية من 10) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 71.69%، قيمة الاختبار 7.01، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) اقل من تساوي 0.005 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

– المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة " تطوير قدرات الطلبة المتدربين للانطلاق نحو الابتكار والأبداع " يساوي 6.95 (الدرجة الكلية من 10) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 69.49%، قيمة الاختبار 5.88، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) اقل من تساوي 0.005 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

– المتوسط الحسابي للفقرة الرابعة " الارتقاء بمستوى الاداء المهني لموظفيكم الاكاديميين " يساوي 6.95 (الدرجة الكلية من 10) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 69.49%، قيمة الاختبار 6.02، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) اقل من تساوي 0.005 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

– المتوسط الحسابي للفقرة التاسعة " رفع القيمة المضافة للمؤسسات الصناعية " يساوي 6.31 (الدرجة الكلية من 10) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 63.14%، قيمة الاختبار 1.69، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.047 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

– المتوسط الحسابي للفقرة العاشرة " تحقيق استدامة واستمرارية المؤسسات الصناعية" يساوي 6.28 (الدرجة الكلية من 10) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 62.80%، قيمة الاختبار 1.52، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.066 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

– بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 6.69، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 66.95%، قيمة الاختبار 5.15، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) اقل من او تساوي 0.005 لذلك يعتبر مجال " مدى قدرة التعليم المستمر طويل الأمد (Long Life Learning) في تعزيز وإنجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية الواقعية " دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهذا يعني أن هناك

موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال. ان هذه النتائج تؤيد ما جاءت به الادبيات السابقة من ضرورة ان يمتلك الاكاديميين والخريجين والطلبة المهارات والقدرات اللازمة التي تمكنهم من انجاز اعمالهم بجودة وكفاءة عالية، والوصول الى احترافية مهنية عالية، ومن الجدير ذكره ان طبيعة العمل لتعزيز شراكة اكاديمية صناعية حالية ومستقبلية يتطلب العديد من البرامج التدريبية لتطوير قدرات ومهارات الطلبة والاكاديميين، ولإكسابهم هذه القدرات والمهارات يتطلب ذلك كما اظهرت الدراسة اعداد دراسات لتحديد الاحتياجات التدريبية التي تضمن تطوير قدرات الطلبة المتدربين للانطلاق نحو الابتكار والابداع والارتقاء بمستوى الاداء المهني للاكاديميين باستخدام مناهج تدريبية تخصصية مواكبة للتطور التكنولوجي ومرتبطة بحالات دراسية واقعية، وبهذا فان ادارة المؤسسات الاكاديمية الحكومية يجب ان تحرص على توفر المهارات والقدرات اللازمة لطلبتها واساتذتها وتعمل على تطويرها وتحسينها في سبيل تحقيق اهدافها واهداف المؤسسات الصناعية، وبناءً على ما سبق فان الباحث يعزو ظهور نتائج الدراسة والتي تؤكد ان نجاح وتعزيز الشراكة الاكاديمية الصناعية الحالية والمستقبلية ينطلق من اكساب طلبة واكاديميي المؤسسات الاكاديمية الحكومية القدرات والمهارات بالاعتماد على اعداد دراسات للاحتياجات التدريبية التي تحتاجها المؤسسات الصناعية، والعمل على توصيف مواضيعها ومحتوياتها بشكل دقيق لضمان تحقيق اهدافها. كما توضح نتاج الدراسة ان وحدات التعليم المستمر في المؤسسات الأكاديمية الحكومية لديها اهتمام وقدرة في اعداد دراسات لتحديد الاحتياجات التدريبية للاكاديميين والطلبة وهذا يندرج تحت اطار التوجه الاستراتيجي لمعالجة ضعف العلاقة بين المؤسسات الأكاديمية والصناعية وان الاكاديميين والطلبة بحاجة لبرامج تدريبية تعزز قدرتهم في مواكبة تغيرات سوق العمل ومتطلباته.

وبذلك فان نتيجة التحليل تدعم الفرضية بوجود دور مهم ذو دلالة إحصائية عند $\alpha \leq 0.05$ **لقدرة التعليم المستمر طويل الأمد (Long Life Learning) في تعزيز وإنجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية** "

واتفقت هذه النتائج مع بعض الدراسات كدراسة (حراحشة، 2009) والتي اظهرت ضرورة ان تضع الجامعة كافة امكانياتها المادية والبشرية وجميع مرافقها في خدمة المجتمع المحلي، وزيادة التفاعل والتواصل بين الجامعة والمجتمع المحلي من خلال الندوات والمؤتمرات والاستشارات العلمية والدورات التدريبية. كما اتفقت مع دراسة الحسني(2012) والتي اظهرت دور الجامعات العراقية في تنمية الفرد والمجتمع وواقع الدور الذي تمارسه الجامعات العراقية في تنمية المجتمع العراقي وتطوره،

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن دور الجامعات العراقية وفق تقديرات أعضاء هيئة التدريس كان بمستوى قوي في مجال إعداد الفرد، ودلت النتائج أيضًا على وجود فروق دالة إحصائيًا بين الجنسين في تقديرات دور الجامعات العراقية في مجال إعداد الفرد.

الفرضية الثالثة: يوجد دور مهم ذو دلالة إحصائية عند $\alpha \leq 0.05$ للبحث العلمي (Scientific Research) في تعزيز وإنجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية "

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 6 أم لا. النتائج موضحة في جدول (20).

جدول (20)

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال " دور البحث العلمي (Scientific Research) في تعزيز وإنجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الترتيب
.1	اقتراح مواضيع جديدة لإضافتها في المناهج الأكاديمية تعزز الجوانب الفنية التطبيقية التخصصية.	7.14	1.98	71.36	6.24	*0.000	1
.2	تطوير قدرات الطلبة المبدعين للانطلاق نحو الابتكار والأبداع في المؤسسات الصناعية.	7.13	1.82	71.27	6.71	*0.000	2
.3	توجيه ابحاث الطلبة نحو حاجة المؤسسات الصناعية الحقيقية لتحيق التنمية المستدامة.	6.99	1.75	69.92	6.17	*0.000	5
.4	اكساب موظفيكم الاكاديميين مهارات جديدة وخبرة وكفاءة متخصصة.	7.09	1.59	70.93	7.49	*0.000	4

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الترتيب
.5	دعم موظفيكم مادياً ومعنوياً بحصولهم على جوائز مادية ومعنوية.	6.69	1.99	66.95	3.79	*0.000	11
.6	توطيد التعاون بين المؤسسات الأكاديمية والصناعية من خلال برامج التعاون الدولية الممولة.	6.91	1.98	69.07	4.97	*0.000	6
.7	اصدار نشرات ومجلات علمية تخصصية تعنى بتطوير المؤسسات الأكاديمية والصناعية.	6.68	2.14	66.75	3.41	*0.000	12
.8	اجراء بحوث ميدانية لإمكانية الوصول لأفكار جديدة.	6.74	2.06	67.44	3.91	*0.000	10
.9	تشجيع مؤسستكم لتخصيص موازنات داخلية والسعي للحصول على منح دولية لتطوير مصادرها التي تدعم البحث والتطوير.	6.77	1.83	67.67	4.52	*0.000	8
.10	تشجيع مؤسستكم لتوفير البنى التحتية اللازمة مثل المختبرات المتخصصة والمكتبات.	7.10	1.59	71.02	7.51	*0.000	3
.11	تشجيع مؤسستكم على وضع خطط سنوية لإجراء بحوث مميزة تعنى بتطوير المؤسسات الصناعية.	6.75	1.94	67.46	4.18	*0.000	9
.12	تحسين وتطوير منتجات جديدة في	6.77	1.82	67.71	4.60	*0.000	7

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الترتيب
	المؤسسات الصناعية.						
13.	زيادة انتاجية المؤسسات الصناعية.	6.60	1.99	65.98	3.26	*0.001	13
14.	رفع القيمة المضافة للمؤسسات الصناعية.	6.50	2.02	64.96	2.66	*0.004	15
15.	تحقيق استدامة واستمرارية المؤسسات الصناعية.	6.51	2.02	65.13	2.75	*0.003	14
	جميع فقرات المجال معاً	6.82	1.44	68.22	6.20	*0.000	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05 ≥ α.

من جدول (20) يمكن استخلاص ما يلي:

– المتوسط الحسابي للفقرة الأولى" اقتراح مواضيع جديدة لإضافتها في المناهج الأكاديمية تعزز الجوانب الفنية التطبيقية التخصصية " يساوي 7.14 (الدرجة الكلية من 10) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 71.36%، قيمة الاختبار 6.24، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) **اقل من او** تساوي 0.005 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

– المتوسط الحسابي للفقرة الثانية" تطوير قدرات الطلبة المبدعين للانطلاق نحو الابتكار والأبداع في المؤسسات الصناعية " يساوي 7.13 (الدرجة الكلية من 10) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 71.27%، قيمة الاختبار 6.71، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) **اقل من او** تساوي 0.005 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

– المتوسط الحسابي للفقرة العاشرة" تشجيع مؤسستكم لتوفير البنى التحتية اللازمة مثل المختبرات المتخصصة والمكتبات" يساوي 7.10 (الدرجة الكلية من 10) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 71.02%، قيمة الاختبار 7.51، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) **اقل من او** تساوي 0.005 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

– المتوسط الحسابي للفقرة الرابعة عشر " رفع القيمة المضافة للمؤسسات الصناعية " يساوي 6.50 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 64.96%، قيمة الاختبار2.66، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.004 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

– بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 6.82، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 68.22%، قيمة الاختبار 6.20، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) **اقل من او** تساوي 0.005 لذلك يعتبر " دور البحث العلمي (Scientific Research) في تعزيز وإنجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية" دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال. ان وجود هذه الموافقة العالية على فقرات البحث العلمي لتؤكد اهمية مشاريع البحث العلمي لتعزيز الشراكة الأكاديمية الصناعية الحالية والمستقبلية لدى الاكاديميين والطلبة لإجراء ابحاث علمية تخدم المؤسسات الصناعية، كما انها تدلل على ان المؤسسات الاكاديمية الحكومية لديها اكاديميين يحملوا مؤهلات علمية عالية تمكنهم من اجراء البحوث التطبيقية بمهنية، وهذا ما اكده نتائج الوصف الاحصائي لعينة الدراسة وفق البيانات الشخصية في جزئية المؤهل العلمي. بالنظر الى فقرات المجال نجد ان مشاريع البحث العلمي المشتركة بين المؤسسات الاكاديمية والصناعية تسهم بدرجة واضحة من خلال الدراسة في اقتراح مواضيع جديدة لإضافتها في المناهج الاكاديمية تعزز الجوانب الفنية التطبيقية، وهذا يعطي مؤشرات ودلالات مهمة لواقع الشراكة الاكاديمية الصناعية الحالية وآفاق تطويرها المستقبلية، ويمكن القول بان احد اهم اسباب ضعف العلاقة الحالية بين المؤسسات الاكاديمية والصناعية هو غياب التوجه الحقيقي لدى المؤسسات الاكاديمية عامة والمؤسسات الاكاديمية الحكومية خاصة لتوجيه الابحاث العلمية نحو الصناعة ومتطلباتها والتركيز على اجراء بحوث نظرية لطلبة التخصصات التطبيقية يكون مصيرها الارشفة والحفظ في المكتبات بدون أي فائدة من اجرائها. غياب هذا التوجه مع اعتماد الاكاديميين على مناهج قديمة ادى لضعف تشخيص احتياج المؤسسات الصناعية من المواضيع والمحتويات الجديدة التي تسهم في تحقيق اهدافها. اضافة لذلك اكدت النتائج ان مشاريع البحث العلمي بين المؤسسات الاكاديمية والصناعية الحالية والمستقبلية يمكنها ان تسهم في تطوير قدرات الطلبة المبدعين نحو الابتكار والابداع. انجاح مشاريع البحث العلمي يتطلب حسب نتائج الدراسة توفير البنية التحتية اللازمة وهذا يتطلب موازنات مالية يجب ان تعمل المؤسسات الاكاديمية الحكومية على توفيرها، وهذا يعطي مؤشر واضح ان الاهتمام بتطوير البنى التحتية في

المؤسسات الاكاديمية من اجل تنفيذ مشاريع البحث العلمي لا يقع ضمن اولويات صناع القرار خاصة في ظل هذه الظروف الصعبة، ويعتمد تمويل البنى التحتية على الدعم الخارجي ففي حالة عدم توفر التمويل اللازم لن يتم انجاز البحث العلمي، واتفقت هذه النتائج مع دراسة (الزبير، 2011) والتي تؤكد بوجوب ان يكون تعاون وربط وثيق بين مؤسسات البحث العلمي والتطوير مع قطاعات الانتاج المختلفة لتحقيق التنمية الشاملة، والاهتمام بنشاطات البحث العلمي والتطوير والابتكار والابداع للمساهمة في التقدم الاقتصادي ورفع القدرات والامكانات للكوادر البشرية وتوفير قواعد معلومات للمنتجين في القطاعات الانتاجية. كذلك اتفقت مع دراسة (منصور، 2014) والتي اكدت عدم وجود تطور تنظيمي بناءً على البحث العلمي حيت وجدت الدراسة أن صناع القرار لا يؤمنوا نسبيا في جدوى الأبحاث ولا يوفروا الثقافة والهيكل التنظيمي الداعم للتطور التنظيمي بناءً على البحث العلمي كما أنهم لا يسمحوا للباحثين بتطبيق أبحاثهم، كما **اوصت الدراسة** بضرورة دعم صناع القرار للبحث العملي وتشجيع الباحثين، وضرورة مراعاة حاجة المؤسسات قيد الدراسة لمواضيع الأبحاث ومتغيراتها وأهدافها، واختبار قابليتها للتطبيق قبل إعدادها، والاستفادة من تجارب الباحثين بعد إتمام العملية البحثية.

اتفقت ايضاً مع دراسة (مقداد،2011) والتي اظهرت صور الشراكة مع القطاع الخاص من خلال تمويل مشاريع بحثية من جهة وعلاج مشكلات القطاع من جهة اخرى، وظهر مدى الربط بين البحوث العلمية لرسائل الماجستير والنواحي التطبيقية والتنموية في العديد من المجالات، وقد اوصت الدراسة بضرورة

تشجيع القطاع الخاص على التعاون مع الجامعات ومراكز البحث العلمي وبناء الثقة المتبادلة والتعاون المشترك بما يلبي حاجة القطاع الخاص وحل مشكلاته البحثية وربط رسائل الماجستير مع حاجة السوق، وانشاء اجهزة مركزية لتخطيط ورسم سياسة البحث العلمي والتنسيق ما بين المؤسسات والمجتمع المدني لدعم البحث العلمي وتوجيه الدراسات ورسائل البحث العلمي في المجالات التي يهتم بها الباحثون. كما اتفقت مع دراسة (الجعبري، 2010) والتي اظهرت مستوى الربط بين البحث العلمي في مشاريع التخرج للطلبة وبين الصناعة، من أجل تحفيز توجيه مشاريع التخرج للطلبة في كليات الهندسة نحو التعامل مع مشكلات حقيقية من الصناعة، كما اتفقت مع دراسة (Al-Saleh et al.,2011) والتي اكدت على ان قدرة الجهات الرئيسية في دولة الامارات العربية المتحدة غير كافية على رفع قدرة الجامعات البحثية تجاه تطوير المؤسسات الصناعية وضرورة العمل على السياسات بدلاً من الاعتماد على منح الحوافز. ايضاً اتفقت مع دراسة (برقاوي، 2008) والتي اظهرت ان المعوق الرئيسي هو

التركيز على التدريس وعدم اعطاء البحوث التطبيقية اهتمام للمساعدة في عملية التنمية، وضعف رغبة المؤسسات الانتاجية المشاركة في تكاليف المشاريع البحثية، والعلاقة الفاترة بين الجامعات والقطاع الخاص.

اتفقت نتائج هذه الدراسة مع دراسة (علوان، 2003) والتي اظهرت ان هناك مفارقات كبيرة بين واقع البحث العلمي العربي وبين الطموح العربي وتأثيره على التنمية العربية، ولا يوجد استراتيجية عربية واضحة للبحث العلمي، والعلاقة بين الجامعات ومراكز الابحاث ليس بالشكل المطلوب، وكذلك الموارد المالية المخصصة لمؤسسات البحث العلمي ضعيفة.

كما اتفقت اخيراً مع دراسة (BARNES et al., 2002) والتي قامت الدراسة بتقييم نتائج ست مشاريع بحثية تعاونية، وتوصلت الدراسة الى ان هناك توجه متزايد في جميع أنحاء العالم نحو المزيد من التعاون بين الأوساط الأكاديمية والشركات الصناعية، وهذا التوجه يكون بتشجيع من الحكومات كوسيلة لتعزيز القدرة التنافسية الوطنية وتكوين الثروات.

وبذلك فان نتيجة التحليل تدعم نتيجة الفرضية بوجود دور مهم ذو دلالة إحصائية عند $\alpha \leq 0.05$ للبحث العلمي (Scientific Research) في تعزيز وإنجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية "

ويعزو الباحث ذلك إلى ان البحث العلمي هو المدخل الرئيسي لتطوير المؤسسات الصناعية في كافة المجالات الانتاجية ويمكن القول بان الشراكة الاكاديمية الصناعية الحالية والمستقبلية بدون البحث العلمي ستبقى عديمة الجدوى.

الفرضية الرابعة: يوجد دور مهم ذو دلالة إحصائية عند $\alpha \leq 0.05$ للتدريب العملي (Practical Training) في تعزيز وإنجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية "

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 6 أم لا. النتائج موضحة في جدول (21).

جدول (21)

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال " دور التدريب العملي (Practical Training) في تعزيز وإنجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الترتيب
1.	موائمة مناهج المؤسسات الأكاديمية لتلبية احتياجات المؤسسات الصناعية من مواضيع نوعية مرتبطة بسوق العمل.	7.21	1.77	72.05	7.35	*0.000	1
2.	تطبيق المواضيع المميزة في المناهج المرتبطة بسوق العمل لتلبية احتياجات المؤسسات الصناعية.	7.11	1.67	71.11	7.20	*0.000	2
3.	اكتشاف حاجات الطلبة للبرامج التدريبية الفنية التخصصية لحل مشكلات المؤسسات الصناعية.	6.89	1.85	68.90	5.23	*0.000	6
4.	تشجيع مؤسستكم لتوفير بيئة تدريب مناسبة للطلبة اثناء دراستهم لإكسابهم المعرفة العلمية والفنية المرتبطة بسوق العمل.	7.01	1.81	70.08	6.05	*0.000	5
5.	اكساب الطلبة القدرة على التكيف مع بيئة العمل الصناعية والقيام بوظائف متعددة للقدرة على حل المشكلات الصناعية الفنية بشكل مناسب.	7.02	1.90	70.17	5.78	*0.000	4
6.	الارتقاء بمستوى الاداء المهني لموظفيكم لتلبية احتياجات المؤسسات الصناعية	7.06	1.79	70.59	6.43	*0.000	3

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الترتيب
	المتسارعة.						
7.	تحسين وتطوير منتجات جديدة في المؤسسات الصناعية.	6.66	1.84	66.61	3.91	*0.000	8
8.	زيادة انتاجية المؤسسات الصناعية.	6.46	1.89	64.58	2.63	*0.005	9
9.	رفع القيمة المضافة للمؤسسات الصناعية.	6.43	2.00	64.32	2.35	*0.010	10
10	تحقيق استدامة واستمرارية المؤسسات الصناعية.	6.70	1.97	67.03	3.88	*0.000	7
	جميع فقرات المجال معاً	6.85	1.46	68.54	6.36	*0.000	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05 ≥ α.

من جدول (21) يمكن استخلاص ما يلي:

– المتوسط الحسابي للفقرة الأولى "موائمة مناهج المؤسسات الأكاديمية لتلبية احتياجات المؤسسات الصناعية من مواضيع نوعية مرتبطة بسوق العمل " يساوي 7.21 (الدرجة الكلية من 10) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 72.05%، قيمة الاختبار 7.35 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) **اقل من او**تساوي 0.005 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

– المتوسط الحسابي للفقرة الثانية " تطبيق المواضيع المميزة في المناهج المرتبطة بسوق العمل لتلبية احتياجات المؤسسات الصناعية" يساوي 7.11 (الدرجة الكلية من 10) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 71.11%، قيمة الاختبار 7.20 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) **اقل من او**تساوي 0.005 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

– المتوسط الحسابي للفقرة السادسة " الارتقاء بمستوى الاداء المهني لموظفيكم لتلبية احتياجات المؤسسات الصناعية المتسارعة " يساوي 7.06 (الدرجة الكلية من 10) أي أن المتوسط الحسابي

النسبي 70.59%، قيمة الاختبار 6.43 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) **اقل من او**تساوي 0.005 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

– المتوسط الحسابي للفقرة التاسعة " رفع القيمة المضافة للمؤسسات الصناعية " يساوي 6.43 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 64.32%، قيمة الاختبار 2.35 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.010 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

– بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 6.85، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 68.54%، قيمة الاختبار 6.36 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) **اقل من او** تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال " دور التدريب العملي(Practical Training) في تعزيز وإنجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية " دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال. تظهر النتائج الموافقة الكبيرة على فقرات " التدريب العملي"، هذه الجزئية المهمة التي تدعم المخزون البشري للطلبة والاكاديميين وتساهم في تراكم خبرات وتجارب حقيقية مرتبطة بسوق العمل، والتي اصبحت المؤسسات الاكاديمية تعتمد عليه بشكل مركز في تدريب طلبتها لدى شركات ومؤسسات القطاع الصناعي والخدمي وذلك في ظل سعي هذه المؤسسات الاكاديمية لتحقيق مركز قوي بين الجامعات العامة والخاصة. في ظل تعزيز الشراكة الاكاديمية الصناعية الحالية والمستقبلية من خلال منظومة متكاملة، لذلك كان من المهم ان تركز المؤسسات الاكاديمية الحكومية على تعزيز التدريب العملي وزيادة فرص تحسينه ونجاحه حيث توضح نتائج الدراسة ان التدريب العملي له دور واضح في هدف واضح واستراتيجي لدى كافة الجامعات الفلسطينية بما فيها الحكومية لموائمة المناهج لتلبية احتياجات المؤسسات الصناعية، اضافة لذلك فان التدريب العملي يعتبر هو البوابة الاساسية حالياً للمؤسسات الحكومية لتطبيق مواضيع المناهج الدراسية ويكشف كثير من الفجوات بين واقع مخرجات المؤسسات الاكاديمية الحكومية واهداف وتوقعات المؤسسات الصناعية، خاصة في ظل المنافسة بين المؤسسات الاكاديمية والتي تسعى لزيادة جودة مخرجاتها وتبحث دائماً عن التميز والافضل. تتفق نتائج هذه الدراسة مع الادبيات والدراسات السابقة في اهمية التدريب العملي من خلال دمج الطلبة في بيئة عمل حقيقية ومهام عمل محددة، والذي من شأنه أن يحسن أداء الطلبة من خلال حصولهم على مهارات ومعارف، ويعطي فرصة للاكاديميين بتقييم جودة مخرجات مؤسساتهم الاكاديمية وتشخيص نقاط الضعف وتعزيز نقاط القوة، وعليه فان المؤسسات

الاكاديمية الحكومية تحرص على تنفيذ برامج التدريب العملي وتعتمده في الخطط الدراسية كمتطلب أساسي وتوفر له كافة السبل الملائمة والدعم اللوجستي وتدعم تحسين قنوات التواصل بين الاكاديميين والطلبة والصناعيين، بحيث يتحقق التعاون والشراكة بينهم وذلك لأن نجاح التدريب العملي من شأنه أن يحقق فوائد للمؤسسات الاكاديمية الحكومية والصناعية. ان ما جاءت به فقرات " التدريب العملي" والموافقة العالية عليها يعود الى ان التدريب العملي يعتبر أحد أهم الطرق لتعزيز الشراكة الاكاديمية الصناعية الحالية والمستقبلية.

وبذلك فان نتائج التحليل تدعم نتيجة الفرضية بوجود دور مهم ذو دلالة إحصائية عند $\alpha \leq 0.05$ **للتدريب العملي (Practical Training) في تعزيز وإنجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية** "

ويعزو الباحث ذلك إلى ان مؤسسات التعليم العالي الحكومية تولي التدريب العملي اهتماما خاصا لما له من اثر واضح في الحصول على تغذية راجعة لتطوير الخطط والمساقات الدراسية بما يتلاءم مع متطلبات السوق المحلي.

واتفقت هذه النتائج مع بعض الدراسات كدراسة (الجعفري و لافي، 2006) والتي ناقشت مدى ملائمة كفاءة خريجي مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية لمتطلبات سوق العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة، وخلصت الدارسة إلى عدد من النتائج أهمها افتقار الخريجون العاملون إلى معظم المهارات التي تؤهلهم من الاندماج في سوق العمل، واصت الدراسة ان هناك مسؤولية تقع على ادارة الجامعات في تطوير المسافات الأكاديمية الحديثة والتواصل مع القطاع الخاص لمعرفة احتياجاته، تطوير ورفع قدرات أعضاء الهيئات التدريسية و متابعة الخريجين في سوق العمل. كما اتفقت مع دراسة (Othman et al., 2011) والتي اكدت ان هناك ضغوط كبيرة على الشركات الصناعية لتسمح لمؤسسات التعليم العالي للتعامل مع بعض الجوانب في مجال التطوير والتدريب وهذا بسبب ان تكاليف التشغيل ارتفعت واصبحت الشركات الصناعية لا يمكنها الاعتماد على نفسها طويلا، وتوصلت الدراسة الى تحديد أوجه التعاون الناجحة واستكشاف مختلف الجوانب التي اثرت بشكل كبير على انجاح المبادرات ومنها اهداف التدريب وعملية التدريب الشاملة. كما اتفقت مع دراسة (Colm O'Kane, 2010)، والتي استندت على اعطاء مثال للتعلم من المشاكل (Problem base learning) والذي يوضح كيف ان المشاريع الأكاديمية تبقى مرتبطة مع التصميم التجاري، وتوصلت الدارسة الى انتاج مجموعة متنوعة من المنتجات المبتكرة الي يمكن ان تساعد الابوين على تحسين حياتهم في ظل وجود اطفال تحت

عمر العامين وذلك من خلال برامج التدريب العملي المنفذة بين معهد دبلن وشركة خاصة، اضافة لذلك وضحت الدارسة فوائد تعزيز التعاون للمؤسسات الاكاديمية مع قطاع الصناعة خاصة لطلبة التصميم في مرحلة قبل التخرج.

ويرى الباحث ان التدريب العملي يعتبر من اهم انواع الربط الاساسي الذي يجب ان تستثمره المؤسسات الأكاديمية كقناة تواصل فعالة للاطلاع على المشاكل الفنية التي تواجه المؤسسات الصناعية والعمل على مساعدتها في حل هذه المشاكل وتطوير المؤسسة، وهذا سيعمل على تعزيز ثقة المؤسسات الصناعية بالمؤسسات الأكاديمية، وسيولد ثقافة جديدة توضح ان برنامج التدريب العملي ستستفيد منه المؤسسة الصناعية اكثر من المؤسسة الأكاديمية وخاصة ان هناك فئة كبيرة من الطلبة اصحاب الابتكارات والافكار الجديدة والتي يمكن استغلال قدراتهم بطرق سليمة.

الفرضية الخامسة: يوجد دور مهم ذو دلالة إحصائية عند $\alpha \leq 0.05$ لمساهمة منصات المعرفة المفتوحة (Open Knowledge Platforms) في تعزيز وإنجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية "

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 6 أم لا. النتائج موضحة في جدول (22).

جدول (22)

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال " مدى مساهمة منصات المعرفة المفتوحة (Open Knowledge Platforms) في تعزيز وإنجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الترتيب
.1	الحصول على المعرفة من المصادر الخارجية المتنوعة	7.41	1.76	74.07	8.71	*0.000	1
.2	بناء المعلومات الجديدة والتي تعنى بتطوير المؤسسات الصناعية والأكاديمية.	7.04	1.84	70.42	6.15	*0.000	7
.3	توثيق المؤتمرات والخبرات والتجارب التي يمتلكها الاكاديميين والطلاب وحفظها في قواعد المعرفة للاستفادة منها.	7.19	1.73	71.90	7.39	*0.000	4
.4	تحديث وسائط المعرفة باستمرار من خلال امتلاك انظمة معلومات ووسائل تخزين متطورة لحفظ المعرفة.	7.39	1.47	73.93	10.23	*0.000	2
.5	تطوير معايير واضحة ومحددة تضبط محتوى المعرفة التي يجب عرضها في المنصات المفتوحة.	7.07	1.50	70.68	7.73	*0.000	6
.6	ربط قواعد بيانات المعرفة بأنظمة الاتصال المتطورة بما يضمن سهولة استرجاعها وتصفحها.	7.33	1.72	73.33	8.40	*0.000	3

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الترتيب
7.	اثراء المناهج والخطط الدراسية بمواضيع نوعية مرتبطة بسوق العمل من خلال عرض تجارب وخبرات تخصصية.	7.03	1.87	70.26	5.94	*0.000	8
8.	تطوير قدرات الطلبة من خلال تقديم برامج تدريبية فنية تخصصية للطلبة والاكاديميين والعاملين في المؤسسات الصناعية عند الحاجة وفي الوقت الذي يرغبون فيه.	7.07	1.81	70.69	6.35	*0.000	5
9.	تطوير مستوى الاداء المهني من خلال توثيق تجارب وخبرات الاكاديميين والصناعيين وعرضها على الاخرين لتبادل المعرفة.	7.00	1.96	70.00	5.55	*0.000	9
10	توجيه ابحاث الطلبة والباحثين نحو المؤسسات الصناعية ومشكلاته وتكنولوجيا تطويره.	6.99	1.87	69.92	5.76	*0.000	10
11	توفير موازنة مخصصة لتطوير منصات المعرفة.	6.46	2.07	64.58	2.41	*0.009	13
12	تحسين وتطوير منتجات جديدة في المؤسسات الصناعية.	6.56	1.88	65.59	3.23	*0.001	11
13	زيادة انتاجية المؤسسات الصناعية.	6.42	1.84	64.24	2.50	*0.007	14
14	رفع القيمة المضافة للمؤسسات الصناعية.	6.41	1.81	64.07	2.44	*0.008	15
15	تحقيق استدامة واستمرارية المؤسسات الصناعية.	6.52	1.82	65.17	3.08	*0.001	12
	جميع فقرات المجال معاً	6.92	1.36	69.23	7.36	*0.000	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

من جدول (22) يمكن استخلاص ما يلي:

– المتوسط الحسابي للفقرة الأولى " الحصول على المعرفة من المصادر الخارجية المتنوعة " يساوي 7.41 (الدرجة الكلية من 10) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 74.07%، قيمة الاختبار 8.71 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) اقل من او تساوي 0.005 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

– المتوسط الحسابي للفقرة الرابعة " تحديث وسائط المعرفة باستمرار من خلال امتلاك انظمة معلومات ووسائل تخزين متطورة لحفظ المعرفة " يساوي 7.39 (الدرجة الكلية من 10) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 73.93%، قيمة الاختبار 10.23 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) اقل من او تساوي 0.005 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

– المتوسط الحسابي للفقرة السادسة " ربط قواعد بيانات المعرفة بأنظمة الاتصال المتطورة بما يضمن سهولة استرجاعها وتصفحها " يساوي 7.33 (الدرجة الكلية من 10) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 73.33%، قيمة الاختبار 8.40 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) اقل من او تساوي 0.005 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

– المتوسط الحسابي للفقرة الرابعة عشر " رفع القيمة المضافة للمؤسسات الصناعية " يساوي 6.41 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 64.07%، قيمة الاختبار 2.44 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.008 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

– بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 6.92، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 69.23%، قيمة الاختبار 7.36 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) اقل من او تساوي 0.005 لذلك يعتبر مجال " مدى مساهمة منصات المعرفة المفتوحة (Open Knowledge Platforms) في تعزيز وإنجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية " دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال. يعود وجود الموافقة العالية على فقرات " منصات المعرفة المفتوحة "، الى الاهمية الكبيرة التي تحملها المعرفة لدى الطلبة والاكاديميين، حيث ان توافر منصات مفتوحة للمعرفة اللازمة لأداء مهام الاعمال المنوطة بالعاملين في المؤسسات الصناعية والاكاديمية تعتبر من الطرق المهمة لتعزيز الشراكة الاكاديمية الصناعية

الحالية والمستقبلية. توافر هذه المنصات يزيد من قدرة موظفي مؤسسات الاكاديمية والصناعية ويحسن كفاءتهم في القيام بأعمالهم بالشكل المطلوب والذي يحقق أهداف المؤسسات الصناعية والمتمثلة في زيادة الانتاجية ورفع القيمة المضافة للمنتجات والخدمات وتطوير منتجات جديدة والمحافظة على استمرارية واستدامة هذه المؤسسات، كما ان وجود منصات المعرفة المفتوحة يدعم التطور والابداع ويحقق النتائج التي ترغب المؤسسات الصناعية في الوصول اليها في ظل المنافسة الشديدة، وبذلك فان المؤسسات الصناعية تحرص على توفر المعارف لدى موظفيها وتعمل على تطويرها وتنميتها بما في ذلك منصات المعرفة المفتوحة التي يجب ان ترعاها المؤسسات الاكاديمية الحكومية وتعمل على تطويرها مما يسهم في تعزيز وضع المؤسسات الاكاديمية الحكومية التنافسي بين نظيراتها من المؤسسات الاكاديمية العامة والخاصة. بالنظر الى نتائج الدراسة نجد ان منصات المعرفة المفتوحة تعزز الشراكة الاكاديمية الصناعية الحالية والمستقبلية بين المؤسسات الاكاديمية الحكومية والصناعية وذلك من خلال توفير مصادر المعرفة المتنوعة وتشجع المؤسسات الاكاديمية الحكومية على امتلاك أنظمة المعلومات الحديثة ووسائل التخزين المتطورة، وتجعلها حريصة على ربط قواعد بيانات المعرفة بأنظمة الاتصال المتطورة والذي يضمن سهولة تصفح هذه المعارف واسترجاعها. وهذا يدل على ان منصات المعرفة المفتوحة تساعد المؤسسات الأكاديمية الحكومية تعزيز الشراكة الأكاديمية الصناعية، ويجب على المؤسسات الأكاديمية ان تولي منصات المعرفة المفتوحة اهتمام كبير لتكون مصادر رسمية يعتمد عليها الاكاديميين الاخرين في المؤسسات الأكاديمية للاطلاع على الخبرة والمعرفة، بالإضافة لتوفير مصدر معلومات موثوق للمؤسسات الصناعية تعرض تجارب وخبرات وحلول مشاكل فنية.

وبذلك فان نتائج التحليل تدعم نتيجة الفرضية بوجود دور مهم ذو دلالة إحصائية عند $\alpha \leq 0.05$ **لمساهمة منصات المعرفة المفتوحة (Open Knowledge Platforms) في تعزيز وإنجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية** "

ويعزو الباحث ذلك إلى اهمية توفير منصات معرفة مفتوحة وفي مجالات مختلفة تساعد المؤسسات الصناعية على تطوير مواردها المادية والبشرية وتمكنها من استغلالها بالطرق المثلى. خاصة ان اغلب العاملين في المؤسسات الصناعية لديهم حاجة كبيرة ومتكررة في الاطلاع على حلول للمشاكل الفنية التي تواجههم يوميا بالإضافة لتوفير مصدر معلومات خصب ومتاح في أي وقت.

واتفقت هذه النتائج مع دراسة (بخيت، 2009) والتي توكد بضرورة توظيف المعرفة واستخدام التقنية وقد اوصت الدراسة بضرورة العمل على اقامة النشاطات والندوات والمؤتمرات وورش العمل يساعد فيها الاساتذة والطلاب حول مشكلات المجتمع والبيئة المحلية والدولية، واظهار دور الجامعة في مرافق المجتمع لتحقيق التنمية المجتمعية وتوثيقها لتكون مصادر معرفة مفتوحة. كما اتفقت مع دراسة(الزبير، 2011)، والتي اكدت على ضرورة التعاون بين الجامعات والصناعة لتطوير اقتصاد المعرفة وذلك لتطوير البحث العلمي وتحقيق التنمية القابلة للاستدامة من خلال تقديم اطار والعمل على رصد الخدمات المتاحة في مجال العلوم والتقنية، كما اوصت الدراسة بوجوب ان يكون هناك تعاون وربط وثيق بين مؤسسات البحث العلمي والتطوير المتمثلة في المؤسسات الاكاديمية مع قطاعات الانتاج المختلفة لتحقيق التنمية الشاملة، والاهتمام بنشاطات البحث العلمي والتطوير والابتكار والابداع للمساهمة في التقدم الاقتصادي ورفع القدرات والامكانات للكوادر البشرية وتوفير قواعد معلومات للمنتجين في القطاعات الانتاجية. اتفقت ايضاً مع دراسة (Trumbash et al., 2011)، والتي اظهرت نتائجها ان دور الجامعات يكون في نشر المعلومات والتعاون في العملية التكنولوجية، وكذلك الجامعات يمكن ان تقوم بأعمال ابتكارية او تعزز وتدعم اعمال موجودة، حيث يمكن التعرف على نقاط القوة الاقليمية التي ترتكز عليها المزايا التنافسية، كما اتفقت مع دراسة (Gegu et al., 2010)، والتي اكدت الى ان التعليم العالي وانشطة المعاهد المختصة بالبحث تمثل جوهر اقتصاد المعرفة، وان الجامعات لها دور في زيادة القدرة التنافسية وضمان مستوى حياة افضل.

- **تحليل فقرات مجال " الأسباب التي تعترض تفعيل علاقة الشراكة بين المؤسسات الصناعية والأكاديمية الحالية "**

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 6 أم لا. النتائج موضحة في جدول (23).

جدول (23)

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال " الأسباب التي تعترض تفعيل علاقة الشراكة بين المؤسسات الصناعية والأكاديمية "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الترتيب
.1	الاختلاف بين المؤسسات الأكاديمية والصناعية في الرسالة والأولويات.	7.22	1.88	72.22	7.05	*0.000	9
.2	تدني الوعي العام بأهمية الشراكة بين المؤسسات الأكاديمية والصناعية.	7.50	1.71	75.04	9.51	*0.000	2
.3	انعدام اليات تواصل واضحة في المؤسسات الأكاديمية والصناعية تضمن سهولة التواصل والتفاعل.	7.47	1.72	74.75	9.32	*0.000	3
.4	العوامل الخارجية السياسية والاقتصاديةوضعف الاسواق وعدم الحاجة للشراكة.	7.31	1.94	73.05	7.32	*0.000	7
.5	افتقار معظم المؤسسات الأكاديمية والصناعية للمرافق البحثية الكافية.	7.46	1.88	74.58	8.40	*0.000	4
.6	ضعف المعرفة بالتسهيلات والسياسة العامة بخصوص تفعيل برامج الشراكة الأكاديمية الصناعية.	7.40	1.68	73.98	9.04	*0.000	5
.7	الخوف من اكتشاف سر المهنة او الصناعة عند تعزيز الشراكة خاصة في المؤسسات الصناعية.	7.28	2.08	72.80	6.67	*0.000	8
.8	الافتقار للأموال اللازمة لبدء الشراكة بين المؤسسات الأكاديمية والصناعية.	7.51	1.83	75.08	8.94	*0.000	1
.9	تدني وجود حاجة لتفعيل الشراكة خاصة ان المواد الخام مستوردة من الخارج والمعدات لها عقود صيانة ودعم من الشركة المصنعة.	7.33	1.64	73.31	8.82	*0.000	6
.10	ضعف الثقة في قدرة الكوادر البشرية الموجودة في المؤسسات الأكاديمية لتطوير المؤسسات الصناعية.	7.13	1.58	71.27	7.74	*0.000	10
	جميع فقرات المجال معاً	7.36	1.31	73.62	11.31	*0.000	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

من جدول (23) يمكن استخلاص ما يلي:

– المتوسط الحسابي للفقرة الثامنة " الافتقار للأموال اللازمة لبدء الشراكة بين المؤسسات الأكاديمية والصناعية " يساوي 7.51 (الدرجة الكلية من 10) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 75.08%، قيمة الاختبار 8.94 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) **اقل من او** تساوي 0.005 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

– المتوسط الحسابي للفقرة الثانية " تدني الوعي العام بأهمية الشراكة بين المؤسسات الأكاديمية والصناعية " يساوي 7.50 (الدرجة الكلية من 10) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 75.04%، قيمة الاختبار 9.51 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) **اقل من او** تساوي 0.005 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

– المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة " انعدام اليات تواصل واضحة في المؤسسات الأكاديمية والصناعية تضمن سهولة التواصل والتفاعل " يساوي 7.47 (الدرجة الكلية من 10) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 74.75%، قيمة الاختبار 9.32 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) **اقل من او** تساوي 0.005 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

– المتوسط الحسابي للفقرة العاشرة " ضعف الثقة في قدرة الكوادر البشرية الموجودة في المؤسسات الأكاديمية لتطوير المؤسسات الصناعية " يساوي 7.13 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 71.27%، قيمة الاختبار 7.74 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

– بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 7.36، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 73.62%، قيمة الاختبار 11.31 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) **اقل من او** تساوي 0.005 لذلك يعتبر مجال " الأسباب التي تعترض تفعيل علاقة الشراكة بين المؤسسات الصناعية والأكاديمية " دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال. وهذا يدل على ان ضعف الموارد المادية والافتقار للأموال اللازمة لتعزيز الشراكة

الأكاديمية الصناعية يعتبر من اهم المسببات التي تعترض تفعيل الشراكة نظراً لان المؤسسات الأكاديمية الحكومية تمر بأزمات مالية صعبة ولا يتوفر لديها الامكانيات لخلق هذا النوع من الشراكة، اضافة لضعف التمويل الدولي في هذا الجانب. من ناحية اخرى فان المؤسسات الصناعية لا يتوفر لديها الرغبة الجادة في توفير الاموال اللازمة لتطوير الشراكة.

ويعزو الباحث ذلك إلى ثقافة مالكي واصحاب المؤسسات الصناعية والذين يعتبرون ان توفير الاموال لتعزيز الشراكة بين مؤسساتهم والمؤسسات الاكاديمية أمر غير مقبول، ولا يقع ضمن الاولويات، وهذا يرجع الى الظروف المادية الصعبة التي يعاني منها اصحاب المؤسسات الصناعية.

واتفقت هذه النتائج مع بعض الدراسات كدراسة (برقاوي،2008) والتي تؤكد ضعف رغبة المؤسسات الانتاجية في تكاليف المشاريع البحثية، والعلاقة الفاترة بين الجامعات والقطاع الخاص.

الفرضية السادسة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات استجابات أفراد العينة حول تعزيز الشراكة الأكاديمية – الصناعية لتحقيق التنمية المستدامة تعزى إلى المعلومات الشخصية (الجنس، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، التخصص، جهة الحصول على أعلى درجة أكاديمية(بلد التخرج)، سنوات الخبرة).

تم استخدام اختبار " T لعينتين مستقلتين" لمعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية وهو اختبار معلمي يصلح لمقارنة متوسطي مجموعتين من البيانات. كذلك تم استخدام اختبار " التباين الأحادي " لمعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية وهذا الاختبار معلمي يصلح لمقارنة 3 متوسطات أو أكثر.

ويشتق من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

- **توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات استجابات أفراد العينة حول تعزيز الشراكة الأكاديمية – الصناعية لتحقيق التنمية المستدامة تعزى إلى الجنس.**

من النتائج الموضحة في جدول (24) تبين أن القيمة الاحتمالية (.Sig) المقابلة لاختبار" T – لعينتين مستقلتين " أكبر من مستوى الدلالة 0.05 لجميع المجالات، وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة تعزى إلى الجنس.

ويعزو الباحث ذلك إلى خضوع عينة الدارسة في مؤسسات التعليم العالي الحكومية الى اساليب واحدة، وهذا يودي الى تقديرات متقاربة ومتشابهة بين افراد العينة اضافة لذلك فان هناك قوانين وانظمة موحدة يلتزم بها الموظفين الأكاديميين العاملين في مؤسسات التعليم العالي الحكومية بغض النظر عن جنسهم. بجانب ذلك يرى الباحث ان الموظفين الأكاديميين من النوعين (ذكر، انثى) لديهم طموح واحد في تحسين اوضاعهم الأكاديمية.

جدول (24): نتائج اختبار" T – لعينتين مستقلتين " – الجنس

المجال	المتوسطات		قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)
	ذكر	أنثى		
دور التعليم التعاوني في تعزيز وإنجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية.	6.96	7.43	-1.231	0.221
مدى قدرة التعليم المستمر طويل الأمد في تعزيز وإنجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية.	6.65	6.92	-0.737	0.463
دور البحث العلمي في تعزيز وإنجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية.	6.72	7.30	-1.644	0.103
دور التدريب العملي في تعزيز وإنجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية	6.81	7.09	-0.780	0.437
مدى مساهمة منصات المعرفة المفتوحة في تعزيز وإنجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية.	6.84	7.35	-1.540	0.126
الأسباب التي تعترض تفعيل علاقة الشراكة بين المؤسسات الصناعية والأكاديمية.	7.37	7.34	-1.433	0.155
جميع المجالات معا	6.88	7.25	0.102	0.919

- **توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات استجابات أفراد العينة حول تعزيز الشراكة الأكاديمية – الصناعية لتحقيق التنمية المستدامة تعزى إلى المؤهل العلمي.**

من النتائج الموضحة في جدول (25) تبين أن القيمة الاحتمالية (.Sig) المقابلة لاختبار" T – لعينتين مستقلتين " أكبر من مستوى الدلالة 0.05 لجميع المجالات، وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة تعزى إلى المؤهل العلمي.

ويعزو الباحث ذلك إلى اهتمام الاكاديميين بالاستجابة لبنود الاستبانة بغض النظر عن اختلاف مؤهلاتهم العلمية.

جدول (25): نتائج اختبار" T – لعينتين مستقلتين " – المؤهل العلمي

المجال	المتوسطات		قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)
	محاضر/ ماجستير	أستاذ مساعد فما فوق		
دور التعليم التعاوني في تعزيز وإنجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية.	7.06	6.93	0.370	0.712
مدى قدرة التعليم المستمر طويل الأمد في تعزيز وإنجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية.	6.79	6.22	1.619	0.108
دور البحث العلمي في تعزيز وإنجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية.	6.92	6.36	1.595	0.113
دور التدريب العملي في تعزيز وإنجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية	6.94	6.45	1.382	0.170
مدى مساهمة منصات المعرفة المفتوحة في تعزيز وإنجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية.	6.95	6.78	0.525	0.601
الأسباب التي تعترض تفعيل علاقة الشراكة بين المؤسسات الصناعية والأكاديمية.	7.45	6.92	1.692	0.093
جميع المجالات معا	7.01	6.60	1.429	0.156

- **توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات استجابات أفراد العينة حول تعزيز الشراكة الأكاديمية – الصناعية لتحقيق التنمية المستدامة تعزى إلى المسمى الوظيفي.**

من النتائج الموضحة في جدول (26) تبين أن القيمة الاحتمالية (.Sig) المقابلة لاختبار" T – لعينتين مستقلتين " أكبر من مستوى الدلالة 0.05 لجميع المجالات، وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة تعزى إلى المسمى الوظيفي.

ويعزو الباحث ذلك إلى وضوح الرؤية في مؤسسات التعليم العالي الحكومية لدى الاكاديميين العاملين والذي ظهر واضحا عند موافقة آرائهم بخصوص الشراكة الأكاديمية الصناعية رغم اختلاف مسمياتهم الوظيفية.

جدول (26): نتائج اختبار" T – لعينتين مستقلتين " – المسمى الوظيفي

المجال	المتوسطات		قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)
	محاضر أكاديمي	رئيس قسم أكاديمي فما فوق		
دور التعليم التعاوني في تعزيز وإنجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية.	7.04	7.07	-0.076	0.939
مدى قدرة التعليم المستمر طويل الأمد في تعزيز وإنجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية.	6.72	6.54	0.471	0.638
دور البحث العلمي في تعزيز وإنجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية.	6.83	6.75	0.222	0.825
دور التدريب العملي في تعزيز وإنجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية	6.89	6.68	0.555	0.580
مدى مساهمة منصات المعرفة المفتوحة في تعزيز وإنجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية.	6.85	7.30	-1.288	0.200
الأسباب التي تعترض تفعيل علاقة الشراكة بين المؤسسات الصناعية والأكاديمية.	7.39	7.23	0.473	0.637
جميع المجالات معا	6.94	6.94	-0.014	0.989

- **توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات استجابات أفراد العينة حول تعزيز الشراكة الأكاديمية – الصناعية لتحقيق التنمية المستدامة تعزى إلى التخصص.**

من النتائج الموضحة في جدول (27) تبين أن القيمة الاحتمالية (.Sig) المقابلة لاختبار" التباين الاحادي " أكبر من مستوى الدلالة 0.05 لجميع المجالات، وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة تعزى إلى التخصص.

ويعزو الباحث ذلك إلى نوع التخصص لم يؤثر في الاستجابة لأداة الدراسة مع الاخذ بعين الاعتبار ان افراد العينة من اصحاب التخصصات الانسانية (العلوم الادارية والمالية) والتخصصات العلمية (الهندسة والحاسوب) وهذا لم يؤثر مع اختلاف ميول واهتمامات افراد التخصصين.

جدول (27): نتائج اختبار" التباين الاحادي " – التخصص

المجال	المتوسطات			قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)
	إدارة	هندسة	حاسوب		
دور التعليم التعاوني في تعزيز وإنجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية.	6.71	7.35	7.15	2.117	0.125
مدى قدرة التعليم المستمر طويل الأمد في تعزيز وإنجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية.	6.54	6.90	6.63	0.717	0.490
دور البحث العلمي في تعزيز وإنجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية.	6.63	7.01	6.88	0.826	0.440
دور التدريب العملي في تعزيز وإنجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية	6.65	7.04	6.92	0.850	0.430
مدى مساهمة منصات المعرفة المفتوحة في تعزيز وإنجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية.	6.58	7.21	7.10	2.807	0.065
الأسباب التي تعترض تفعيل علاقة الشراكة بين المؤسسات الصناعية والأكاديمية.	7.21	7.58	7.28	0.989	0.375
جميع المجالات معا	6.70	7.18	6.99	1.919	0.151

- **توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات استجابات أفراد العينة حول تعزيز الشراكة الأكاديمية – الصناعية لتحقيق التنمية المستدامة تعزى إلى جهة الحصول على أعلى درجة أكاديمية.**

من النتائج الموضحة في جدول (28) تبين أن القيمة الاحتمالية (.Sig) المقابلة لاختبار" T – لعينتين مستقلتين " أكبر من مستوى الدلالة 0.05 لجميع المجالات، وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة تعزى إلى جهة الحصول على أعلى درجة أكاديمية.

ويعزو الباحث ذلك إلى ان برامج الدراسات العليا الاجنبية والعربية متقاربة من حيث المساقات الدراسية وطريقة التحصيل العلمي اضافة الى ان اغلب الجامعات العربية والاجنبية تعتمد اللغات الانجليزية كلغة رسمية في تدريس المساقات. بجانب ذلك فان اغلب الجامعات العربية والاجنبية لديها برامج تعاون مع المؤسسات الصناعية وسوق العمل.

جدول (28): نتائج اختبار" T – لعينتين مستقلتين " – جهة الحصول على أعلى درجة أكاديمية

المجال	المتوسطات		قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)
	عربية	أجنبية		
دور التعليم التعاوني في تعزيز وإنجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية.	6.89	7.39	-1.633	0.105
مدى قدرة التعليم المستمر طويل الأمد في تعزيز وإنجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية.	6.77	6.52	0.827	0.410
دور البحث العلمي في تعزيز وإنجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية.	6.78	6.93	-0.520	0.604
دور التدريب العملي في تعزيز وإنجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية	6.85	6.87	-0.060	0.952
مدى مساهمة منصات المعرفة المفتوحة في تعزيز وإنجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية.	6.90	6.98	-0.303	0.763
الأسباب التي تعترض تفعيل علاقة الشراكة بين المؤسسات الصناعية والأكاديمية.	7.32	7.46	-0.499	0.619
جميع المجالات معا	6.91	7.01	-0.454	0.650

- **توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات استجابات أفراد العينة حول تعزيز الشراكة الأكاديمية – الصناعية لتحقيق التنمية المستدامة تعزى إلى سنوات الخبرة.**

من النتائج الموضحة في جدول (29) تبين أن القيمة الاحتمالية (.Sig) المقابلة لاختبار" التباين الاحادي " أكبر من مستوى الدلالة 0.05 لجميع المجالات، وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة تعزى إلى سنوات الخبرة.

ويعزو الباحث ذلك إلى ان الأكاديميين العاملين في مؤسسات التعليم العالي الحكومية من محاضرين ورؤساء اقسام اكاديمية يسعون لدمج الاكاديميين الجدد في المؤسسة ليكونوا قادرين على اداء اعمالهم بشكل فعال وهذا يرجع الى ان الموظفين الجدد اكتسبوا معرفة ومهارات جديدة في التعليم المعاصر مكنتهم من التماشي مع متطلبات العصر الحديث بعكس الأكاديميين ذوي الخبرة الطويلة والذين اكتسبوا المعلومات والمعرفة والمهارات الادارية عن طريق سنوات الخبرة والدورات التدريبية ولهذا لم يكن هناك اختلاف في تقديرات العينة.

جدول (29): نتائج اختبار" التباين الاحادي " – سنوات الخبرة

المجال	المتوسطات			قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)
	أقل من 5 سنوات	من 5- 10 سنوات	أكثر من 10 سنوات		
دور التعليم التعاوني في تعزيز وإنجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية.	7.49	6.71	7.25	2.402	0.095
مدى قدرة التعليم المستمر طويل الأمد في تعزيز وإنجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية.	6.89	6.74	6.60	0.262	0.770
دور البحث العلمي في تعزيز وإنجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية.	6.86	6.61	7.02	1.045	0.355
دور التدريب العملي في تعزيز وإنجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية	7.20	6.68	6.93	0.849	0.430
مدى مساهمة منصات المعرفة المفتوحة في تعزيز وإنجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية.	7.44	6.77	6.92	1.384	0.255
الأسباب التي تعترض تفعيل علاقة الشراكة بين المؤسسات الصناعية والأكاديمية.	7.31	7.11	7.64	2.137	0.123
جميع المجالات معا	7.19	6.76	7.05	1.186	0.309

الفصل السادس
النتائج والتوصيات

مقدمة.

6.1 : النتائج.

6.2 : التوصيات.

مقدمة:

يعرض هذا الفصل ملخصا لاهم نتائج الدراسة في ضوء ما خلصت اليه الدراسة الميدانية، مع ربطها بالاطار النظري والدراسات السابقة، وقد هدفت الدراسة بشكل رئيسي الى دراسة واقع الشراكة الاكاديمية الصناعية وآفاق تعزيزها المستقبلية في فلسطين من خلال اجراء دراسة ميدانية على مؤسسات التعليم العالي الحكومية في قطاع غزة، كما يعرض الفصل جملة من التوصيات التي يقترحها الباحث في ضوء النتائج والتي يستفيد منها الاكاديميين والمسئولين في مؤسسات التعليم العالي الحكومية بحيث تساعد في تعزيز امكانياتها وزيادة فرص تحقيق الشراكة الحقيقية الفاعلة.

6.1 : نتائج الدراسة:

1. وجود دور مهم للعناصر التي تم دراستها والمتمثلة في التعليم التعاوني، التعليم المستمر مدى الحياة، التدريب العملي، البحث العلمي ومنصات المعرفة المفتوحة في تعزيز الشراكة الأكاديمية– الصناعية الحالية والمستقبلية، حيث ان هناك بعض العناصر واقعية و مطبقة حالياً في المؤسسات الاكاديمية الحكومية والتي تتمثل في التعليم المستمر مدى الحياة، والتدريب العملي، والبحث العلمي ومنصات المعرفة المفتوحية، اضافة لذلك هناك عنصر غير مطبق في المؤسسات الاكاديمية الحكومية وهو التعليم التعاوني واظهرت الدراسة أهميته في تعزيز الشراكة الاكاديمية الصناعية المستقبلية.
2. تطبيق التعليم التعاوني بين المؤسسات الأكاديمية والصناعية سيعمل على الزام المؤسسات الأكاديمية بضرورة توفير البنى التحتية اللازمة من مختبرات متخصصة ومكتبات تساعد الطلبة لاستخدامها في حل المشاكل الفنية، والتي تواجه المؤسسات الصناعية.
3. اكدت الدراسة ان تطبيق التعليم التعاوني والبحث العلمي سيساعد المؤسسات الأكاديمية في اقتراح مواضيع مرتبطة بسوق العمل لإضافتها في المناهج الأكاديمية.
4. كافة عناصر النموذج المقترح لها دور واضح في تحقيق متطلبات المؤسسات الصناعية والتي تتمثل في تحسين وتطوير منتجات جديدة، زيادة الانتاجية، رفع القيمة المضافة للمؤسسات الصناعية، وتحقيق استدامة واستمرارية المؤسسات الصناعية حيث تراوح المتوسط الحسابي النسبي لدور عناصر النموذج المقترح في تحقيق هذه المتطلبات بين (62.80 %) و (68.98 %) وهذا يدلل على ان عناصر النموذج المقترح ستحقق متطلبات المؤسسات الصناعية.

5. برامج التعليم المستمر مدى الحياة والتي تنفذ في المؤسسات الأكاديمية الحكومية لها دور مهم في اعداد الدراسات لتحديد الاحتياجات التدريبية للاكاديميين والطلبة.
6. اكدت الدراسة قدرة برامج التعليم المستمر مدى الحياة في تطوير قدرات الطلبة المتدربين للانطلاق نحو الابتكار والابداع والارتقاء بمستوى الاداء المهني للاكاديميين، وهذا يدل على اهمية التركيز على برامج التعليم المستمر وتطويرها وتحديثها لتبقى مواكبة للتطورات والتغيرات المتسارعة في سوق العمل.
7. اظهرت الدراسة دور مشاريع البحث العلمي المشتركة بين المؤسسات الأكاديمية والصناعية في اقتراح مواضيع جديدة لإضافتها في المناهج الأكاديمية
8. التدريب العملي له دور واضح في تمكين المؤسسات الأكاديمية من موائمة مناهجها لتلبية احتياجات المؤسسات الصناعية وسوق العمل من مواضيع نوعية مرتبطة بسوق العمل وتطبيق المواضيع المميزة في المناهج.
9. اكدت الدراسة ان منصات المعرفة المفتوحة تساعد الاكاديميين من الحصول على المعرفة من المصادر الخارجية المتنوعة والتي تمكنهم من ايجاد حلول للمشاكل الفنية في سوق العمل.
10. اظهرت الدارسة ان اهم الاسباب التي تعترض تفعيل الشراكة بين المؤسسات الأكاديمية والصناعية هو الافتقار للأموال اللازمة لبدء الشراكة الحقيقية والفعالة واقل الاسباب اهمية من وجهة نظر الاكاديميين هو ضعف ثقة المؤسسات الصناعية في قدرات الكوادر البشرية الموجودة في مؤسساتهم.
11. الدرجة الكلية لمحور دور التعليم التعاوني (Cooperative Education) في تعزيز وإنجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية حصل على متوسط الحسابي نسبي (70.41 %).
12. الدرجة الكلية لمحور مدى قدرة التعليم المستمر طويل الأمد (Long Life Learning) في تعزيز وإنجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية حصل على متوسط حسابي نسبي (66.95%).
13. الدرجة الكلية لمحور دور البحث العلمي (Scientific Research) في تعزيز وإنجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية حصل على متوسط حسابي نسبي (68.22%).
14. الدرجة الكلية لمحور دور التدريب العملي (Practical Training) في تعزيز وإنجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية حصل على متوسط حسابي نسبي (68.54%).

15. الدرجة الكلية لمحور مدى مساهمة منصات المعرفة المفتوحة (Open Knowledge Platforms) في تعزيز وإنجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية حصل على متوسط حسابي نسبي (69.23%).
16. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة تعزى إلى (الجنس- المؤهل العلمي- المسمى الوظيفي – التخصص- جهة الحصول على اعلى درجة اكاديمية- سنوات الخبرة).

6.2 توصيات الدراسة:

6.2.1 توصيات عملية:

1. اعتماد عناصر الدراسة المقترحة والمتمثلة في التعليم التعاوني، التعليم المستمر طويل الامد، البحث العلمي، التدريب العملي و منصات المعرفة المفتوحة كنموذج متكامل لتعزيز الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي الأكاديمية الحكومية والمؤسسات الصناعية.
2. تطبيق برنامج التعليم التعاوني بشكل رسمي كخيار استراتيجي في مؤسسات التعليم العالي الحكومية لتعزيز الشراكة الأكاديمية الصناعية خاصة انه مطبق في بعض جامعات الضفة الغربية وغير مطبق في أي جامعات قطاع غزة.
3. ضرورة توفير البنى التحتية اللازمة من مختبرات ومكتبات في المؤسسات الأكاديمية مما يساعد في تطبيق التعليم التعاوني وكافة عناصر النموذج المقترح، وبدون توفر البنى التحتية الملائمة سيكون هناك صعوبة كبيرة في حل المشاكل الفنية التي تواجه المؤسسات الصناعية خاصة ان اغلب هذه المشاكل فنية.
4. ضرورة توجيه البحث العلمي وابحاث ومشاريع الطلبة نحو حاجة المؤسسات الصناعية الحقيقية التطويرية وحل الاشكاليات الفنية التي تواجههم وتعيق عملهم بشكل يومي.
5. ضرورة التركيز على برامج التعليم المستمر مدى الحياة في تطوير قدرات الاكاديميين والطلبة لمواكبة التغيرات المتسارعة في سوق العمل الصناعي من خلال اعداد الدراسات الحديثة والجديدة للاحتياجات التدريبية والتي يتطلب من الاكاديميين والطلبة معرفتها واتقانها.

6. ضرورة التركيز على التدريب العملي ومتابعته بالشكل المطلوب والذي يمكن المؤسسات الأكاديمية من موائمة مناهجها لتلبية احتياجات سوق العمل والاعتماد على تصميم مناهج تركز على الكفايات واكساب الخريجين مهارات نوعية والابتعاد عن المناهج التقليدية التي تعمل على توفير خريجين تقليدين.
7. تحفيز الاكاديميين لنشر المعارف والخبرات التي يمتلكونها من خلال منصات المعرفة المفتوحة والتي تساعد العاملين في المؤسسات الأكاديمية والصناعية من الحصول على المعلومات التي يحتاجونها لحل اشكاليات العمل بسهولة ويسر وفي الوقت الذي يحتاجونه.
8. ضرورة ان تقوم المؤسسات الأكاديمية الحكومية بالتواصل مع المؤسسات الدولية للحصول على مشاريع لتمويل برامج تعزيز الشراكة الأكاديمية الصناعية وتلبية متطلبات المؤسسات الصناعية.
9. انشاء مجلس اكاديمي يمثل مؤسسات التعليم العالي الحكومية للتنسيق مع المؤسسات الصناعية تمثل فيه كل المؤسسات الأكاديمية الحكومية.
10. انشاء وحدة ارتباط واتصال مع المؤسسات الصناعية والقطاع الخاص في كل مؤسسة اكاديمية حكومية على نفس تجربة الجامعة الاسلامية والكلية الجامعية للعلوم التطبيقية.

6.2.2 توصيات نظرية لدراسات مقترحة مستقبلية:

في ضوء دراسة الباحث والنتائج التي توصل اليها، فان الباحث يقترح:

1. تطبيق نموذج الدراسة المقترح على المؤسسات الصناعية المؤهلة لعمل شراكة من حيث الانظمة والبنى التحتية والكادر البشري.
2. اقتراح برامج تعمل على تحفيز المؤسسات الصناعية لتمويل مشاريع البحث العلمي.
3. ضرورة قيام المؤسسات الأكاديمية الحكومية بالتعاون مع المؤسسات الصناعية بتوفير بيئة عمل مناسبة تمكن الاكاديميين والباحثين من اجراء التجارب واكتساب الخبرات وتحقيق اهداف المؤسسات الصناعية.
4. ضرورة قيام المؤسسات الأكاديمية الحكومية بعمل دراسات مسحية عن المؤسسات الصناعية واحتياجاتها ومتطلباتها من تطوير مناهج وغيرها.
5. ان تقوم المؤسسات الأكاديمية الحكومية بتطوير ومراجعة سياساتها المتعلقة ببناء الشراكات الأكاديمية الصناعية مما يساعد في تطوير كفاءة خريجيها ومحاضريها.

المراجع:

- اية من القران الكريم.

أولاً: المراجع العربية

1. ابو شمالة، فرج (2014):" **المؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص: نحو الشراكة والتكامل**". ورقة مقدمة لشؤون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
2. إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية، الغرف التجارية الصناعية بالمملكة العربية السعودية، 1998م.
3. إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية، تعاون أعضاء هيئة التدريس مع القطاعات الأخرى (القطاع الخاص) بحث منشور في ندوة التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية، مجلس الغرف التجارية في المملكة العربية السعودية، الرياض، 1998م.
4. إدارة الدراسات والتطوير الجامعي، برنامج تطوير خدمات البحث العلمي، جامعة الملك سعود، الرياض، 1998م.
5. الاغا، ناصر و حرارة، محي الدين (2013):" **اجراءات توجيه مشاريع التخرج في الجامعة الفلسطينية لتلبية متطلبات التنمية** "، ورقة عمل مقدمة الى الورشة العلمية حول تقويم مادة مشروع التخريج في الكليات والجامعات التي،قسم البحث العلمي بكلية فلسطين التقنية، دير البلح، 2013/2/27.
6. الأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، الاستدامة البيئية الحضرية،(2011.
7. الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مشاركة المجتمعات المحلية في التنمية الحضرية في منطقة الأسكوا، نيويورك، 1998.
8. اوكيل، سعيد (1992):"**وظائف ونشاطات المؤسسة الصناعية** "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
9. البارود، نعيم(2005): "**متطلبات التنمية المستدامة والمتكاملة من المؤشرات الإحصائية**"، الجامعة الإسلامية، غزة.

10. بانوري، طارق و هايدن،غوران و جوما، كاليستوس و ريفيرا، مارسي (1995): "**التنمية البشرية المستدامة من المفهوم النظري إلى التطبيق**"، ورقة عمل للمناقشة مقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
11. بخيت، ابراهيم (2009): " **الجامعات العربية ودورها في خدمة المجتمع المعرفي والتنموي والتقني** "، الجامعة الاسلامية، فلسطين، غزة.
12. برقاوي، خالد (2008): " **اسهامات الجامعات السعودية في تحقيق برامج التنمية الشاملة** "، بحوث المؤتمر السادس للتعليم العالي ومتطلبات التنمية: نظرة مستقبلية، كلية التربية، جامعة البحرين.
13. الثلثي، نور الدين (2009):" **الحاجة الى رؤية متكاملة لمسألة التنمية** "، ليبيا.
14. الجدبة، فوزي (2009): " **دور الجامعات العربية في التنمية الاقتصادية 2009**"، الجامعة الاسلامية، فلسطين، غزة.
15. الجرجاوي، زياد(2010). **القواعد المنهجية لبناء الاستبيان**، الطبعة الثانية، مطبعة أبناء الجراح، فلسطين.
16. الجعبري، ماهر (2010): "**توجيه مشاريع الطلبة نحو الصناعة الفلسطينية لأجل التطوير الأكاديمي والصناعي"، جامعة بوليتكنك فلسطين**، الخليل، فلسطين.
17. الجعفري، محمود و لافي، دارين، (2006):" **مدى التلاؤم بين خريجي التعليم العالي الفلسطيني ومتطلبات سوق العمل الفلسطينية"**، منتدى شارك الشبابي، فلسطين، رام الله.
18. الجعفري، محمود واخرون (2008):" **دور البحث والتطوير في تعزيز القدرة التنافسية للقطاع الخاص الفلسطيني**"، ابحاث السياسات، الاقتصادية الفلسطيني، ماس، رام الله، فلسطين.
19. الجلال، عبد العزيز (1985):" **التربية والتنمية**"، الدار التربوية للدراسات والاستشارات، الرياض.
20. الجلال، عبد العزيز(1985): " **تربية اليسر وتخلف التنمية**"، عالم المعرفة، الكويت.
21. جورج قرم، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التنمية البشرية المستدامة والاقتصاد الكلي – حالة العالم العربي، سلسلة دراسات التنمية البشرية رقم 6.
22. الجوهري، محمد (1978): "**علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث**"، دار المعارف، القاهرة.

23. الحبيب، فائز (1985):" **نظريات التنمية والنمو الاقتصادي**"، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، الرياض.

24. الحبيب، مصدق (1981):" التعليم والتنمية الاقتصادية"، بغداد.

25. الحسني، علي (2012)، دور الجامعات العراقية في تنمية الفرد والمجتمع، مجلة الجامعة العراقية، السنة التاسعة عشر، العراق.

26. حراحشة،فواز ياسين (2009)":"**دور جامعة اليرموك في خدمة المجتمع من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس فيها**"،مجلة علوم انسانية، ص2 ،، السنة السادسة، العدد40 .

27. الحقيل، سليمان (1404هـ): "**سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية، أسسها وأهدافها ووسائل تحقيقها**"، دار اللواء للنشر والتوزيع، الرياض.

28. الحمداني، موفق (2006): **مناهج البحث العلمي**، الأردن، عمان، مؤسسة الوراق للنشر.

29. الحياري، نانسي (2001): " **دور اعضاء هيئة التدريس في الجامعات الاردنية لمواجهة الحاجات المستقبلية للمجتمع المحلي** "، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، اربد، الاردن.

30. الخطيب، محمد (1416هـ): " **التنسيق بين مراكز البحث العلمي في الجامعات السعودية**"، جامعة الملك سعود، الرياض.

31. دكدوك (2012): " **العلاقة التكاملية بين التعليم والتنمية– دراسة تحليلية لدور التعليم الجامعي في التنمية** "، بحث مقدم الى المؤتمر الدولي السادس، مؤتمر ادارة المعرفة بمؤسسات التعليم العالي العربية، 5–6 ديسمبر 2013.

32. ذيب.، ريده و مهنا، سليمان(2009):" **التخطيط من أجل التنمية المستدامة**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد الخامس والعشرون.

33. الزبير، فوزية (2011): " **التعاون بين الجامعات والصناعة نحو اقتصاد المعرفة لتطوير البحث العلمي وتحقيق التنمية القابلة للاستدامة** "، دراسة مقدمة لمنتدى الشراكة المجتمعة في محال البحث العلمي " صناعة البحث العلمي في المملكة، المتعقد من 26–27 ابريل 2011، جامعة الاميرية نورة بنت عبد الرحمن، الرياض، السعودية.

34. سعيد، سيد أحمد(1998): " **تعاون أعضاء هيئة التدريس مع القطاع الخاص**"، بحث منشور في ندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، وزارة التعليم العالي، الرياض.

35. شبانه، زكي (1973):" **دور الجامعات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية**"، بحث منشور في المؤتمر العام الثاني للجامعات العربية بالقاهرة، اتحاد الجامعات العربية.
36. طلبة، مصطفى (1973):" **البحث العلمي في خدمة المجتمع** "، بحث منشور في المؤتمر العام الثاني لاتحاد الجامعات العربية، المنعقد بجامعة القاهرة، اتحاد الجامعات العربية.
37. طيب، اسامة و فطاني، محمد و الفيلالي، عصام (2005): "**الشراكة بين القطاع الخاص والجامعات في الابحاث**"، جامعة الملك عبدالعزيز، السعودية.
38. عبد الجواد، نور الدين و متولي، مصطفى (1415هـ):" **واقع التنمية وخطواتها المستقبلية في دول مجلس التعاون ودور التربية في تلبية احتياجاتها**"، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض.
39. عبد الرحمن، محمد عمر (1406هـ)**:" دراسة واقع وتوجيهات البحث العلمي والتطور التكنولوجي في الجامعات العربية"** ،مجلة اتحاد الجامعات العربية، العراق.
40. عبيدات،ذوقان واخرون (1997):" **البحث العلمي** "،دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان.
41. عبيدات، ذوقان وعدس، عبد الرحمن، وعبد الحق، كايد (2001). **البحث العلمي– مفهومه وأدواته وأساليبه**، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان.
42. علوان، طه (2003): " **الجامعات ودور البحث العلمي في خدمة التنمية** "، كلية العلوم الادارية جامعة عدن، الجمهورية اليمنية.
43. عواد، يوسف (2010): " **دليل المسؤولية المجتمعية للجامعات**"، جامعة القدس المفتوحة، رام الله، فلسطين.
44. فورتر، بيتر (1987): "**المخطط والتعليم مدى الحياة**"، ترجمة ك. بطوورس، مجلة التربية الجديدة . العدد 15، ص 129 . 130.
45. كسناوي، محمود(2001):" **توجيه البحث العلمي في الدراسات العليا في الجامعات السعودية لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية**"، ندوة الدراسات العليا بالجامعات السعودية، جامعة الملك عبدالعزيز، السعودية.
46. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التنمية البشرية المستدامة في ظل العولمة: التحدي العربي، سلسلة دراسات التنمية البشرية (10)، الأمم المتحدة.

47. مشروع بيت لحم (2006): " **استدامة بيئية نحو حياه أفضل** "، معهد الأبحاث التطبيقية– اريج، القدس.
48. مقداد، محمد (2011): "**دور برامج ماجستير كلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة في المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية في فلسطين**"، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين.
49. منصور، محمد (2014):" **واقع منفعة أبحاث برنامج ماجستير إدارة الأعمال بين النظرية والتطبيق على التطور التنظيمي**"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة.
50. موسشيت، دوجلاس (2000): " **مبادئ التنمية المستدامة**"، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر.
51. الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، لجنة معايير المحاسبة، معيار تكاليف البحث والتطوير،1998.
52. اليونسكو(1985):" **تدريب مربي المعلمين**"، ترجمة اليونسكو الإقليمي في البلاد العربية . عمان . مطبعة جمعية عمال المطابع التعاونية، ص79 . 80.

ثانياً: المراجع الاجنبية:

1. A. Abu Hanieh, S. Abd-Elall, P. Krajinik, and A. Hasan (2014), "**Industry-Academia Partnership for sustainable Development in Palestine**", Presented at 12th Global Conference on Sustainable Manufacturing, Universiti Teknologi Malaysia , Malaysia.
2. A.Aslan Sendogdu & Ahmet Diken (2013**):" A research on the problems encountered in the collaboration between university and industry",** 9th International Strategic Management Conference, Necmettin Erbakan University, Konya, Turkey.
3. **Adams, Duane A.** (1997):**Research Planning. Research Retreat Presentation (Feb 97), Carnegie Mellon University**, Pittsburgh, PA.
4. Adriana Jaramillo, Alan Ruby, FabriceHenard, and HafedhZaafrane (2013):" Issues Associated with Skills Formation and Mobility",World Bank, Internationalization of Higher Education in MENA: Policy, Report No: 63762-MNA.
5. Adriana Jaramillo, Alan Ruby,fabric Henared and Hafedh Tadfianc (2013):" **Policy issues Associated with skills formation and**

mobility", World bank ,international of Higher Education in MENA, rep No.:63762-MENA.

6. Anil Kumar, Robert Horton, David Munro and George Sargent (2002):" **LESSONS FROM BUILDING AN ACADEMIC-INDUSTRY PARTNERSHIP CONSORTIUM: A FRAMEWORK FOR DEVELOPMENT**", The University of Wisconsin, Whitewater.
7. Bagyo Moeliodihardjo, Biemo Soemardi, Satryo Brodjonegoro & Sachi Hatakenaka(2012):" **University, Industry, and Government partnership: its present and future challenges in Indonesia**", Presented at 10th Triple Helix Conference, University of Indonesia ,Indonesia.
8. Beckman, K., Coulter, N., Khajenoori, S., & Mead, N. (1997): "I**ndustry/ University Collaborations: Closing the Gap Between Industry and Academia"**, IEEE Software.
9. Claudia De Fuentes & Gabriela Dutrénit (2012): **" Best channels of academia–industry interaction for long-term benefit"**, University of Malaya, Malaysia.
10. **Clayton, Mark (**2001):" Features, Learning: Corporate cash & campus labs; The credibility of university research is on the line as industry steps up its funding. [Pharm-policy] Christian Science Monitor on Corporate/University collaborations The Christian Science Monitor
11. Colm O'Kane (2010): " **Bridging the Gap between Academics and Industry**" , Dublin Institute of Technology,Dublin.
12. Ducret, B (1978):" **Some Observations in the Light of the Experience of the University of Geneva in Life long Education and University Resources Paris**", University of Paris, France, p. 80.
13. Emilia Gegu and Mihaela Muresan (2010):" **Universities – Drivers for regional innovation culture and competitiveness", US-China Education Review, Vol.(7)**,No.(2).
14. Government-University-Industry Research Roundtable (2000):" **Report of a Workshop Overcoming Barriers to Collaborative Research**". National Academy Press, Washington D.C.
15. Gunasekara, Chrys (2006):" **Reframing the role of Universities in the development of Regional Innovation Systems**", the journal of technology transfer 31(1).
16. Kent Hill (2006):" **University research and local economic development**".

17. **Levine, Daniel S.** (2003):The UC Discovery Grant - News and Events, San Francisco Business Times.
18. Rosly Othman, Ahmad Fairuz Omar (2011):" **University and industry collaboration: towards a successful and sustainable partnership**", University Sains Malaysia, Malaysia.
19. Southwest consortium for improvement of mathematics and science teaching, classrooms compass-cooperative learning, Volume 1,Number 2,1994.
20. Sustainable Development, Supreme Education Council, 2013.
21. TINA BARNES, IAN PASHBY and ANNE GIBBONS(2002):" **Effective University –Industry Interaction: A Multi-case Evaluation of Collaborative R&D Projects**", University of Warwick , European Management Journal Vol. 20, No. 3, pp. 272–285.
22. Trumbash,etal (2011):" **The role of universities attaining regional competitiveness under adversity – a research proposal**".
23. Vega,Jaider (2008)" **University –industry relations in Bolivia, implication for university transformation in Latin America**", The International Journal for Educational Planning ,V56,N2,p205-220.
24. Yasser Al-Saleh and Geargeta vidican (2011):" **The role of research universities in creating a clean tech industry theory",** international experience and implications for the United Arab Emirates.

ثالثاً: المواقع الالكترونية

1. مقالة على الانترنت بعنوان التنمية الاقتصادية في فلسطين، نشرت بتاريخ 3/2/2010 إعداد د.محمد فتحي شوشر شقورة، www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2095.pdf 2015/6/26.
2. موقع الجامعة الاسلامية – البحث العلمي، http://research.iugaza.edu.ps 2015/6/26.
3. موقع الجامعة الاسلامية– مركز ارتباط الصناعة، http://dnntest.iugaza.edu.ps/iugci01/ 2015/6/26.
4. موقع الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية، http://en.ucas.edu.ps/UCIBD/ 2015/6/26.
5. موقع المعرفة المفتوحة، https://okfn.org/ 2015/6/27.

6. موقع جامعة بوليتكنك فلسطين – الخليل، http://www2.ppu.edu/ppuittc/en/about 2015/6/26.
7. موقع جامعة الخليل، http://www.hebron.edu/HUILU/ 2015/6/26.
8. موقع جامعة النجاح – مركز النجاح للابتكار والشراكة الصناعية، http://nabic.najah.edu/ar 2015/6/26.
9. موقع جامعة بيت لحم – معهد الشراكة مع المجتمع، http://www.bethlehem.edu/icp 2015/6/26.
10. موقع جامعة بير زيت– مكتب الخريجين وخدمات المهنة، http://alumni.birzeit.edu/en/node/220 2015/6/26.
11. موقع شراكة الحكومات المفتوحة، http://www.scribd.com/mobile/users/opengovpart/collections/4376877
12. موقع شركة سيمنز، http://www.siemens.com/innovation/en/cooperations.htm 2015/6/26.
13. موقع مشروع الاتحاد الاوربي خطوة– تمبوس، http://www.step–tempus.net/content/about–step 2015/6/26.
14. موقع مؤسسة المعرفة المفتوحة، http://afteegypt.org/ 2015/6/27.
15. وزارة الاقتصاد الوطني، http://www.mne.gov.ps/studies 2015/6/28.
16. Smith ,K., Cooperative Learning University of Minnesota, http://www.ce.umn.edu/smith,extracted 30/03/2013.

ملحق رقم (1)

الجامعة الإسلامية – غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية التجارة
قسم إدارة الأعمال

استبانة

الاخ الفاضل /.....حفظه الله،،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

يتشرف الباحث ان يضع بين يدي حضرتكم اداة هذه الدارسة وهي عبارة عن استبانة لجمع البيانات المتعلقة بالدارسة المعنونة: **(بناء نموذج لتعزيز الشراكة الأكاديمية – الصناعية لتحقيق التنمية المستدامة في فلسطين– قطاع غزة " من وجهة نظر الاكاديميين العاملين في مؤسسات التعليم العالي الحكومية ")**، وذلك استكمالاً لمتطلبات نيل درجة الماجستير من قسم ادارة الاعمال بالجامعة الاسلامية.

لذا يرجو الباحث منكم التكرم بالإجابة على فقرات الاستبانة بكل دقة وموضوعية، ووضع درجة الموافقة (من **1** الى **10**) التي ترونها مناسبة، والتي تعبر عن رأيكم، علماً أن نتائج هذه الدراسة ستعامل بالسرية التامة، وستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

وارجو– بمساعدتكم وتعاونكم – الوصول الى نتائج صادقة ومفيدة.

والله ولي التوفيق

شاكرين لكم حسن تعاونكم،،،

الباحث

محمد فريد الاغا

ملاحظة:

1. للاستفسار عن أي من بنود الاستبانة يرجى الاتصال على جوال رقم 0599410270.
2. في حال الرغبة بالحصول على نسخة من نتائج الدراسة وتوصياتها بعد انجازها يرجى تزويدنا بالبريد الإلكتروني الخاص بكم (.....).

اولاً: المعلومات الشخصية

برجاء وضع اشارة (×) امام الخيار الذي يتناسب مع حضرتكم:

معلومات خاصة بالمؤسسات الأكاديمية[3]

أ. **معلومات عامة:**

الجنس	☐ **ذكر**	☐ **انثى**
المؤهل العلمي		
(المؤسسات الأكاديمية)	☐ **محاضر/ ماجستير**	☐ **استاذ مساعد**
	☐ **استاذ مشارك**	☐ **استاذ دكتور**
المسمى الوظيفي		
(المؤسسات الأكاديمية)	☐ **محاضر اكاديمي**	☐ **رئيس قسم اكاديمي**
	☐ **عميد اكاديمي**	☐ **رئيس / نائب رئيس**

التخصص	☐ **ادارة**	☐ **هندسة**	☐ **حاسوب**

جهة الحصول على اعلى درجة أكاديمية (بلد التخرج)	☐ **عربية**	☐ **اجنبية**

سنوات الخبرة	☐ **اقل من 5 سنوات**	☐ **من (5-10) سنوات**
	☐ **اكثر من 10 سنوات**	

[3] **المؤسسات الاكاديمية:**:مؤسسات تعليم عالي وطنية تمثل **الجامعات الفلسطينية** والكليات الجامعية التطبيقية.

ب. نوع روابط التعاون بين مؤسستكم الأكاديمية والمؤسسات الصناعية:[4] (يمكن اكثر من اختيار)

☐	تنفيذ برنامج **تعليمي تعاوني** مع المؤسسات الصناعية.
☐	اجراء **بحوث علمية** مشتركة مع العاملين في المؤسسات الصناعية.
☐	تنفيذ **برامج تدريب مستمر طويل الامد** لموظفيكم في المؤسسات الصناعية.
☐	تنفيذ **برامج تدريب عملي** للاكاديميين والطلبة في مؤسستكم الأكاديمية بالتعاون مع المؤسسات الصناعية.
☐	اشتراك العاملين في مؤسستكم الأكاديمية في **منصات المعرفة المفتوحة**.

[4] **المؤسسات الصناعية**:يقصد بها جميع انواع مؤسسات **القطاع الصناعي الخاص** وتشمل مؤسسات الصناعات التحويلية بأقسامها المختلفة.

ثانياً: فقرات الاستبانة

برجاء وضع الدرجة المناسبة (1 اقل موافقة، 10 اكثر موافقة) امام الفقرات التالية:

المحور الاول: دور التعليم التعاوني (Cooperative Education) [5] في تعزيز وانجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية.		
رقم	**الفقرة**	**الدرجة (1-10)**
اعتقد ان تطبيق التعليم التعاوني بين المؤسسات الأكاديمية والصناعية يفيد في:		
.1	موائمة مناهج المؤسسات الأكاديمية الحالية لتلبية احتياجات المؤسسات الصناعية.	
.2	اقتراح مواضيع نوعية مرتبطة بسوق العمل لإضافتها في المناهج الأكاديمية	
.3	تطوير قدرات الطلبة المبدعين للانطلاق نحو الابتكار والأبداع في المؤسسات الصناعية.	
.4	الاستفادة من مخرجات ابحاث الطلبة وتطبيقها بشكل عملي في المؤسسات الصناعية.	
.5	الارتقاء بمستوى الاداء المهني لموظفيكم (الاكاديميين/ الصناعيين).	
.6	توفير البنى التحتية اللازمة من مختبرات متخصصة والمكتبات.	
.7	تحسين وتطوير منتجات جديدة في المؤسسات الصناعية.	
.8	زيادة انتاجية المؤسسات الصناعية.	
.9	رفع القيمة المضافة للمؤسسات الصناعية.	
.10	تحقيق استدامة واستمرارية المؤسسات الصناعية.	
المحور الثاني: مدى قدرة التعليم المستمر طويل الامد (Long Life Learning) [6] في تعزيز وانجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية.		
برامج التعليم المستمر طويلة الامد الحالية التي تستهدف مؤسستكم الأكاديمية تساهم في:		
1	اعداد دراسات لتحديد احتياجاتكم التدريبية.	
2	تقديم مناهج تدريبية تخصصية مواكبة للتطور التكنولوجي مرتبطة بحالات دراسية	

[5] **لتعليم التعاوني:** تعليم يهدف إلى عملية الدمج ما بين العمل والدراسة.

6 التعليم المستمر طويل الامد: كل أنواع التعليم والتدريب المكمل المتوافر للأفراد الذين يرغبون في رفع مستوى مهاراتهم ومعلوماتهم يهدف إلى مساعدة الفرد في مواجهة المتغيرات الحضارية.

	واقعية.	
3	تطوير قدرات الطلبة المتدربين للانطلاق نحو الابتكار والأبداع.	
4	الارتقاء بمستوى الاداء المهني لموظفيكم لاكاديميين.	
5	اكساب موظفيكم الاكاديميين مهارات جديدة وخبرة وكفاءة متخصصة.	
6	الاستفادة من البنى التحتية المتاحة من مختبرات متخصصة ومكتبات.	
7	تحسين وتطوير منتجات جديدة في المؤسسات الصناعية.	
8	زيادة انتاجية المؤسسات الصناعية.	
9	رفع القيمة المضافة للمؤسسات الصناعية.	
10	تحقيق استدامة واستمرارية المؤسسات الصناعية.	
المحور الثالث: دور البحث العلمي (Scientific Research) في تعزيز وانجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية.		
تسهم مشاريع البحث العلمي المشتركة بين المؤسسات الأكاديمية والصناعية داخل مؤسستكم في:		
1.	اقتراح مواضيع جديدة لإضافتها في المناهج الأكاديمية تعزز الجوانب الفنية التطبيقية التخصصية.	
2.	تطوير قدرات الطلبة المبدعين للانطلاق نحو الابتكار والأبداع في المؤسسات الصناعية.	
3.	توجيه ابحاث الطلبة نحو حاجة المؤسسات الصناعية الحقيقية لتحيق التنمية المستدامة.	
4.	اكساب موظفيكم الاكاديميين مهارات جديدة وخبرة وكفاءة متخصصة.	
5.	دعم موظفيكم مادياً ومعنوياً بحصولهم على جوائز مادية ومعنوية.	
6.	توطيد التعاون بين المؤسسات الأكاديمية والصناعية من خلال برامج التعاون الدولية الممولة.	
7.	اصدار نشرات ومجلات علمية تخصصية تعنى بتطوير المؤسسات الأكاديمية والصناعية.	
8.	اجراء بحوث ميدانية لإمكانية الوصول لأفكار جديدة.	
9.	تشجيع مؤسستكم لتخصيص موازنات داخلية والسعي للحصول على منح دولية	

	لتطوير مصادرها التي تدعم البحث والتطوير.	
10	تشجيع مؤسستكم لتوفير البنى التحتية اللازمة مثل المختبرات المتخصصة والمكتبات.	
11	تشجيع مؤسستكم على وضع خطط سنوية لإجراء بحوث مميزة تعنى بتطوير المؤسسات الصناعية.	
12	تحسين وتطوير منتجات جديدة في المؤسسات الصناعية.	
13	زيادة انتاجية المؤسسات الصناعية.	
14	رفع القيمة المضافة للمؤسسات الصناعية.	
15	تحقيق استدامة واستمرارية المؤسسات الصناعية.	
المحور الرابع: دور <u>التدريب العملي (Practical Training)</u> في تعزيز وانجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية.		
يسهم التدريب العملي المنفذ بالشراكة مع مؤسستكم في:		
1.	موائمة مناهج المؤسسات الأكاديمية لتلبية احتياجات المؤسسات الصناعية من مواضيع نوعية مرتبطة بسوق العمل.	
2.	تطبيق المواضيع المميزة في المناهج المرتبطة بسوق العمل لتلبية احتياجات المؤسسات الصناعية.	
3.	اكتشاف حاجات الطلبة للبرامج التدريبية الفنية التخصصية لحل مشكلات المؤسسات الصناعية.	
4.	تشجيع مؤسستكم لتوفير بيئة تدريب مناسبة للطلبة اثناء دراستهم لإكسابهم المعرفة العلمية والفنية المرتبطة بسوق العمل.	
5.	اكساب الطلبة القدرة على التكيف مع بيئة العمل الصناعية والقيام بوظائف متعددة للقدرة على حل المشكلات الصناعية الفنية بشكل مناسب.	
6.	الارتقاء بمستوى الاداء المهني لموظفيكم لتلبية احتياجات المؤسسات الصناعية المتسارعة.	
7.	تحسين وتطوير منتجات جديدة في المؤسسات الصناعية.	
8.	زيادة انتاجية المؤسسات الصناعية.	
9.	رفع القيمة المضافة للمؤسسات الصناعية.	

10.	تحقيق استدامة واستمرارية المؤسسات الصناعية.	
المحور الخامس: مدى مساهمة منصات المعرفة المفتوحة (Open Knowledge Platforms) [7] في تعزيز وانجاح الشراكة الأكاديمية الصناعية		
تساعد منصات المعرفة المفتوحة مؤسستكم على:		
1.	الحصول على المعرفة من المصادر الخارجية المتنوعة.	
2.	بناء المعلومات الجديدة والتي تعنى بتطوير المؤسسات الصناعية والأكاديمية.	
3.	توثيق المؤتمرات والخبرات والتجارب التي يمتلكها الاكاديميين والطلاب وحفظها في قواعد المعرفة للاستفادة منها.	
4.	تحديث وسائط المعرفة باستمرار من خلال امتلاك انظمة معلومات ووسائل تخزين متطورة لحفظ المعرفة.	
5.	تطوير معايير واضحة ومحددة تضبط محتوى المعرفة التي يجب عرضها في المنصات المفتوحة.	
6.	ربط قواعد بيانات المعرفة بأنظمة الاتصال المتطورة بما يضمن سهولة استرجاعها وتصفحها.	
7.	اثراء المناهج والخطط الدراسية بمواضيع نوعية مرتبطة بسوق العمل من خلال عرض تجارب وخبرات تخصصية.	
8.	تطوير قدرات الطلبة من خلال تقديم برامج تدريبية فنية تخصصية للطلبة والاكاديميين والعاملين في المؤسسات الصناعية عند الحاجة وفي الوقت الذي يرغبون فيه.	
9.	تطوير مستوى الاداء المهني من خلال توثيق تجارب وخبرات الاكاديميين والصناعيين وعرضها على الاخرين لتبادل المعرفة.	
10.	توجيه ابحاث الطلبة والباحثين نحو المؤسسات الصناعية ومشكلاته وتكنولوجيا تطويره.	

[7] هي منصات للمعرفة تنشأ وتتشكل بواسطة اشخاص من المؤسسات الاكاديمية واخرين من المؤسسات الصناعية مثل: المواقع والمنتديات ومواقع التواصل الاجتماعي حيث يمكن استخدام هذه الوسائط لبناء هذه المنصات المفتوحة.

يتبع ------>>>

11.	توفير موازنة مخصصة لتطوير منصات المعرفة.	
12	تحسين وتطوير منتجات جديدة في المؤسسات الصناعية.	
13	زيادة انتاجية المؤسسات الصناعية.	
14	رفع القيمة المضافة للمؤسسات الصناعية.	
15	تحقيق استدامة واستمرارية المؤسسات الصناعية.	

أعتقد بأن الأسباب التي تعترض تفعيل علاقة الشراكة بين المؤسسات الصناعية والأكاديمية:

1.	الاختلاف بين المؤسسات الأكاديمية والصناعية في الرسالة والأولويات.	
2.	تدني الوعي العام بأهمية الشراكة بين المؤسسات الأكاديمية والصناعية.	
3.	انعدام اليات تواصل واضحة في المؤسسات الأكاديمية والصناعية تضمن سهولة التواصل والتفاعل.	
4.	العوامل الخارجية السياسية والاقتصادية وضعف الاسواق وعدم الحاجة للشراكة.	
5.	افتقار معظم المؤسسات الأكاديمية والصناعية للمرافق البحثية الكافية.	
6.	ضعف المعرفة بالتسهيلات والسياسة العامة بخصوص تفعيل برامج الشراكة الأكاديمية الصناعية.	
7.	الخوف من اكتشاف سر المهنة او الصناعة عند تعزيز الشراكة خاصة في المؤسسات الصناعية.	
8.	الافتقار للأموال اللازمة لبدء الشراكة بين المؤسسات الأكاديمية والصناعية.	
9.	تدني وجود حاجة لتفعيل الشراكة خاصة ان المواد الخام مستوردة من الخارج والمعدات لها عقود صيانة ودعم من الشركة المصنعة.	
10	ضعف الثقة في قدرة الكوادر البشرية الموجودة في المؤسسات الأكاديمية لتطوير المؤسسات الصناعية.	

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

الباحث

ملحق رقم (2)

أسماء محكمين الاستبانة

الرقم	الاسم	المسمى الوظيفي	جهة مكان العمل
1-	أ.د. ماجد الفرا	استاذ دكتور/ كلية التجارة	الجامعة الإسلامية
2-	د. سامي أبو الروس	أستاذ مشارك / كلية التجارة	الجامعة الإسلامية
3-	د. رشدي وادي	أستاذ مشارك/كلية التجارة	الجامعة الإسلامية
4-	د. خالد دهليز	أستاذ مساعد / كلية التجارة	الجامعة الإسلامية
5-	د. ياسر الشرفا	أستاذ مساعد / كلية التجارة	الجامعة الإسلامية
6-	د. محمد فارس	أستاذ مشارك/كلية الاقتصاد والعلوم الادارية	جامعة الازهر
7-	د. ماهر الجعبري	أستاذ مشارك	جامعة بوليتكنك فلسطين – الخليل
8-	د. ايمن التميمي	استاذ مساعد	جامعة بوليتكنك فلسطين – الخليل
9-	د. صادق عبدالعال	أستاذ مساعد/ كلية الهندسة	الجامعة الإسلامية
10-	د. منصور الايوبي	أستاذ مساعد في كلية العلوم الادارية	كلية فلسطين التقنية – دير البلح
11-	د. وائل السراج	استاذ مساعد/ كلية تكنولوجيا المعلومات	الجامعة الاسلامية
12	د.ايمن ابوسمرة	استاذ مشارك/ كلية الهندسة	الجامعة الاسلامية